قاسيون

العدد 522
السبت 8 تشرين الأول 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (32.236.066) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

يا عمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

قمع مظاهرات القطيف في السعودية.. و«إحباط المؤامرة»!!



شهدت بلدة العوامية بمحافظة القطيف الواقعة شرقي«السعودية» مساء يوم الاثنين ٣/١٠/ ٢٠١١ مظاهرات حاشدة، رفع فيها المحتجون شعارات وهتافات تطالب بالمساواة والكف عن التمييز بين المواطنين على أساس طائفي.. وقد حدثت مواجهات واسعة بين المحتجين وقوى الأمن الملكية أسفرت حسب بيان وزارة الداخلية السعودية عن إصابة أربعة عشر شخصاً من بينهم عناصر أمن.

وكما هي العادة لدى الأنظمة العربية كافة التي تشهد غلياناً شعبياً، فقد اتهم مصدر سعودي مسؤول «دولة خارجية» لم يسمها بالتورط في هذه الأحداث، وقال إن تلك الأعمال جرت «بإيعاز من دولة خارجية تسعى للمساس بأمن الوطن واستقراره وهذا يعتبر تدخلاً سافراً في السيادة الوطنية».

وتابع المصدر يقول: «فانساق وراءهم ضعاف النفوس ظنا منهم بأن أعمالهم ستمر دون موقف حازم تجاه من أسلم إرادته لتعليمات وأوامر الجهات الأجنبية التي تسعى لمد نفوذها خارج دائرتها الضيقة، وعلى هؤلاء أن يحددوا بشكل واضح ولاءهم إما لله ثم لوطنهم أو ولاءهم لتلك الدولة ومرجعيتها».. في إشارة لإيران..

وأيضاً، كما هو ديدن كل الأنظمة، فقد أكد المصدر أنه «قد تم بتوفيق من الله جل جلاله التعامل مع هؤلاء الأجَراء من قبل قوات الأمن في الموقع...»، مضيفاً أنه «بعد أن تم تفريقهم جرى إطلاق نار بأسلحة رشاشة باتجاه رجال الأمن من أحد الأحياء القريبة من الموقع، الأمر الذي أسفر عن إصابة أحد عشر من رجال الأمن تسعة منهم بطلق ناري واثنان منهم بقنابل المولوتوف، وإصابة مواطن وامرأتين بطلق ناري في أحد المباني المجاورة وقد أدخل الجميع على إثر ذلك المستشفى».

وشددت وزارة الداخلية السعودية على أنها «لن تقبل إطلاقاً المساس بأمن البلاد والمواطن واستقراره، وأنها ستتعامل مع أي أجير أو مغرر به بالقوة، وستضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه القيام بذلك».

وبينما أكدت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام القليلة التي غطت الخبر أن عدداً كبيراً من المحتجين قد أصيب برصاص الأمن السعودي، أصر المسؤولون السعوديون أن أجهزتهم لم تطلق رصاصة واحدة، مشددة أن المحتجين هم مجرد متآمرين وإرهابيين يستهدفون أمن السعودية ووحدتها الوطنية!!!

■■

سورية على مفترق طرق... ص ٨ ـ ٩

عندما تفزع السوق..
القرارات الوطنية الحاسمة... والسوق التي تحكم ولا تُحكم!!.. ص٦

الثورة تشعل الوطن..
إطلاق نفير الانضمام إلى احتجاجات «وول ستريت».. ص١١

صندوق النقد: ثمة خطر انكماش عالمي في ٢٠١٢

لم يستبعد صندوق النقد الدولي، حصول «انكماش على المستوى العالمي عام ٢٠١٢، في مواجهة احتمال تراجع النشاط الاقتصادي».

وقال مديره في منطقة أوروبا أنتونيو بورغيس في مؤتمر صحافي في بروكسل: «لا نزال نراهن على نمو العام المقبل، ولو كان متواضعاً جداً»، لكن لم يسقط فرضية «التراجع وبالتالي لا نستبعد أخطار حصول انكماش». ودعا منطقة اليورو، إلى تسوية أزمة الدين، معتبراً أن «الوقت حان للتوصل إلى حل». وحذّر الحكومات من «إجراءات لخفض العجز المفرط، إذ يمكن أن تضر بالنمو». ورأى أن «السعي إلى أهداف مرقمة في مجال العجز، يجب ألا يكون على حساب المجازفة بانكماش على نطاق واسع للنشاط الاقتصادي».

ومن هذا المنطلق، أكد بورغيس ضرورة إعادة النظر في خطة الإنقاذ الثانية لليونان التي تقررت في تموز الماضي، حتى «تتركز أكثر على دين يمكن احتماله» على المدى الطويل وعلى «انتعاش للنمو الاقتصادي».

لكن صندوق النقد الدولي، أعلن دون أن يدعم ذلك بالمعطيات الفعلية عن «الثقة في التوصل إلى مخرج إيجابي» إثر المفاوضات الجارية بين أثينا وبين مموليها المجتمعين في الترويكا (صندوق النقد الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي) في شأن تسديد قسط بقيمة ٨ بلايين يورو من قروض البلد.



الافتتاحية

بلاغ عن اجتماع رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقدت رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعها الموسع الدوري في الأول من تشرين الأول بدمشق، وبحثت المستجدات السياسية والأحداث الداخلية على الساحة السورية والوضع الإقليمي والدولي وعلاقة كل ذلك بالأزمة الوطنية العميقة التي تعصف ببلدنا سورية.

ناقش الاجتماع بعمق الأسباب والتداعيات الخطيرة لاستمرار الأزمة في البلاد ودخولها إلى حالة استعصاء وسبل الخروج الآمن منها ومواجهة أكبر خطرين يمكن أن يهددا وحدة البلاد أرضاً وشعباً وهما:

استدراج التدخل الخارجي بحدّيه الأدنى والأقصى، وكذلك خطر الفتنة الطائفية والحرب الأهلية.

إن وصول الوضع في البلاد إلى حالة الاستعصاء يؤكد أن كل الأطراف (النظام والمعارضة والحركة الشعبية) هي في حالة أزمة لا يمكن الخروج منها إلا بتوافقات وطنية توقف نزيف الدم وتعزز الوحدة الوطنية، وتحفظ وحدة البلاد أرضاً وشعباً وهذا يتطلب من كل القوى التي ذكرناها آنفاً ليس القبول بمبدأ الحوار الجدي والملموس فقط، بل القيام ودون إبطاء بواجباتها الوطنية والاجتماعية والإنسانية بشكل حقيقي وفعال بعيداً عن معاني الكيدية والثأرية والاستئثار، والتي لن تزيد الأمور إلا تعقيداً ونسفاً للسيادة الوطنية، فعلى صعيد النظام هناك بعض القوى التي ترغب بحجة وجود المسلحين – ولا أحد عاقلاً ينكر وجودهم في بعض المناطق – بخنق الحركة الشعبية الحقيقية والتي هي ضمانة للإصلاح الجذري والشامل.

والمفارقة الواضحة أن الأذى يلحق بالحركة الشعبية والناس العاديين أكثر مما يلحق بالعصابات الإرهابية، والتي بات مطلوبا أكثر من أي وقت مضى الحسم ضدها عسكرياً، وعزلها كلياً عن البيئة الاجتماعية.

كما أن عدم المساس بقوى الفساد الكبرى والعميلة, ترك ظلال الشك عند جماهير واسعة، وليس بالضرورة عند من يخرجون إلى الشارع فقط، حول جدية النظام القيام بإصلاحات شاملة وجذرية، سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً.

أما على صعيد المعارضة فقد أكد الاجتماع أن أية قوى معارضة تستقوي بالخارج على الوطن سواء كانت في الخارج أم في الداخل، وسواء كانت ليبرالية أم تكفيرية، وتنفذ أجندات أجنبية معادية للوطن، ينبغي القطع الكامل معها كونها معارضة غير وطنية تدعي زوراً وبهتاناً تمثيل الجماهير، والأخيرة منها براء.

إن من يرفض الحوار مع أبناء الوطن وينتقل من عاصمة أجنبية إلى أخرى ليعقد المؤتمرات ويشكل «كيانات» سياسية على النمط الليبي، لا يبحث عن حل وطني للأزمة في سورية، بل يضع نفسه كمنفذ لمخططات أعداء الوطن, وسيحاسبه الشعب عاجلاً أم آجلاً, لأن التاريخ الكفاحي للشعب السوري لن يسمح بتكرار التجربة العراقية والليبية وما انتهت إليه من إعادة البلدين إلى مرحلة ما قبل الدولة الوطنية على أيدي الغزاة الجدد.

وفيما يخص الحركة الشعبية صاحبة المطالب المحقة، فمطلوب الدفاع عنها، ولكن يجب ألا تسمح لأحد من القوى المعادية باختراق صفوفها وتلويث أهدافها الشريفة، وخصوصاً من جانب المسلحين أو التكفيريين ومن يمولهم ويسلحهم من الذين لا تعنيهم لا مطالبها المحقة ولا الإصلاح الجذري الشامل ولا تعزيز الوحدة الوطنية، بل يريدون استغلال الحركة الشعبية لتفتيت وحدة سورية أرضاً وشعباً، وهذا ما يتناقض كلياً مع أهداف الحركة الشعبية المشروعة.

إن الوضع في البلاد والسير نحو حل ومخرج آمن للأزمة، يتطلب من كل القوى – نظاماً وحركة شعبية ومعارضة وطنية حقيقية- تحمّل مسؤولياتها الوطنية لمنع التدخل الخارجي بكل أشكاله المباشرة وغير المباشرة، كما يتطلب العودة إلى الحوار الوطني الشامل والجدي وإنجاز التحوّل الديمقراطي السلمي في البلاد بأيدي السوريين أنفسهم دون أي «استقبال أو استماع» لا لسفير دولة كبرى ولا لسفير دولة صغرى، لأن في ذلك استهانة بالقيم الوطنية لشعبنا التي لن يرضى عنها بديلاً.

ناقش الاجتماع المهام المطروحة أمام اللجنة الوطنية وخصوصاً فيما يتعلق بدعوة الاجتماع الوطني التاسع الاستثنائي وموعد عقد المؤتمر الأول للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في سورية، واتخذ القرارات المتعلقة بذلك.

دمشق ١\١٠\٢٠١١

■■

بصراحة

عمال التنظيفات في القطاع الخاص أجور ما دون الحد الأدنى

◄ عادل ياسين

نشأت شركات التنظيف في القطاع الخاص بالتوازي مع فورة المشاريع الخدمية والسياحية التي شجعت عليها السياسات الليبرالية واعتبرتها قاطرة النمو للاقتصاد الوطني، وراهنت عليها في إخراج «الزير من البير»، أي راهنت عليها من أجل حل الأزمات المتوالدة في المجتمع، والتي أصبحت الآن مستعصية الحل بسبب الحلول المجتزأة والمنقوصة التي تُتبع في حل أزمات البطالة والفقر والتي أساسها التشغيل المؤقت للعمال كما أوصى بذلك صندوق النقد الدولي الحكومة الليبرالية العتيدة. حيث نفذت تلك السياسات بكل «أمانة»، وخاصة تجاه عمال القطاع الخاص، ودعمت ذلك بإصدارها قانون العمل الجديد رقم /١٧/ الذي وضع كل الصلاحيات بيد أرباب العمل لتحديد الأجور، وعقود العمل المؤقتة المرفق بها الاستقالات وبراءات الذمة المسبقة لعمل العامل، وكذلك أعطت أرباب العمل الصلاحيات المطلقة بتسريح العمال تسريحاً تعسفياً دون رادع من قانون أو قضاء يرد عن العمال ظلم من يعملون لحسابه، وهذا يعني التحكم بمصير مئات الألوف من العمال، والأحداث الجارية دليل فاقع لاستغلال أرباب العمل استغلالاً جيداً للأزمة من أجل التخلص من العمال العاملين لديهم تحت حجة الظروف الاقتصادية العصيبة، فأصبح الآلاف من العمال خارج إطار العمل منضمين بذلك مرة أخرى إلى جيش العاطلين عن العمل الذي تزداد أعداده يوماً بعد يوم بسبب تلك السياسات الكارثية.

إن شركات القطاع الخاص التي تعمل في مجال التنظيف أصبحت كالفطر والسبب الربح العالي الذي تحققه الشركات من خلال تعاقدها مع الإدارات الحكومية، والمشافي العامة والخاصة وصالات المطار، وغيرها من الأماكن التي تكون الحاجة فيها لعمال النظافة ضرورية، وهنا لسنا نعترض على تشغيل العمال، ولكننا نعترض على شروط العمل القاسية التي تُفرض على العامل دون أن يكون هناك أجر يعادل تلك المخاطر التي يتعرض لها أثناء قيامه بعمله.

إن الشروط الأساسية للصحة والسلامة المهنية تنص على ضرورة إيجاد المناخ وأدوات الوقاية والحماية التي تجعل العامل يعمل في بيئة سليمة تحافظ على سلامته الجسدية من الإصابات المباشرة، وتحافظ على صحته أيضاً من الإصابة بالأمراض المهنية التي لا تظهر آثارها مباشرة، بل تظهر بعد سنوات عدة من استمرار العامل في القيام بعمله مثل الأمراض الصدرية وآلام العمود الفقري والأمراض العصبية وغيرها من الأمراض التي سيتحملها العامل وحيداً دون معين له في تقديم العلاج والدواء الضروريين له، ويمكن أن نقدم في هذه العجالة بعضاً من الظروف التي يعمل بها عمال التنظيفات في القطاع الخاص.

شركات التنظيف الخاصة تحصل على عقود التنظيف بمبالغ خيالية بسبب الفساد والرشوة، بينما تكاليف العمل من أجور وتعويضات للعمال لا يمكن مقارنتها مع ما تحققه من أرباح، حيث يبلغ وسطي أجور العمال في هذه الشركات /٥٠٠٠/ ل.س، ولا ندري إن كان أصحاب هذه الشركات يعلمون أن هذا الأجر لا يكفي لسد الرمق فكيف بالاحتياجات الأساسية للعمال من دواء وملبس وسكن وعلاج ومواصلات وغيرها من الاحتياجات.

وبالنسبة لساعات الدوام فحدث ولا حرج، فالقانون حدد ساعات العمل اليومي بثماني ساعات، بينما العمال يعملون عشر ساعات وما فوق، ودون تعويض لهم عن العمل الإضافي، هذا بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرضون لها أثناء العمل على ارتفاعات عالية لتنظيف واجهات الأبنية الزجاجية دون وسائل حماية أو وقاية تجعلهم في مأمن من السقوط من عل.. يتوجب حسب كل القوانين في الدنيا أن هذا النوع من العمل له أجهزة حماية من السقوط وله أجر يتناسب مع خطورة هذا العمل، ولكن هنا، عند هذه الشركات الخاصة، الأمر سيان!! فهي لا تهتم بتأمين الوسائل اللازمة للحماية لأنه لاتوجد رقابة من جانب النقابات أو وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على هذا النوع من الأعمال، والحقيقة أنه يجب على هذه الجهات أن تشدد الرقابة وتحمي العمال من مخاطر هذه الأعمال، وبهذه المناسبة فإن معظم هؤلاء العمال غير مسجلين بالتأمينات الاجتماعية التي تحميهم من إصابات العمل ومخاطر المهن الكثيرة، وخاصة العاملين في تنظيف المشافي الخاصة والعامة، حيث يتعامل العمال مع المواد الكيميائية الخطرة وأدوات التنظيف الكهربائية وغيرها من الأدوات التي تجعلهم معرضين بشكل أكيد لمخاطر المواد المسرطنة والكيميائية التي ستجعل إصابات العمل والأمراض المهنية جزءاً لا يتجزأ من حالتهم الصحية.

إن واقع العمال من حيث شروط العمل والأجور المدفوعة لهم، واقع غير إنساني، ويتطلب من نقابات العمال ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل النظر بأوضاعهم من أجل حصولهم على حقوقهم التي هدرها أرباب العمل بفعل القوانين التي وضعت لخدمتهم وبسبب ضعف من هو مفترض أن يدافع عنهم وعن حقوقهم وغيابهم عن قضايا العمال الفعلية، ولا ندري إلى متى سيستمر ذلك؟.

■■

قرار ضم الخدمات السابقة بالحكومة..

هل يفي القرار طموح الطبقة العاملة السورية؟

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً تحت الرقم ١٨٢٣ لعام ٢٠١١ بشأن ضم الخدمة السابقة بالحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش، ورفع النسبة، ورد تعويض الدفعة الواحدة، وذلك بناء على أحكام القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، وخاصة المواد ٧١ مكرر و٨٢ منه، وعلى اقتراح مجلس الإدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المتخذ بجلسته رقم ١٢ تاريخ ٢٠١١/٩/٧، وعلى مقتضيات المصلحة العامة.



وسمح القرار أولاً للمؤمن عليه بكافة أنواع التأمين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والعمل بضم مدته السابقة لدى الحكومة إلى مدد الخدمة المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية.

وفسر القرار أن عبارة (مدة الخدمة السابقة في الحكومة) يقصد منه سائر الخدمات التي أداها المؤمن عليه في إحدى الوزارات أو الإدارات أو المؤسسات العامة والبلديات وكافة الجهات العامة غير المشمولة بتأمين الشيخوخة أو العجز أو الوفاة سواء أكان من أدى الخدمة موظفا أم مستخدما أم عاملا أم عسكريا أو أدى الخدمة الإلزامية والاحتياطية في جيش التحرير الفلسطيني شريطة عدم تجزئة الخدمة الواحدة وتحديد المدد المراد ضمها للطلب.

كما يشمل القرار أيضاً خدمات الإسكان العسكرية وخدمة ساعات التدريس وكافة الخدمات غير المشمولة بالتأمينات قبل عام ١٩٨٥ حيث يتم حساب معاش الشيخوخة للمؤمن عليه بواقع واحدٍ على أربعين عن الخدمة المشار إليها سلفاً وفقاً لأحكام المادة ٥٨ من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته.

وبين القرار في مادته الثالثة المدد التي لا تدخل في عداد الخدمات المشار إليها بشأن ضم الخدمة السابقة بالحكومة كالمدة التي انتهت بالطرد وفق أحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة أو قانون الموظفين أو أنظمة الاستخدام الخاصة أو التسريح بموجب أحكام المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته أو المادة ٦٤ من قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠.

كما ضمت هذه المادة مدة كف اليد أو الوقف عن العمل التي تقرر حرمان العامل من راتبه عنها ومدة الخدمة التي استحق المؤمن عليه معاشا عنها ومدة وقف عقد العمل ما لم يرد نص خاص بإدخالها ضمن مدة الخدمة وكسور الشهر.

وفي المادة الرابعة والأخيرة ضمن هذا البند أشار القرار أنه يتوجب على المؤمن عليه أن يؤدي إلى المؤسسة عن المدد التي يشملها قرار الضم مبلغا يقدر بواقع نسبة مئوية من أجره السنوي المعرف وفق أحكام الفقرة أ من المادة ٧٨ من نظام العاملين الأساسي في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ عند بداية الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مضافا إليها الفائدة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، أما بالنسبة لباقي المؤمن عليهم فيؤخذ بالأجر الشهري بتاريخ بدء الاشتراك بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة مضافا إليها الفائدة وفق ما ورد أعلاه.

وثانياً القرار بشأن رفع نسبة حساب معاش الشيخوخة.. بين القرار في مادته الخامسة أنه يجوز للمؤمن عليه المشمول بأحكام المادة ٧١ /مكرر/ من القانون رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته أن يطلب تصفية حساب معاش الشيخوخة عن المدة السابقة لاشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة بواقع واحد على أربعين من متوسط الأجر المنصوص عنه في حكم المادة ٥٨ من القانون المذكور، وذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها.

وأوضحت المادة السادسة أنه يؤدي المؤمن عليه إلى المؤسسة عن الخدمة التي يرغب برفع نسبة المعاش عنها والمشار إليها في المادة السابقة مبلغا يقدر بواقع نسبة قدرها ٢١٪ من أجره السنوي المعرف وفق أحكام الفقرة أ من المادة ٧٨ من النظام الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ عند بدء اشتراكه في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة عن كل سنة من سنوات الخدمة السابقة لاشتراكه في التأمين والمطلوب احتساب نسبة المعاش عنها بواقع ١/ ٤٠ وفقا لأحكام هذا القرار وذلك بالنسبة للخاضعين لأحكام القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤ أما بالنسبة لباقي المؤمن عليهم فيؤخذ الأجر الشهري بتاريخ بدء الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة.

أما ثالثاً فكان بشأن رد التعويض حيث نص القرار على أنه يجوز للمؤمن عليه أن يرد للمؤسسة ما تقاضاه من تعويض الدفعة الواحدة المقرر بحكم المادتين ٥٩ و٦٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته عن مدة خدمة سابقة مغطاة بالتأمين وكذلك مكافأة نهاية الخدمة حسب قانون العمل النافذ عن الفترة السابقة لاشتراكه في التأمينات الاجتماعية إن وجدت شريطة:

أن يؤدي المؤمن عليه نسبة ٢١٪ من أجر بدء الاشتراك بجميع الصناديق عن الفترة السابقة للتأمين والتي حسب عنها مكافأة نهاية الخدمة على أن تحسب في المعاش بنسبة ١/٤٠/.

وأضاف القرار أنه يتوجب على المؤمن عليه أن يؤدي فائدة عن التعويض المقبوض كاملاً من هذه المادة ٩٪ عن المدة الواقعة بين تاريخ القبض وحتى تاريخ السداد. كما يتوجب على المؤمن عليه المشمول بأحكام هذه المادة تسديد المبالغ المترتبة عليه خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخ ورود قرار رد التعويض إلى ديوان الرفع المختص بعد تأشيره من الجهاز المركزي، حيث يكون رد التعويض كاملا ودفعة واحدة، بالإضافة إلى أنه يجوز تقسيط الفائدة المترتبة على مبلغ رد التعويض على أقساط لا تتجاوز٢٤ قسطا شهريا.

أما في باب الأحكام العامة، فقد أكد القرار أنه يجوز تقسيط المبالغ المستحقة بموجب هذا القرار نتيجة ضم الخدمات بفائدة سنوية قدرها ٦٪ على آجال تعادل مدة الخدمة المطلوب ضمها نفسها، وإذا تجاوز القسط الشهري ٢٥٪ من أجر العامل عند تقديم الطلب جاز للمؤسسة تخفيضه بتمديد أجل الاستحقاق وتخفيض الفائدة إلى ٤٪ في حال السداد كاملا دفعة واحدة.

وفي حال استحقاق المؤمن عليه للمعاش يستمر بسداد الأقساط المترتبة عليه قبل استحقاقه للمعاش وفي حال انتهاء خدماته دون أن تتوفر لديه شرائط استحقاق المعاش يحسم المبلغ المتبقي في ذمة العامل من جراء طلب الخدمة السابقة لدى الدولة دفعة واحدة من تعويضه المستحق.

كما يحق للمؤمن عليه تقديم طلب بإلغاء القرار القاضي بضم خدمته أو رفع النسبة أو رد التعويض وذلك خلال مدة شهرين من إبلاغه القرار المؤشر من الجاهز المركزي للرقابة المالية.

وتجري الموافقة على تقسيط المبالغ المستحقة نتيجة صدور القرارات القاضية بضم الخدمة أو رفع النسبة وفق الأسس الواردة في تلك القرارات شريطة أن لا يقل القسط الشهري عن ٥٠٠ ليرة وان لا تقل المبالغ المترتبة نتيجة لذلك عن عشرة آلاف ليرة وفي هذه الحالة تدفع دفعة واحدة.

وبين القرار في المادة ١٢ من الأحكام العامة أنه في حال تخلف المؤمن عليه عن سداد الأقساط في مواعيدها المستحقة تترتب على تلك الأقساط فوائد تعادل ٦٪ من قيمتها اعتبارا من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد.

ويسقط حق المؤمن عليه في قرارات ضم الخدمة السابقة بالحكومة ورفع النسبة إذا تخلف المؤمن عليه عن تأدية الأقساط المنصوص عليها في هذه القرارات لمدة ستة أشهر، ما لم يتم تبرير مدة التأخير من جانب اللجنة المشكلة في الفرع المختص لهذا الغرض، حتى ولو كان العامل محالا على المعاش وترد إليه جميع المبالغ التي أداها عن تلك المدة دفعة واحدة في حال سقوط حقه بالاستفادة من القرار.

وأوضح القرار أنه يشترط لضم الخدمات ورفع النسبة ورد تعويض الدفعة الواحدة تقديم طلب إلى المؤسسة وفق النماذج المعتمدة لهذه الغاية خلال مدة عام من تاريخ نفاذ هذا القرار بالنسبة للمؤمن عليهم بكافة أنواع التأمين القائمين على رأس عملهم بتاريخ نفاذه، شريطة ألا يكون العامل قد أتم الخامسة والستين، وأن تكون الخدمة المراد ضمها مع الخدمة الفعلية كافية للحصول على المعاش ولا يضار صاحب الطلب من التأخير الحاصل في صدور القرار ويحفظ حقه بحساب المدة المطلوبة بالمعاش بمجرد تسجيل الطلب في ديوان المؤسسة.

وأجازت المادة ١٦ من القرار أنه يحق لكل مؤمن عليه قائم على رأس عمله وسبق أن ألغي قرار ضم خدمته أو رد التعويض أو رفع النسبة بناء على طلبه أو بسبب تخلفه عن السداد في ظل قرارات وزارية سابقة يحق له أن يتقدم بطلب خلال سريان هذا القرار.

وتحدد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة في الحكومة المراد ضمها بنسبة مئوية من الأجر السنوي تساوي عمر المؤمن عليه بتاريخ تقديم الطلب عن كل سنة من السنوات المراد ضمها وتعتبر كسور السنة سنة في معرض حساب النسبة.

وأخيراً فسر القرار أنه يقصد بعبارة الأجر بتاريخ بدء الاشتراك في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة أينما وردت في هذا القرار، الأجر في بدء الاشتراك بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة في الخدمة القائم على رأس عمله فيها عند التقدم بالطلب وتعتبر العقود السنوية الممددة دون انقطاع كخدمة متصلة سواء في القطاع الخاص أو العام.

■■

العامل شواخ العلي: أنا أحد ضحايا القضاء السوري لأنني لم أدفع رشوة!

وصلت سورية إلى ما هي عليه الآن من أزمة وتوترات، نتيجة الفساد الذي طال أكثر ما طال جهازي التعليم والقضاء، فإذا فسد القضاء فسدت الدولة بأكملها، وسارت باتجاه الخراب، ووجد الحاقدون والمخربون طريقاً ممهدة لإثارة الفتن والاضطرابات، وهذا ما أعطى أعداء البلد الغطاء السياسي مطالبين بالإصلاح بنية التخريب!. وهذا نموذج من فساد القضاء في سورية الذي دعا المواطنين للنزول إلى الشارع مطالبين بالحرية والعدالة.

فقد وصلت إلى «قاسيون» الرسالة التالية من العامل شواخ العلي الذي أغلقت في وجهه كل الأبواب التي طرقها لحل مشكلته، ومن المؤسف أن يصل الأمر بعامل سوري إلى حد يوصف فيه نفسه بـ«الكميات المهملة أمام النخب الطاغية» ونظراً لمأساة العامل مع الدوائر القضائية نورد رسالته كما هي:

«أنا موظف منذ ٢٤ سنة من الفئة الثانية، وقبل ثلاث سنوات تعرضت لمخالفة خارج العمل اعتبرت جنحة قانونية، فأوقفت شهراً، بعدها جاء صاحب العلاقة الذي نفى علمي بالقضية موضوع التهمة والتوقيف، وبرأني براءة تامة، ترددت كثيراً قبل كتابة هذا الموضوع لأن الكل يعاني ولا يستطيع أحد أن يقدم الحل، المظلوم عاجز عن رد الظلم، والظالم يمتلك صفات لا إنسانية خارقة تسخر كل إمكانيات الدولة والمجتمع لخدمته، وخاصة في مجال القضاء، القضاء الذي عُرف عبر التاريخ أنه أداة لتطبيق العدالة وإحقاق الحق وإنصاف المظلوم.

أتمنى أن يطبق أي قانون، فحتى قانون الغاب أفضل من أن أقف كل ٦ ستة أشهر أمام القضاء لأسمع كلمة «تؤجل»، وهذه الحالة مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات ولا أسمع غير التأجيل، والكل يعتبرني مخطئاً، ويلومني لأنني لم أدفع رشوة لهيئة المحكمة الموقرة.

طبعاً الجواب: لا أملك أي مبلغ من المال، والقضاء لا يرد على مرسوم عفو يشمل الدعوى منذ سنة ونصف، هذا ما أقرته محكمة النقض علماً أن التهمة جنحة، حيث اكتفت هيئة الاستئناف بمدة التوقيف شهراً واحداً، وهناك رأي مخالف أقر ببراءتي براءة تامة، وقُبل الطعن باتجاه البراءة ليعاد القرار إلى الاستئناف للتصديق، ويبدأ التأجيل للمرة الثانية، وبسبب كل هذا أنا موقوف عن عملي منذ أكثر من ثلاث سنوات، ولم يسأل أحد من أصحاب القرار كيف نستمر بالحياة أنا وأفراد أسرتي!!.

عند مراجعة أي مسؤول إداري وقضائي لا يستجيب أحد، حتى أصبحنا نشعر أننا (كميات مهملة) أمام هذه النخبة الطاغية، علماً أنني عرضت عودتي إلى العمل على مدير زراعة الحسكة، الذي نفى صلاحيته وحولني إلى المحافظ الذي طلب براءتي بقرار قضائي رسمي، لكن إعادتي إلى القضاء وضعني في دوامة لا تنتهي، يجري كل هذا بينما نسمع عن إصلاحات وإجراءات لتسهيل أمور المواطن».

فهل يستحق العامل شواخ العلي الذي قضى عمره في خدمة وطنه هذه الإهانات؟ ألم يحن الوقت لكي يصبح فيه القضاء حامي الفقراء والأبرياء؟

■■

د. قدري جميل في تصريحات صحفية: الجميع في أزمة ولا مخرج سوى الحوار

نوفوستي:

آكد الدكتور قدري جميل أمين اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين أن الحوار السياسي هو الحل للخروج من المأزق الحالي الذي وصل إليه كل من النظام والمعارضة. وصرح الدكتور جميل لوكالة «نوفوستي» الروسية: إن النظام والمعارضة والشارع جميعا في مأزق، موضحا أن النظام لا يزال غير قادر على وقف المظاهرات في الشارع ولكن المعارضة فشلت في استخدام الإضطراب الشعبي لصالحها. وأضاف جميل أن الأحداث أظهرت أن الأهداف القصوى وغير العملية لبعض المعارضة السورية بإسقاط النظام لا ينسجم مع الاصطفاف الحقيقي للقوى في البلاد.

وأشار إلى أن حجم المظاهرات تراجع كثيراً عما كان عليه قبل أشهر، مقدرا أن عدد المتظاهرين تراجع ٢٥ و٣٠٪ عن السابق. وقال ان «الإعلام الخارجي ومن ضمنه شبكات الإعلام الغربية، تحاول رسم صورة مغايرة كليا .. فهي تميل إلى إظهار أن حجم المظاهرات يتّسع ولكن هذا الأمر لا ينفع».

واعتبر جميل أن الحل للمأزق الحالي هو الحوار السياسي، فعلى النظام والمعارضة والمتظاهرين أن يبدأوا حوارا من شأنه أن يساعدهم على الوصول إلى تسوية معقولة، معتبراً أن أية محاولة من أي طرف لفرض شروطه على الآخر ستعمّق الأزمة أو قد تؤدي إلى موجة جديدة من المظاهرات ولكن بزخم أكبر.

بلدنا:

وفي تصريح آخر لصحيفة بلدنا المحلية، قال الدكتور جميل إن المطلوب هو القطيعة الكاملة مع كل السياسات الأمريكية ومن يمثلها على كل المستويات، لأن التعامل مع أمريكا يرقى إلى مستوى الخيانة العظمى في ظل هذه الظروف، وليس هناك



من عذر للتعامل مع أمريكا، حتى النظام في ظل هذه العقوبات، نطالبه بأن يصل إلى أقصى حد في التعامل مع السياسة الأمريكية من خلال تأميم كل الشركات الأمريكية والأوروبية الموجودة في سورية والتي تساهم في الحصار الاقتصادي على وطننا، فكيف إذاً بالسياسيين العاديين الذين يتعاملون مع أمريكا.

وأوضح د. جميل تعليقاً على التصريحات الأمريكية المحرضة للجماعات المسلحة والمبررة لأفعالها، أن الولايات المتحدة تعمل الآن على تصعيد هذا التدخل و تريد إيجاد كل المبررات لإيصاله إلى مرحلة التدخل العسكري، هي لا تريد حل المشكلة الداخلية السورية، وهي تريد خلق نموذج عراقي جديد. وأضاف: الإدارة الأمريكية لها مصلحة في زيادة التوتر، والعقوبات التي تشجع عليها هي والاتحاد الأوروبي تستهدف المواطن السوري، مشدداً على أنه يجب الذهاب إلى أقصى حد في مواجهة السياسية الأمريكية، وإنه يجب أن يفهم العالم كله عقلية الشعب السوري الذي يأبى الخنوع أو التواطؤ منذ معركة ميسلون وإلى يومنا هذا.

روسيا اليوم:

وفي تصريح لتلفزيون روسيا اليوم حول قراءته لتطورات الأزمة في سورية بعد الفيتو الصيني- الروسي، قال الدكتور جميل: أعتقد أن هذا الفيتو كان محطة مهمة ليس بالنسبة لسورية وحسب، وإنما خلال الحقبة التاريخية كلها، وستسجل هذه المحطة كنقطة علام في التاريخ الدولي، فلأول مرة تكسر الهيمنة الأمريكية في مجلس الأمن بشكل واضح وصريح، ولا أريد أن أجري مقارنات تاريخية ولكن هذا الجو يمثل انعطافاً كالذي شهده العالم في عام ١٩٥٦ حين العدوان الثلاثي على مصر، حيث وقف الاتحاد السوفييتي سابقاً والولايات المتحدة ضد العدوان الثلاثي وآثاره، لذلك يجب فهم هذه النقطة من وجهة نظر التطور التاريخي أولاً، أما فيما يخص سورية فأنا كممثل للجبهة الشعبية للتغيير والتحرير لا يسعني إلا أن أحيي الموقف الروسي والصيني لأن هذا الموقف بمنعه التدخل الخارجي إنما يخلق موضوعياً أحسن الظروف للشعب السوري من حركة شعبية ومعارضة ونظام من أجل فتح الحوار والوصول إلى المخرج الآمن الضروري من الأزمة العميقة الشاملة التي تعيشها البلاد.

كلنا رأينا في الفترة الأخيرة جميع المسميات التي يأتي تحتها التدخل الدولي، وآخرها بدعة حماية المدنيين كما رأيناها في ليبيا، والتي تعني حظراً جوياً أي ضرب الدفاعات الأرضية والجوية للبلد المعني، فماذا يعني هذا الأمر في سورية إذا تم؟ يعني إخراج بلد أساسي بغض النظر عن رأينا بمستوى ممانعته ومقاومته في المعركة ضد العدو الأساسي في المنطقة.

وحول ما إذا كان يعتقد بأن الوقت يسمح بالحديث عن الحوار بعد هذه التطورات، قال: إن التدخل الخارجي يمنع الحوار، وعندما نتمكن من إيقاف خطر التدخل الخارجي ونمنعه تتكون الظروف الموضوعية للمباشرة في الحوار، دون إبعاد خطر التدخل الخارجي يستحيل أن يوضع الحوار على جدول الأعمال، ويستحيل أن يوضع الحوار على الطاولة، لذلك فإن إبعاد شبح التدخل الخارجي يخلق فقط الإمكانية للحوار، ولا يضع الحوار على الطاولة مباشرةً. وأعتقد أن المطلوب من السوريين جميعاً أن يتجاوزوا أنفسهم للوصول إلى طاولة الحوار الذي يجب أن يكون جدياً وليس شكلياً، وأن يكون الجميع فيه مستعداً لتقديم التنازلات المتبادلة من أجل مصلحة البلاد العليا ومستقبلها.

وأضاف: من الناحية الموضوعية الجميع في أزمة بسورية، النظام وأحزاب المعارضة والحركة الشعبية، إن هنالك استعصاء شاملاً والجميع يبحث عن الحل، والجميع بحث عن حلوله الخاصة خلال الشهور السبعة الأخيرة وهي حلول لم تجدِ ولم توصل سورية إلى مكان غير تعقيد الوضع أكثر فأكثر، إذاً من الناحية الموضوعية أصبح الظرف أكثر مواتاةً للحوار. ومن حيث الظرف الذاتي، هناك قوى هامة في النظام تريد الحوار، وهناك قوى هامة في المعارضة تريد الحوار وكذلك في الحركة الشعبية، هذه القوى بِزدادٍ وزنها وتأثيرها يوماً بعد يوم، ولا أعتقد أن هنالك مخرجاً آمناً من الأزمة الحالية سوى الحوار الذي يجب النضال الجدي للوصول إليه.

■■

الحكومة المؤتمنة على المال العام.. فرطت بالمال العام!!

◄ ن . عادلة

قبل أن نحاسب الحراك الجماهيري في الشارع، علينا محاسبة الحكومات السابقة، وتحديداً حكومة العطري التي أوصلت البلد إلى ما وصل إليه. فالإنفاق الاستثماري في تراجع عبر سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وتشهد بذلك بيانات الموازنات العامة للدولة منذ أكثر من ست سنوات، والذي يطالع أرقام موازنات ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ يكشف تغيُراً مهماً في التركيب الهيكلي للإنفاق العام يتضمن تراجعاً من دور الدولة التنموي. وقد أدى هذا التراجع إلى الضغط على إمكانية توليد فرص عمل في القطاع العام، في حين لم يكن القطاع الخاص قادراً، رغم كل ما أعطي من ميزات، على ردم الفجوة الاستثمارية أو الوفاء بمتطلبات تحسين معدلات النمو التي استهدفتها في الخطة العاشرة.

وكانت الحكومة رحيمة فأطلقت رصاصة الرحمة على الشركات الرابحة من خلال عرضها على الاستثمار، والموت السريري للشركات الخاسرة والمتعثرة. فقدمت المرافئ السورية الرابحة لشركات محلية وأجنبية، عندما أنشئت شركة التوكيلات الملاحية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٤٧ تاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٠ تم تأميم الوكالات الخاصة بموجب الأمر العرفي رقم ٣٠ تاريخ ١٩٦٦/٧/٢١ واعتُبرت الشركة المحدثة مسؤولة عن الالتزامات للوكالات السابقة ضمن حدود ما آل إليها من حقوق، وجرى تقويم موجودات الوكالات السابقة من قبل لجنة شُكلت بقرار من وزيري الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية، والحكومة السابقة أنهت العمل بمرسوم التأميم، وعادت الشركات الخاصة لتمارس دورها، ولتستولي على الأموال التي كانت تحققها شركة التوكيلات الملاحية.

. وكذلك مزارع الدولة: فبعد التحول إلى اقتصاد السوق أقر مشروع قانون العلاقات الزراعية، بعد سلسلة من الإجراءات التمهيدية وأبرزها: حل مزارع الدولة بالكامل وخصخصتها، إغلاق التعاونيات، إنهاء مؤسسة المكننة الزراعية. وصدر قانون العلاقات الزراعية بعد ٤٦ سنة على صدور القانون الأول عام ١٩٥٨، وتم تعديله عام ١٩٦٣ وجاء ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة: من أجل تنظيم العلاقة بين المالك والفلاح، وضع علاقات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، واستند في ذلك إلى مبادئ جديدة من حيث: إخضاع العقود التي ستبرم بعد نفاذ القانون لمبدأ سلطان الإرادة وحرية التعاقد، وضرورة توثيق العلاقة العقدية بين المزارع وصاحب العمل، إلخ.. وأكد القانون على أن العقد شريعة المتعاقدين، كقانون العمل الذي أقر وانتهك مواد عديدة لمصلحة العمال.

. رجوع عن التأميم: ماذا تفسر ذلك؟! رجوع عن التأميم أدى إلى تهجير الآلاف من الفلاحين من أراض عملوا بها لسنوات طويلة، ورفعت أمام القضاء آلاف الدعاوى تطالب بالأرض وتعويضات عن سنوات سابقة. وقد أدى ذلك أيضا إلى تفتيت الأرض أكثر مما هي مفتتة. شعارات براقة، وغشاوة أرادت الحكومة السابقة وضعها أمام أعيننا.

. مشاركة: إشراك المستثمر في الشركات الرابحة ومثال ذلك صناعة الاسمنت. الشراكة مع غيث فرعون في شركة اسمنت طرطوس ومنح تراخيص للقطاع الخاص لإقامة معامل اسمنت، وخامات الاسمنت تصنف بأنها من الثروات المعدنية، وهي صناعة رابحة بامتياز. والسؤال هنا: إذا كانت الحكومة تعتبر هذه الصناعة استراتيجية ورابحة، فلماذا لم تعمل على إقامة معامل أخرى مع تطوير خطوط الشركات الموجودة؟ لم تقم الحكومة بذلك، بل أصرت على منح الشركات الرابحة للمستثمر رحمة به. وكان القادم منح مناجم الفوسفات للمستثمرين. وكنا نتساءل: إلى أين تسير السياسة الاقتصادية في سورية؟ وهل يجوز للحكومة المؤتمنة على المال العام أن تفرط بالمال العام؟

. عودة إلى البدء: لماذا لا نحاسب الحكومة السابقة؟ أجاب التقرير الاقتصادي لاتحاد عمال اللاذقية في مجلس الاتحاد الأخير بالآتي: لقد وقفنا في الاتحاد وعارضنا الخطة الخمسية العاشرة بتدابيرها الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية، حيث كان لها التأثير المباشر والفعال في الأحداث التي وقعت. إذاً الحكومة هي المسؤولة أولاً.

ويتابع التقرير: في اللاذقية توقفت مجموعة شركات ومؤسسات بإهمال من الحكومة السابقة، مثل الشركة العربية لصناعة الأخشاب، الشركتان العامتان لصناعة المحركات والألمنيوم، معمل أسمنت برج إسلام، المعمل الثاني في شركة الخيوط القطنية. معمل كونسروة جبلة، خصخصة ٧٠٪ من عمل الشركة العامة لمرفأ اللاذقية الذي كان يشغل عدداً لا بأس به من أبناء اللاذقية الذين أصبحوا الآن بلا عمل.

. من إنجازات الحكومة: صدر عام ٢٠١٠ قرار يحل المؤسسة العامة للرخام والإسفلت في اللاذقية، وإلحاقها بالمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، مع أن شركة الرخام كانت رابحة، ولم يحدث أن خسرت خلال ٢٠ عاماً، ونتيجة هذا الإلحاق تم حرمان ٩٠٠ عامل من المؤسسة العامة للرخام والإسفلت من أغلب استحقاقاتهم. أليست هذه إنجازات نحصد نتائجها الآن؟

■■

وزارة الشؤون والعمل من دلف الاكتوارية إلى.. مزراب المستشار «الخلبي» والتايكواندو والشخير الصباحي



لا يخفى على أحد، أن الفساد منتشرٍ في سوريةٍ كانتشار الفطر، وقد أصبح مع الزمن وباءً مستشرياً ينخر في خلايا المجتمع كافة، وبشكل خاص في كل مؤسسات الدولة ودوائرها. وهذا الاستشهاد ليس من إبداع المواطن السوري فقط، وإنما من منظمة الشفافية العالمية أيضاً، وبما أن الفساد يمكن تعريفه بعبارة بسيطة واحدة بأنه استغلال المنصب العام لخدمة المصالح والمنافع الشخصية، فإن انتشاره الواسع والكبير في سورية يتناسب طرداً مع كبر حجم الدولة، واتساع دورها وعمق تداخلاتها في إدارة المجتمع وأنشطته المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، متخذاً أشكالاً وتجليات مختلفة ومتنوعة يعاد تطويرها، يوماً بعد يوم من الفاسدين والمفسدين، حيث تبدأ بتحرير الصفقات والعقود غير المشروعة لقاء عمولات خاصة ومجزية، مروراً بتقرير وإرساء المناقصات الحكومية لمن يعطي أكثر، ومن ثم تلقى الرشاوى كي يغض النظر عن تجاوزات القانون أو لتسهيل حركة المعاملات في الدوائر الرسمية، وأيضاً عبر استخدام المركز الحكومي، إرهاباً وتهديداً وابتزازاً، بغاية جني ما يمكن جنيه من أموال، وانتهاءً باستغلال الصلاحيات العامة لأجل فرص التوظيف أو جعل الوزارة مزرعة لأفراد أسرته دون أدنى اعتبار لمصالح الوطن والمواطن، ومن يملك أنفاً ذا حساسية عادية يستطيع أن يشم روائح مستنقع الفساد النتنة وفضائحه التي تمتد كأذرع الإخطبوط إلى أماكن ومواقع قد لا تخطر على بال أحد.

والأسوأ من كل ذلك، عندما ترى كيف تصبح قيم الفساد أحد شروط اختيار الأفراد لتولي المسؤوليات السياسية والإدارية وكيف تغزو هذه القيم العقول والضمائر، فتغدو في الثقافة الشعبية مظاهر إيجابية تدل على الشطارة والحنكة والذكاء. في مواجهة القيم النبيلة، قيم الحق والنزاهة والعدل، التي أصبحت، على ما يبدو، سمات الشخصية الضعيفة والساذجة وقليلة الحيلة!!

ولعل ما يقوم به المستشار في وزارة الشؤون (ع.ع) الذي يتصرف ويتجول بحرية كاملة وبأوامر من الوزير تستحق هذه المقدمة، فهل يعقل أن يجعل الوزير من الوزارة فندقاً للمستشار ومرافقه، بحيث يتم تخصيص غرفة نوم بالوزارة مع كامل ملحقاتها لسيادته.

لم يكتف الوزير بهذا القدر بل تدخل لأجل زوجة المستشار، وتم نقلها إلى مديرية الشؤون في حلب مركز التأهيل المهني بحلب، وأكدت مصادر أنها لا تداوم. بالإضافة إلى تخصيص سيارة لها في المحافظة وهي مركونة ولا تسير، وتخصيصه بسيارة ثانية في دمشق والعمل على رفع قيمة الاستهلاك للسيارة المخصصة له في دمشق، وهي عبارة عن سيارة خدمة بالإضافة إلى فرز سيارة للعامل (و.ع) العامل في مديرية العلاقات العامة من أجل خدمة وتلبية حاجات المستشار.

ولكي يبين الوزير عن تقديره للسيد المستشار أهدى الفرش المخصص لمكتبه الذي لم يمض عليه أشهر، ونقله إلى مكتبه، وقام الوزير بشراء فرش تركي، وذلك عن طريق الشراء المباشر.

وعلى الرغم من أن بناء الوزارة حديث، فقد قام المستشار بتغير أطقم الحمام، والسيارة الموجودة لدى المستشار في حلب أخذها أول ما عين في الوزارة وهي كانت مخصصة لمدير المكتب السابق. الأنكى من كل هذا أن هناك مستشارين أقدم منه وأكثر كفاءةً، لكن العفش الموجود في مكتبهم ما زال بقديمه الجديد، علماً أن مكتبي المستشارين لا يتجاوزان نصف مكتب المستشار (ع.ع) المدلل.

وحسب مصادر في الوزارة فإن المستشار لم تظهر له أية دراسة فعليه لعمله، وليس له سوى توقيع واحد إلى الآن وهي على أذونات السفر، وجداول التعويضات، وكميات المحروقات التي يتقاضاها.

أما فيما يتعلق بمرافق الوزير وهو ابن أخت الوزير فقد تم تأمين غرفة نوم له أيضاً، وعقد عمل بثلاثة أشهر، والمضحك المبكي أن من يدخل الوزارة قبل التاسعة يسمع صوت شخير المرافق والمستشار، بالإضافة إلى بعض الأصوات التي تصدر، وهي عبارة عن أصوات أولاد الوزير الذي يقوم المرافق بتدريبهم على حركات التايكواندو، قبل أن يبدأ المرافق بجولته الصباحية أمام الموظفين التي تبدأ قبل الساعة التاسعة متجولاً بـ«الجلباب» مشمراً فوق الركبة وكأنه في بوادي تدمر.

يبدو أن الوزارة يسيرها ثلاثة وزراء هم الوزير والمستشار والمرافق، وإلا ما المعنى أنه عند جلب أي شيء حتى الشراشف أو المخدات أو شيء يحسب للثلاثة بالتساوي؟.

إن أسلوب المحاسبة والمعاقبة الذي يطال بعض الرموز الفاسدة، بين فترة وأخرى رغم أهميته، سيبقى قاصرا وعاجزا إذا لم يترافق مع اجراءات اسعافية فورية، تزداد إلحاحاً يوماً بعد يوم، لتساعد على محاصرة بؤر الفساد وعزلها ما أمكن ذلك، إضافة إلى ذلك تقف في سلم الأوليات، ضرورة إطلاق يد الصحافة، دون حسيب أو رقيب، في انتقاد وتعرية ومطاردة كل مظاهر وقوى الفساد، مهما بدت صغيرة وتافهة، أو كبيرة ومدعومة.

أن الذي يجب أن يعاد النظر فيه هو عبر السؤال التالي: أين ذهبت ما يسمى لجان التفتيش عن الكسب غير المشروع، وهيئات المحاسبة والسؤال من أين لك هذا في ثنايا مقولة «هذا من فضل ربي»؟!.

■ ابن البلد

ارتفاع أسعار الأدوية.. وأوجه مختلفة للمصائب!

◄ سوسن المبيض

رغم أن المنتج الدوائي السوري أثبت جودته وموجوديته حول العالم، إلا أن هناك موقفاً مختلفاً تشكل لدى الناس من الدواء، يتمثل في سعره المرتفع قياسا مع الدخل المحدود لبعض المواطنين في سورية. وبعد صدور قرار الترخيص لجميع المتقدمين لإقامة معامل الصناعات الدوائية وفق معايير عالمية، أكدت مصادر وزارة الصحة أن الوزارة بدأت بإعداد دراسة لأسعار المواد الأولية المستحضرات الطبية وفق الأسعار العالمية، إذ تعتبر الأدوية السورية منخفضة الأسعار قياسا بالعالمية والعربية، ورفعت الوزارة أسعار الأدوية المحلية وجاءت الزيادة بحدها الأقصى ١٨٪ للمرة الأولى من ثماني سنوات، واختلفت الفوارق بالسعر حسب الثمن القديم حيث وصل الفارق بسعر أدوية السكر إلى عشر ليرات سورية للعلبة فقط، أما دواء القلب أو مميع الدم فكان الفارق نحو ٣٥ ليرة سورية وفي شراب الالتهاب وصل الفارق ٢٥ ليرة سورية، وأدوية الالتهاب (الحبوب) سجلت فارقاً قرابة ٢٥ ليرة سورية أيضا، والآن جاء ارتفاع للدواء الذي لا يتجاوز سعره الـ ٥٠ ليرة كمجاراة للارتفاع العالمي في الأسعار، إضافة لقانون إعادة توزيع الدعم الذي نتج عنه ارتفاع أسعار المحروقات في سورية.



فهل يا ترى ارتقت الجودة حتى زادت أسعار الدواء لدى القطاع الخاص لبعض الأنواع الضرورية من الأدوية؟ وكيف يتم تحديد الآلية المتبعة في تسعيرة الدواء محليا وعالميا؟.

قال الدكتور (عبد الله قيروز) عضو المكتب التنفيذي في نقابة الصيادلة: «تضمن القرار رفع أسعار جميع أدوية التي لا تتجاوز أسعارها الـ٥٠ ليرة وبنسب متفاوتة»، وتابع: «الزيادة التي فرضت على الأسعار جاءت بعد دراسة مشتركة بين وزارة الصحة ونقابة الصيادلة، بما يضمن تحقيق الأرباح المعقولة، كخطوة أولية في مشروع المنافسة ومنع الاحتكار الذي سيطبق قريباً».

ومن جهة أخرى قال الصيدلاني (وضاح كيالي): «إن هذه الزيادة ستريح الصيدلاني من مسألة الفراطة، حيث أصبحت أسعار الأدوية بالرقم الصحيح بعيداً عن مسألة إرجاع الليرات». وتحدث أحد الصيادلة في ريف دمشق عن وصول نشرات أسعار جديدة يعمل بها وتشمل أغلبية المنتجات المحلية للشركات السورية.

ويتوقع المصنعون أن تساهم هذه الخطوات في تصنيع مستحضرات دوائية معقدة وتحتاج إلى تقنيات عالية وهذا بدوره سيساهم في تغطية احتياج الأسواق المحلية وتأمين مزيد من المستحضرات بقصد التصدير لاسيما وأن سورية تصدر الدواء إلى ٥٤ دولة في العالم وتدخل أسواق أوروبا إذ بلغت صادرات سورية الدوائية العام الماضي ٢١٠ ملايين دولار واحتلت عربياً المرتبة الثانية بعد الأردن الذي بلغت صادراته ٣٧٠ مليون دولار.

ولكن ماذا عن معاناة الكثير من المرضى الذين باتوا يدفعون ضريبة تقدمهم في السن أو الأمراض المستعصية التي تحتاج الكثير من الدواء لفترات زمنية طويلة من هذا الغلاء الدوائي؟!

السيدة (ص.ش) قالت: «تقدُمنا في السن جعلنا نراجع الأطباء باستمرار، ماذا نفعل؟ لقد بات ذلك يثقل كاهلنا لذا قمنا بالاستعانة بابننا مادياً لم نعد وزوجي قادرين على تحمل تكاليف الأطباء والأدوية، فأنا مصابة بضغط الدم والسكري، ويعاني زوجي أيضاً من السكري، هذا ما يضطرنا لإجراء المعاينة كل شهر، ومعاينة الطبيب تصل إلى ١٥٠٠ ل.س والمراجعة ألف ل.س، أما الدواء فحدث ولا حرج وهذا يفوق طاقتنا إلا أننا مضطرون لذلك».. السيدة (ن.ص) توافق على هذا الرأي، وتقول: «أصبت وزوجي بداء السكري والضغط وأنا أعاني مثله بالإضافة إلى انسداد الشرايين وترقق العظام وشهرياً يحتاج كل منا إلى ٦-٧ آلاف ليرة سورية يعني المجموع ١٤ ألف شهريا هذا لم نأكل ولم نشرب بعد، وأعتقد أننا لا نجلس على صندوق تصنيع للمال».

(س.م) مدرسة متقاعدة: «بعد تقاعدي من التدريس أصبت بأمراض ما أنزل الله بها من سلطان، ترقق عظام ومفاصل ودوالي وداء العصر السكري، كلها آفات مهنة، وراتب التقاعد غير كاف لتكاليف نصف الأدوية، الكل مستفيد وراحت علينا، أريد أن أسأل قبل أن يرفعوا أسعار الأدوية والتي بالكاد كنا نستطيع تأمينها قبل ارتفاعها، هل فكروا قبل أن يرفعوا أسعارها بمحدودية معيشة المواطن السوري، اشترينا الدواء بشق النفس، من أين نعيش؟».

(سعيد الفحل) بلاط: «أعاني من مرض السكري وكل ما أجنيه يذهب فقط للدواء، الآن أنا في الأربعين عندما أكبر وأعجز عن تحصيل ثمن دوائي ماذا أفعل؟».

ومن خلال جولتنا بين الناس التقينا بأشخاص يعتمدون على صيدلية مستوصفات المنطقة للحصول على الأدوية، سألنا السيد الخمسيني (محمد الديري) لماذا لا يعتمد أكثر الناس على الدواء الموجود في صيدلية المستوصف الخاص بمنطقتهم والتي تساعد محدودي الدخل فأجاب: «المستوصف إمكاناته بسيطة يعطينا من (الجمل أذنه) ويصرخون في وجوهنا بأن نستكمل باقي الدواء من خارج المستوصف (دبر راسك) بالإضافة لعدم تواجد الدواء الأجنبي الذي لا يستعاض عنه حسب إرشادات الطبيب».

كلٌ يغني على ليلاه

تطوير الشركات الدوائية وحساباتهم في تحقيق الأرباح كخطوة أولية في مشروع المنافسة ومنع الاحتكار وربح الصيدلي التجاري من جهة أخرى، ليبقى المواطن خارج سرب حساباتهم بين المرض وارتفاع أسعار الدواء وكما يقول المثل: «قاقي لتلاقي».

■■

مجانين عامودا والندوات الحوارية

◄ حمدالله إبراهيم

انطلاقاً من علمنا بأن سورية مستهدفة من أعداء كثر، وخاصة من جانب أمريكا التي تريد تفتيت البلاد مستفيدة من أخطاء النظام، ولعلمنا أيضاً أن الحل الحقيقي للأزمة في سورية هو الإصلاح الجذري الشامل، فقد لبينا دعوة المركز الثقافي بعامودا لحضور ندوة حوارية عن الدستور السوري..

شهدت الندوة مداخلات كثيرة انقسمت بين مؤيد للدستور بشكل مطلق، ومعارض له بشكل مطلق، بالإضافة لمداخلات بينهما ارتأت تعديل مواد محددة من الدستور.. لكن الذي لفت نظري مداخلة من أحد مجانين عامودا، تحدث فيها بإسهاب عن الدستور، وماذا يريده الشباب من دستور بلادهم، وكيف يمكن أن يلبي هذا الدستور حاجاتهم وطموحاتهم.. وأهم ما جاء في مداخلة هذا «المجنون» ما يلي:

«إذا أتينا بالكتب السماوية الثلاثة (القرآن والإنجيل والتوراة)، وجعلنا من هذه الكتب المقدسة دستوراً للبلاد، فهل هناك أفضل من هكذا دستور؟ بالتأكيد لا! ولكن ما معنى هذا الدستور إذا وضع على الرف؟.

يقال إن دستور كل من سويسرا والسويد من أفضل الدساتير في العالم.. ترى إذا أتينا بأحد هذين الدستورين، وبدلنا عنوانه وتابعيته، فأسميناه (دستور سورية الجديد)، ووضعنا هذا الدستور على الرف، هل سيكون لهذا الدستور من معنى؟

أنا أرى أن دستور سورية يعد من أفضل الدساتير في المنطقة، باستثناء بعض المواد التي تحدث عنها الزملاء المداخلون ومنها المادة الثامنة وتوابعها، ولكن المشكلة تكمن في عدم التعامل به أو عدم التعامل بمضمونه، وبهذا المعنى يقول لينين:

(إن ارقى الدساتير في العالم لا تساوي قيمة الورق أو الحبر الذي كتب به إن لم يقترن بالتطبيق العملي).

برأيي إذا كان التعليم والقضاء بخير يكون البلد بخير.. لندرس المادة ٢٥ من دستور سورية الفقرة /٣/.. تقول: المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. وهل هناك أفضل من هذه المادة؟ كلا، ولكن ماذا نرى في المدارس والدوائر؟ يتم تعيين المدراء والموجهين إذا توفر شرطان فقط هما :

أ- أن ينتمي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي.

ب- أن يكون عميلاً لإحدى الجهات الأمنية!.

ويفضل أن يكون عميلاً لأكثر من جهة.. إذاً، لا يتم تعيينهم حسب الكفاءات، ولهذا نجد بعض المعلمين والمدرسين يتم تعيينهم كمدراء أو موجهين مباشرة دون أن يدرّسوا الطلاب. وبعد مرور عدة سنوات يصبح الطالب مديراً على مدرّسه!!.

مثال: مدير ثانوية سابق يحمل شهادة المعهد الصناعي، بينما يوجد في ثانويته أكثر من خمسة مهندسين وعشرة مدرسين يحملون إجازة جامعية، وعندما سألت معاون مدير التربية: كيف يتم تعيين مثل هذا الشخص مديراً لهذه الثانوية؟ أجاب: نحن نصنع العجائب وهذه من عجائبنا!!.

وهناك سؤال أيضاً: هل نحن متساوون في الحقوق والواجبات في السلطة القضائية؟

جاء في الدستور السوري المادة /١٣١/ : السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى:

أما المادة /١٣٣/ فتقول: القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. هل هناك أفضل من هذه المواد؟ ولكن المشكلة تكمن في كيفية تعيين القضاة، فهي تتم بالطريقة نفسها التي يتم فيها تعيين المدراء والموجهين.. مع شرط آخر هو الدعم المالي. فكيف سيحكم هذا القاضي بالعدل إذا وقعت مشكلة بين الذي عين ذلك القاضي وبين شخص عادي؟.

كيف سيحكم هذا القاضي بالعدل إذا وقعت مشكلة بين الذي يملك المال والجاه وبين شخص عادي؟

كيف سيحكم هذا القاضي بالعدل بين رفيقه الذي عينه وشخص عادي؟.

المعنى من كل هذه الأمثلة أيها الأخوة، أيها الضيوف، أنه يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

كان من أحد أسباب تراكم المشكلات التي أدت لانهيار الاتحاد السوفيتي وزير داخليته المسمى «لافرنتي بيريا» في عهد خروشوف، الذي ثبت أنه كان عميلاً لدولة معادية، وقد كانت مهمة هذا الوزير الحصرية هي وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب.. وفهمكم كفاية!

■■

المازوت للمرة العشرين..

من يهرب النفط السوري.. وإلى اين؟



تتواصل التساؤلات في الصحف الورقية والإلكترونية السورية عن من يهرب النفط السوري.. وإلى أين؟ فعلى الرغم من تناول «قاسيون» ولمرات عديدة قضية عمليات تهريب النفط السوري إلى الدول المجاورة وخاصة لبنان، لم يحرك المسؤولون ساكناً، لكن الأمر الأكثر غرابة التكتم الشديد عند بعض هؤلاء عن السرقات والتهريب التي تجري في وضح النهار، حتى بدا أن هناك جهات بعينها تشارك الفساد الذي تمارسه رسمياً مع وزارة النفط والثروة المعدنية عن طريق أشخاص محدودين.

وللأمانة الصحفية وحسب الوثائق ووصول الاستلام التي بحوزتنا، فنحن لا نتحدث هنا عن سرقة مئة أو مئتي برميل، بل هي ألوف أو عشرات الألوف من اللترات التي تهرب بشكل اعتيادي عن طريق صهاريج تتحرك من الشركة إلى الحدود مباشرة دون تفريغها بالمحطة المعنية. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل أصبح العرف السائد هو التكتم الشديد والحرص على سمعة اللص والمهرب الكبير، وعلى حساب سمعة الوطن الكبير والمواطن الصغير؟.

لأهمية الموضوع وخطورته على الاقتصاد الوطني رفعت نقابة عمال النفط والثروة المعدنية كتباً عديدة بهذا الخصوص، وكان آخر هذه الكتب في ٢٠١١/٩/٢٥ تحت الرقم ٢١٤ موجه إلى اتحاد عمال دمشق جاء فيه:

«لقد بادر مكتب نقابة عمال النفط بدمشق منذ فترة طويلة بالحديث عن أزمة مادة المازوت وذلك من خلال الاجتماعات الدورية ومجالس الاتحاد والصحف الرسمية، وقد انتقد مكتب النقابة القرار الصادر عن وزير النفط والذي ينص على بيع مادة المازوت الأحمر للمحطات الخاصة ومنعها عن المحطات الحكومية التي تشكل حلقة توازن في عملية البيع وتمنع احتكار المادة.

ونظراً لهذا القرار احتكر القطاع الخاص من خلال محطاته المنتشرة في مدينة دمشق وريفها مادة المازوت الأحمر الأمر الذي يساهم بتهريب المادة خارج الحدود وذلك من خلال بيع المحطات الخاصة مادة المازوت الأحمر.

وقد حصر القرار المذكور بيع مادة المازوت الأخضر في محطات الدولة مما أدى إلى خفض مبيعات محطات الدولة لمادة المازوت.

وبعدها جاء قرار بيع مادة المازوت الأخضر إلى المحطات الخاصة وبالتالي مما يسهل على القطاع الخاص بخلط مادة المازوت الأحمر والأخضر ويستفاد من فارق السعر علماً أنه قد طالب مكتب النقابة الوزير من خلال الصحف والمواقع الإعلامية أن يتم تزويد محطات الدولة بمادة المازوت الأحمر علماً أنه لا يوجد معايرة من الأجهزة الرقابية على محطات القطاع الخاص والمعايرة فقط على محطات الدولة ولا توجد رقابة من وزارة النفط على المحطات الخاصة ومراقبة السعة وكيفية تصريف المادة والأزمة التي نراها هي امتناع القطاع الخاص عن بيع مادة المازوت إلى المواطن أو بيع جزء منه والباقي يعد إلى التهريب.

وكان مكتب عمال النفط قد طالب مراراً وزير النفط والثروة المعدنية من خلال وسائل الإعلام المختلفة بتزويد محطات القطاع العام بمادة المازوت الأحمر وعدم احتكارها من طرف محطات القطاع الخاص ولكننا فوجئنا بقرار الوزير تزويد القطاع الخاص بالمازوت الأحمر والقطاع العام بالمازوت الأخضر وهذا سبب الأزمة والتهريب.

علماً أن فرع المنطقة الجنوبية (مستودعات) الموجودة في عدرا هي المعنية بتزويد المحطات الخاصة والعامة بمادة المازوت ولا يدخل الصهريج ولا يخرج إلا من خلال آذن شحن مختوم بشكل نظامي عند استلام المادة حيث يتم التوقيع وختم إذن الشحن من صاحب المحطة بأنه تم استلام المادة علما أن إذن الشحن يحدد الجهة التي سيذهب إليها (الصهريج، المحطة).

وقد فوجئ مكتب النقابة بأن الوزير قد وجه ثلاث مرات للمدير العام لشركة محروقات بعزل رئيس شعبة التدقيق وأجور النقل، واستبداله، ووجه بصرف أذونات الشحن المخالفة التي يتم عبرها تهريب المادة بدل بيعها للمواطنين، وهذا سبب للأزمة التي نشهدها على المحطات وهو ما يؤدي إلى خسارة الدولة خسارة كبيرة، بحيث يكلف دعم الليتر الواحد للدولة /٤٠/ل.س، علماً أن مادة المازوت مادة مدعومة وكل صهريج يحمل /٣٠٠٠٠/ ثلاثين ألف ليتر يؤدي إلى خسارة حوالي /١٢٠٠٠٠٠/ل.س مليون ومائتي ألف ليرة سورية وهذا الدعم يذهب إلى جيوب أشخاص ويحرم منه الكثير من المواطنين.

وقد نرى الكثير من المواطنين يصطفون لساعات طويلة من أجل تعبئة سيارة وهذا المنظر غير لائق بسمعة الوطن وخاصة بهذه المرحلة، والمحطات وجدت لخدمة المواطن وليس احتكار المادة. لذلك يجب تفعيل دور المحطات العامة لخلق حالة التوازن ومنع عملية الاحتكار في المرحلة الحالية والمقبلة».

لكن السؤال الأهم هو: هل ستظل إدارة الجمارك نائمة في العسل، وتترك المهربين يسرحون و يمرحون؟ وإلى متى ستبقى وزارة النفط تغض النظر عن معرفتها بدقة عن الكميات التي تُضخ إلى الخزانات عن طريق الأنابيب؟ وكم هو حجم الكميات التي تُشحن إلى المحطات؟.

■■

برسم وزير الصحة:
ماذا عن مشفى القامشلي الوطني؟!

◄ د.غيفارا قجو

يبدو أن الجواب الوحيد الذي يردنا عندما نتطرق إلى مواضيع الفساد في القطاع الصحي هو: اكتبوا ما تشاؤون ونحن سنبقى كما نشاء!!



ملفات وتحقيقات كثيرة بشأن الفساد في القطاع الصحي تناولتها «قاسيون» وبشكل مستفيض على مدى عدة سنوات، ولم تتلق الصحيفة أي رد، سواء أكان إيجاباً أم سلباً.. إلا فيما ندر!! (والغريب أن هذه الملفات تم الحديث عنها في عهد أربعة وزراء صحة)، وعندما سألنا بعض المهتمين قالوا لنا إن وزارة الصحة تاريخياً لا ترد على الصحافة!..

مشفى القامشلي كان له نصيب ليس بالقليل في هذا الموضوع، وخاصة بعد افتتاح المشفى الجديد نهاية عام ٢٠٠٥، والذي استبشر أهالي القامشلي وريفها خيراً بافتتاحه، ولاسيما أن المشفى مجهز ولا بأس به، والكادر الطبي والفني الإداري متوفر، وبالفعل انطلق العمل في المشفى خلال الشهور الأولى انطلاقة لا مثيل لها من حيث نوع وكم العمليات الجراحية وبقية الخدمات الطبية، لكن هذا الربيع الطبي لم يدم طويلاً للأسف، وهذا ليس خافياً على أحد، إذ يمكنك أن تتجول في مشفى القامشلي وخارجه وتسأل سؤالاً واحداً: لماذا تراجع مشفى القامشلي الوطني؟ الجواب سيكون ودون شك إدارة المشفى الفاشلة متمثلة بمديرها (د.ع.ع)، فليس خافياً على أحد سلوك هذا المدير وسوء إدارته وسوء تعامله مع عناصر المشفى والتي ترقى أحياناً إلى المسبات والأمثلة على ذلك كثيرة. المثال الأوضح في هذا المجال عندما توجه بكلام بذيء إلى أحد الأطباء المقيمين الذي لم يواجه ذلك بالصمت والسكون، بل توجه بلباس العمليات من المشفى إلى مديرية المنطقة ليعرض شكواه وبالفعل تم التجاوب معه من مدير المنطقة، إلا أن تدخل بعض الأشخاص حال دون فضح القصة وتم حل المشكلة باعتذار مدير المشفى للطبيب المقيم.. هذا السلوك كان سبباً في ترك العديد من الكوادر المهمة للمشفى، وليس هذا فقط بل إن عدداً لا باس به من الكادر استقال من المشفى بعد تعرض المشفى إلى عدة مشكلات، ولم تكن الإدارة قادرة على حلها، بل تم إيجاد الحلول (وبطريقة مبتكرة من العصور الوسطى وبعقلية مدير المشفى العشائرية استقالة أطباء التخدير الجماعية عام ٢٠٠٧).

أما لماذا كل هذا برسم وزير الصحة؟

لأنه يا سيادة الوزير، وأثناء جولتك في مشفى القامشلي منذ أكثر من شهرين، تم إيصال شكوى مكتوبة وموقعة من العشرات من كوادر المشفى، ومضمونها يتمحور حول معاملة مدير المشفى للكادر.. فهل القضية تحتاج إلى كل هذا الوقت لإجراء تحقيق؟ أم أن مصير هذه الشكوى هي الدروج وبئس المصير؟!.. نعم يا سيادة الوزير هناك إجماع أن إدارة المشفى ممثلة بمديرها هي السبب لعدم تطور المشفى، بل وسبب تراجعه وفشله.. ومن باب المزاح والنكتة هناك حديث يتم تداوله في المشفى أنه كلما تعرض مدير المشفى إلى مضايقات أو ظهرت إشاعة بإقالته، يقوم المدير بزيارة إسعافية إلى دمشق مدتها يومان أو ثلاثة، فتعود الأمور إلى سابق عهدها بعد الزيارة.. فهل يا سيادة الوزير «بتقدر تعرفلنا لعند مين عم يجي (د.ع.ع) في دمشق»؟!!..

وزير الصناعة «يخاطب» وزارة المالية.. قضية العمال الفنيين والمساعدين بعد ١٩٨٦ أصبحت مستحيلة الحل!

مضى على حملة الشهادات الثانوية الصناعية وشهادات المساعدين الفنيين وخريجي المعاهد المتوسطة، والمعينين بعد العام ١٩٨٦، والذين يقاربون أكثر من مئة ألف عامل، خمسة وعشرون عاماً من العمل والتوسل والكتب دون أن تجد لدى أصحاب القرار عند كل من وزارة الصناعة ووزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية مجتمعة أي قرار يتخذ من أجلهم لكي يعيد لهم حقوقهم التي هدرت طيلة هذه السنوات. لكن الغريب أن معاناة هؤلاء العمال بدأت بعدم توضيح القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم /٢٠/ لعام ١٩٨٦، لأوضاع المعينين بعد العام المذكور، والغموض الذي خرج به من جهة هل يشملهم قرار منح التعويض أم أنه اقتصر على المعينين قبله، والأنكى أن هذا القانون لم يتطرق إليهم أو يخصهم بأي بند، ولعل هذه النقطة كانت الأساس الذي دفع هؤلاء المحرومين من حقوقهم لتشكيل عشرات اللجان وإرسال العشرات من الكتب والمراسلات من أجل إنصافهم. ولم يخرج الأخذ والرد بين وزارة الصناعة واتحاد العمال من جهة والجهاز المركزي للرقابة المالية من جهة أخرى بأية جدوى تعيد للعمال حقوقهم، حيث جاء آخر الردود من وزير الصناعة ليزيد الطين بلة..

يقول الكتاب الموجه للاتحاد العام لنقابات العمال تحت الرقم ٢٦٣٧/ص/٤/٣ـ١٠ تاريخ ٢٠١١/٩/١٩، ما يلي: «إشارة إلى كتابكم رقم ٨/١٦٥٥ تاريخ ٢٠١١/٨/١٧ المتضمن طلب منح تعويض العمل الفني المتخصص للعاملين الفنيين ومساعدين فنيين المعينين بعد عام ١٩٨٦ أسوة بالعاملين المعينين قبل عام ١٩٨٦.

يرجى أخذ العلم بأن وزارة الصناعة خاطبت وزارة المالية بهذا الخصوص بموجب كتابنا رقم ١٦٤٠/ص/١٤ـ١٠ تاريخ ٢٠١١/٨/٢٨ وذلك تأكيداً على كتبنا السابقة المتعلقة بالموضوع مدار البحث».

والسؤال هو: هل من المنطقي وبعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاماً يأتي الوزير الإصلاحي ليعيد الجملة نفسها التي كررها سابقوه قبل عشرين سنة؟ وهل القضية مستحيلة الحل إلى هذه الدرجة من الصعوبة.. أم أن الوزير يراها بسيطة ويمكن حلها بـ«الخطابات»؟!. ■■

إلى متى سيبقى مخيم الوافدين في زي العري؟!

◄ أحمد محمد العمر

هناك داخل الريف السوري، وخلف أروقة المخيمات التي تصنف على أنها سورية الهوى تختفي الحكايا والقصص، وتمجّد الأفعال والأعمال التي لم تكلل بالتمام، على أنها تمت وقدمت للمواطن على أطباق من ذهب، أما المواطن المدلل فليس له إلا تصديق الحجج الواهية التي يتبجح بها صناع القرار في الحكومات المتعاقبة.

في مخيم الوافدين تكتمل بحور الشعر، وتسدل الشمس أشعتها الذهبية، لكنها تتغير هناك وتصبح سوداوية الانعكاس، إذ لم يكف هؤلاء الناس ما تعرضوا له من تشريد ومرارة في الغربة الوطنية ونعتهم لأكثر من أربعين سنة بالنازحين، وكأنهم من وراء الفواحش وصناعها، بل زادهم زمن الحكومات «القولجية» قساوة وتشريداً، ومن ثم فصلهم ووضعهم في حزام أبرز سماته الفقر وعدم الاكتراث، وكأنهم خارج النسيج السوري بعدما اقتلعوا من منازلهم وقراهم ومزارعهم، هذا المخيم تقطنه غالبية عظمى من أبناء الجولان المحتل ويوجد فيه ضاحية متنوعة الأطياف.. هناك تموت الأسماء والصور الخيالية التي تكونت وتبقى القضية وحدها، تجرف المشاعر وتتكسر ويبقى الدم السوري هوية، كما تبقى قصص التهجير والمعاناة محفورة في قلوبهم، يناضلون من أجل حلم العودة بينما الوطن يرفضهم من خلال عدم تحمله لأبسط حقوقهم..

في جولة واحدة في حاراته وزواريبه الضيقة، يمكنك أن تشاهد بأم عينيك قلة الاهتمام وعدم الاكتراث بمخيم الوافدين.. الوجوه الأولى التي ستشاهدها صفاتها الفقر المدقع، وعند دخولك من أحد مدخليه ترحب بك حاويات القمامة فاغرةً أفواهها حيث يكمن الأسى في سوء الخدمات وفقرها.. الحفر في كل مكان، ظلام في حاراتها ليلاً، كلاب وقطط شاردة جاءت من كل صوب، ينابيع مياه غزيرة التدفق شتاءً عند مدخلي المنطقة... مدارس نسيها الزمن المر، بيوت عشوائية غير مستملكة يدفعون ما فوقهم وما تحتهم لأجل رخصة بناء لبيوت لن يملكوها، علماً أنها منحت لهم عام ١٩٦٨.

ثلاثون ألف نسمة يستوطنون مساحة تقدر /١/كم٢، أطفالهم ليسوا ككل الأطفال، يتعلمون ويكبرون بل يكبرون منذ ولادتهم ويزرع في ذاكراتهم كالوشم أنهم نازحون، وعليهم أن يتجردوا من طفولتهم ويختاروا «مفتاح شق» أو ربما خرقة وسطل ماء بدل أن يختاروا دفترا وقلما.. ولا يذكرون قط أنهم لعبوا في حديقة مخيمهم الوهمية والموعودين بها منذ الزمن الأول، لهم البطالة بأنواعها وفقط..

النساء ما أروعهن وهن يدا بيد مع رجالهن في تحصيل رزق اليوم.. الصحة معدومة وغائبة بمديرياتها ووزاراتها هناك، فحلقات التقصير وسلسلة الإهمال مازالت على أشدها وأكثر حبكةً وصراعاً.. ولنكمل الحديث عن هذه الوزارة التي من المفترض أن شأنها رعاية المواطنين وتأمين كوادر طبية مؤهلة، هي اليوم عاجزة عن تأمين أبسط الحقوق تجاه المواطنين وغير قادرة على تأمين مستلزمات الأدوية، أو ربما تكون المستلزمات موجودة وتوزع حصصها قبل وصولها، ولا نعلم كيف يتم ذلك تماماً فالطرق متنوعة، لكن الرعاية الصحية في هذه المساحة المهجورة عن النطاق الحكومي مفتقرة إلى أدنى الحدود من الاهتمام والواجبات مع العلم بأنه يوجد هناك مركزان صحيان (مستوصفان) حديثا البناء متخلفا الخدمات.. وبنظرة إلى كوادرهما سنجد طبيباً واحداً في كل مركز إذا غاب يوماً أحدهما يصبح المركز وكأنه أشبه بعطلة رسمية... وإن حضر هذا البروفسور في كل الاختصاصات يغيب الدواء.. «وحلها إذا بتحلها» وهذا ما يجعل من الخدمة الطبية في هذه المنطقة ذات مستوى عال جداً من اللامبالاة في حياة البشر وترخيصها، فطبيب واحد يا وزارة الصحة ومديرياتها في القنيطرة غير قادر على علاج خمسة اشخاص في يوم واحد إذا أراد فحصهم وتشخيصهم بضمير، وبما أنه وحيد فهو غير قادر على توصيف حالة واحدة خارج اختصاصه... والحالات هناك مختلفة بحاجة إلى توصيف علاجي صحيح، وبهذه الحالة إما أن تزداد حالة المواطن سوءاً أو تؤدي به إلى فقدان حياته لأنه بهذه المنطقة لا يتوافر أطباء نهاراً..

إلى متى سيبقى الاستهزاء والاستهتار بالمواطنين، والنازحين منهم خصوصاً هو الصفة الملازمة للحكومات؟ ألا يحق لهم أن يتمتعوا بحقوقهم كبشر... ألا يجوز أن تقدم الخدمات.. أم إذا تفجروا حينها فقط تتشقط عنهم الهوية السورية وينعتون بالسلفيين.. ربما؟!. ■■

رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء:
السرطان يفتك بسكان مدينة عدرا العمالية



◄ نزار عادلة

في يوم البيئة العالمي اتخذت الجهات الوصائية في سورية قراراً بنقل «الدباغات» إلى المدينة الصناعية بجانب مدينة عدرا العمالية، تخفيفاً للتلوث عن مدينة دمشق، ورصاصة رحمة لسكان المدينة العمالية التي يحدها من الجنوب معمل الاسمنت الذي ينفث سمومه ليل نهار في سماء المدينة، ومن الغرب تهب نسمات مسائية محملة بروائح الصرف الصحي لمدينة دمشق ومطاحن ومشاغل ميكانيك وأكوام من النفايات والكيمياويات.

الأخطر من ذلك أنه في مدينة عدرا العمالية تنفث مداخن شركة الاسمنت الثلاث غباراً يغطي المدينة العمالية بسحابة تمنع سكان الضاحية من نشر الغسيل خارج البيت بالإضافة إلى أمراض رئوية خطيرة بدأت بالظهور. وقد سألنا مدير عام الشركة قبل عامين عن أسباب هذا التلوث الخطير وعدم معالجته فقال: إن الفلاتر قديمة ومعطلة ولم توجد اعتمادات عام ٢٠٠٨ لشراء فلاتر، ولكن في عام ٢٠٠٩ سوف تُركب فلاتر جديدة، ونحن الآن في العام ٢٠١١ ولم تُركب لأن الجهات الوصائية استوردت فلاتر بأكثر من ١٠٠ مليون دولار ضمن صفقة فساد، وهي في المستودعات، ومازالت المداخن تنفث سمومها وتفتك بالسكان.

في شركة اسمنت طرطوس تم تركيب مجموعة فلاتر موزعة على ٤٠ محطة، ويقول رئيس النقابة: أصبحت نسبة انبعاث الغبار في الجو أقل بكثير من المقاييس العالمية وقد تم إجراء تحاليل لانبعاث الغبار من المعهد العالي للعلوم التطبيقية العالمية وكانت النتائج ممتازة، حيث أثبتت أن نسبة انبعاث الغبار في الجو لا تتجاوز نسبة ٩ ملغ بالمتر المكعب والمسوح به من ٢٠ ـ ٢٠٠ ملغ بالمتر المكعب حسب المعايير السورية، وهذه الفلاتر توفر ما يقارب ١٠٠ مليون ل.س ثمن المواد التي تمت إعادتها إلى الدارة بعد أن كانت منتشرة في الجو. هنا نقف ونقول: إذ كانت النسبة المسموح بها ٢٠ ـ ٢٠٠ ملغ بالمتر المكعب، فكم هي النسب الموجودة في عدرا العمالية؟ طبعاً لا توجد معايير أو مقاييس لأن الإنسان لا قيمة له هنا، ولكن حسب ما نرى وحسب تقديرات الخبراء، فإن نسبة التلوث تصل إلى الدرجة العظمى.

رئيس الوزراء ووزير الصناعة وكل الجهات الحكومية تتحدث عن الهدر، هنا علينا أن نؤكد أنه في اسمنت طرطوس الوفر ١٠٠ مليون ل.س سنوياً. كان مخططاً في بداية السبعينيات مع إنشاء الضاحية أن تكون حياً سكنياً لعمال الاسمنت والمؤسسات الأخرى المتواجدة في المنطقة، بدأت هكذا ولا ندري بأمر أي عبقري توسعت لتصبح مدينة يقطنها ٤٠ ألف إنسان، تحت خطر السموم طبعاً، ومازالت تتوسع وتكبر، ومع كبرها تكبر أحلام الذين يعيشون في أعشاش وفي مدن صفيح تستهلك أجرتها أكثر من نصف رواتبهم، يحلمون بالسكن في هذه المدينة الملوثة والتي على ما يبدو أرادتها الجهات الوصائية ملوثة لكي ينتهي عمال القطاع العام بالموت الرحيم مع نهاية القطاع العام بالموت الزؤام.

أطفال عدرا يتساءلون: ألا يوجد من يرحمنا من روائح الصرف الصحي لمدينة دمشق والذي يتسبب بجيوش الذباب والقوارض؟ ألا يوجد من يرحمنا من روائح المواد الكيمياوية التي تطوق الضاحية من معمل الاسمنت وأبخرته ومواده التي تغطي المدينة؟ ألا يوجد من يرحمنا من طريق بغداد الدولي الذي يبعد عن مساكن الضاحية متراً واحداً مسبباً الكوارث اليومية والقلق وأمراض عصبية عديدة؟ ألا يوجد من يرحمنا من خزانات النفط والغاز؟!

يتساءل سكان الضاحية: هل الحكومة غائبة عن واقع هذه المدينة؟ يتساءلون لأنهم سمعوا أن هناك وزارة للبيئة ومديريات ومجالس مدن وبلدات وهيئات من اختصاصها معرفة التلوث وتأثيراته على الإنسان. وأن هناك احتفالاً بيوم البيئة العالمي. عمال بسطاء حصلوا على هذه البيوت وسكنوها رغم واقعها المرير، ولكن هناك متنفذون من مدراء ووزراء وقيادات نقابية استطاعوا الحصول على بيوت في عدرا العمالية وباعوها، وبعضهم طرحها للإيجار، وكنا نتمنى لو كان هؤلاء معنا يسكنون لأنهم كانوا وبنفوذهم سيوقفون التلوث رحمة بأطفالهم، ولكن نقول لهم: إذا كانت مدينتنا مطوقة بالتلوث فإن عقولنا وقلوبنا ليست ملوثة.

السيد رئيس مجلس الوزراء: يرجى أخذ العلم بأن في المدينة أمراضاً غامضة انتشرت بين الأطفال وهذه مسؤوليتكم أولاً وأخيراً!! ■■

مطبات

إلغاء قرار وطني.. بامتياز

من قرار وطني بامتياز إلى إلغاء هذا القرار.. ترى من يسمي هذه القرارات، ومن ينعتها بصفاتها المحمودة والمذمومة.
نعم ببساطة ألغت الحكومة السورية قرار تعليق المستوردات التي تتجاوز رسومها الجمركية ٥ ٪.. وأما تعليق وزير الاقتصاد فهو أن قرار إلغاء تعليق الاستيراد جاء نتيجة تقييم آثاره، واستجابة لرغبة المواطنين والتجار.
يعترف وزير الاقتصاد على الأقل بأولوية المواطن في تصريحه، وهذا بغض النظر عن من هو أكثر أثراً في قرارات كهذه، ومن ثم لا بد من الوقوف عند عبارة (جاء نتيجة تقييم آثاره)، وهنا السيد الوزير لا ينعتها لا بالإيجابية ولا بالسلبية، رغم الإطناب والمديح الكبيرين للآثار الإيجابية التي تحدث عنها شركاء القرار الاقتصادي.
حاكم المصرف المركزي السوري صرح في الأسبوع الماضي أن خفض الواردات سيتيح لسورية توفير ٦ مليارات دولار سنوياً لمواجهة العقوبات التي فرضتها كلٌ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي..وهذه واحدة من الإيجابيات التي سنخسرها من إلغاء القرار، أم أن الحاكم ربما سيخرج علينا بمقولة جديدة عن المليارات التي سيوفرها عكس القرار.
وزير المالية وفي تصريح قريب يقول إن ترشيد الاستيراد وليس منع الاستيراد لفترة محددة هو ما نعمل عليه الآن، وعليه فإن ترشيد تعليق الاستيراد طبق على بعض المواد الكمالية، وبعض المواد التي لها منتج بديل في سورية...لماذا إلغاء القرار إذاً والكماليات ليست لنا نحن الشعب السوري.
يضيف وزير المالية على حسنات قرار منع الاستيراد وآثاره الايجابية: (بما يتعلق بالاستيراد فهو إجراء له هدفان الأول هو القطع الأجنبي، الذي خصصته الدولة لتغطية حاجة البلاد من المستوردات أو يستخدم في تمويل التجارة الخارجية).. وهنا في هذه الايجابية كيف ستعوض الدولة ما ستخسره من قطع أجنبي لتغطية المستوردات.. نحن بحاجة إلى تصريح جديد لوزير المالية.
وزير المالية وأيضاً في ذروة ايجابيات القرار ومن باب الوطنية: (هذا القرار قيد المناقشة والدراسة وإن كان له سلبيات سيعاد النظر فيه، ولكن الغاية الأساسية منه حماية الصناعة المحلية، وحماية الليرة السورية من التدهور).. مرة أخرى من سيحمي الصناعة الوطنية والليرة السورية بعد إلغاء القرار؟.
بالأمس فقط قال وزير الاقتصاد: (إن الوزارة شارفت على وضع اللمسات الأخيرة لمنعكسات قرار تعليق الاستيراد للمنتجات التي تزيد رسومها عن ٥٪، ووضع الاقتراحات المناسبة للحفاظ على مصلحة المواطن، ومنها ما يتعلق بعدم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية).. ترى هل لمسات الحكومة بهذا السحر؟. أنا أعتقد أن الوزير آخر من يعلم.
ومنذ اتخذت الحكومة قرارها الملغى قبل أقل من شهر زادت معاناة المواطنين، وبدأت الأسعار تأخذ طريقها إلى أعلى الهرم، وبدأ التجار يحتكرون المواد الأساسية لغاية ليست في نفس يعقوب؟
منذ أن اتخذ القرار الملغى صار سعر البيضة الواحدة ثماني ليرات، والثلاث بيضات بـ٢٥ وصحن البيض بـ٢١٠ ليرات في قفزة دون ريش، أما الزيوت والسمون والخضراوات وباقي المواد الغذائية فطارت ولم تحط حتى ساعة إلغاء القرار.
يبدو واضحاً من الارتباك الواضح في التصريحات والقرارات الحكومية في الفترة الأخيرة أن الفريق الاقتصادي البديل الذي يقود هذا المرحلة الحرجة فاقد للتنسيق، وكما يبدو جلياً أيضاً أن البعض غائب عن دوره، وهنا يجب التذكير بحاجة الوطن والمواطن إلى من يملك قراراً واضحاً أهم ما في صفات هذا القرار ومواصفاته الحكمة، وقراءة مستجدات المرحلة، وعدم التعامل مع الطارئ منها بردة فعل.
لا يمكن أن يدار اقتصاد وطني محاصر... فقط بقرارات تسمى وطنية بامتياز.

■عبد الرزاق دياب



عندما تفزع السوق..
القرارات الوطنية الحاسمة... والسوق التي تحكم ولا تُحكم!!

◄ عبد الرزاق دياب

يمكن بالضبط أن نعرّف السوق السورية بـ«السوق الفزعة»، فخلال العشرة أيام الأخيرة قفزت أسعار بعض المواد الأساسية كالزيوت والسمون بمعدل يصل إلى حوالي ٣٠٪، واختفت بعض الماركات من السوق منسحبة إلى مستودعات المحتكرين، وصار زيت (أونا) الماركة الذهبية التي اختفت فجأة.
بالرغم من ذلك، أم علي المسكينة ما تزال على عادتها في شراء كل ثلاث بيضات دفعة واحدة، وهذه الدفعة صالحة للفطور، أو لإضافتها مع كيلو ونصف بندورة إلى وجبة (ملوكية) تسمى (جظ مظ).
ومع وصول الرواتب إلى جيوب الجارات هرعن إلى المؤسسة لشراء حصة العائلة من (بونات) السكر لأن مؤسسة الدولة تبيعه بـ٦٠ ليرة بينما في السوق السعر يتراوح بين ٧٠ - ٧٥ ليرة.

قرارات حاسمة.. ولكن

الحكومة وفي ظل الاضطراب الذي يسود في الداخل وحجم الضغوطات الخارجية ارتأت في تحليقاتها وحلولها للوقوف في وجه ما يحتمل من انعكاسات على السوق المحلية، والهزات التي قد تتعرض لها الليرة أن تعلق استيراد السلع التي يزيد رسمها الجمركي على ٥٪، وهذا شمل كماً كبيراً من السلع التي يحتاجها الناس، ويمسك بها التجار الذين مارسوا فور صدور القرار، احتجاجاً على طرفين.. على المواطن الذي أمسكوا بحاجته، وعلى الدولة عبر اجتماعات سريعة ولغة متشددة تجاه القرار الذي نعته وزير الاقتصاد بالوطني بامتياز، ومع ذلك كانت لهجة التجار في دمشق وحلب شديدة وحاسمة.
ومن الطبيعي أن يتلقى المواطن أولى الانعكاسات السلبية من قرار الحكومة ومن ردة فعل التجار عليه.
في سوق الأدوات الكهربائية الشهيرة (السويقة)، ارتفعت أسعار التلفزيونات، والرسيفرات، وجميع تجهيزات الصحون اللاقطة.. وازداد سعر كل الأجهزة بين ١٠٠٠ ليرة للتلفزيونات، و٢٠٠-٣٠٠ ليرة لجهاز الرسيفر، وحتى المستعمل حظي بسعر جديد.

وزارة الاقتصاد.. ثرثرة مكررة

وزارة الاقتصاد، وهي إحدى شركاء الفريق الاقتصادي والتي دافعت عن القرار ورأت أنه يصب في مصلحة الوطن والمواطن، لم تترك الأمر للتجار واحتكاراتهم، واحتجاجاتهم، فعلى الفور صرح السيد وزير الاقتصاد بما يلي: (إن بعض النفوس الضعيفة في السوق يمكن أن تستغل هذا القرار من خلال رفع الأسعار وبالتالي فإن الوزارة ستعمل بكل الوسائل والأدوات اللازمة للتخفيف من ارتفاع الأسعار وإيقاف هذه الظاهرة إذا ظهرت وعمت السوق على هذه المواد التي علق استيرادها).
يدرك الوزير أخلاق المحتكرين ونواياهم، ولكن ما الذي فعلته الوزارة غير حديث مكرر تردد في كل الأزمات وعلى طول عمر الحكومات المتعاقبة، بينما الأسعار في ارتفاع، والتجار يمارسون أخلاقهم واحتكاراتهم دون خوف أو رقيب.
البيض، كأحد أهم مصادر البروتين للأطفال السوريين، وصل سعره إلى ما بين ٢١٠ - ٢٢٠ ليرة للصحن، وفي المفرق ٢٥ ليرة لكل ثلاث بيضات، وفي الوقت نفسه تصرح الحكومة أن سعره ١٧٠ ليرة في مؤسساتها.
مواطنون قالوا (لقاسيون) إن سعر صحن البيض في مؤسسات الدولة ١٦٠ ليرة حسب النشرة المعلقة في صدر المؤسسة، ولكن لا يوجد بيض، وأما السكر فسعره أيضاً في المؤسسة ٥٥ ليرة، ولكن حسب موظفها أن الدفعة ستأتي في صباح اليوم التالي، وعند مراجعته قال إنها في الطريق.. لكنها لم تصل.
في محل الجملة حيث يجد المواطن ضالته بسعر أقل من سعر المحال العادية، اختفت أنواع وظهرت أخرى كاسدة، وهذا هو حال الزيوت النباتية التي يستهلكها المواطنون في مطابخهم بكميات كبيرة، وهنا تناسى الجميع ما لها من أضرار يمكن أن تؤثر على صحتهم.
اختفت (الأونا) و (بروتينا).. قالت أم أحمد إنها وجدت في محل الجملة عبوة واحدة بـ١٠٥ ليرات، وأمام أعينها باع تاجر الجملة صندوقاً كاملاً لأحد أصحاب المحلات.. وهذا توزيع الاحتكارات بين المحتكرين، لكل حصته.
العبوة ذات الحجم الأكبر ٤ لترات زادت أكثر من ثلاثين ليرة حتى في مؤسسات الدولة، فكل ٤ لتر بروتينا بين ٤٣٥ - ٤٥٠، وذلك حسب رغبة البائع، وهواه، والرقابة التي هدد وزير الاقتصاد بفرضها ومحاسبة المحتكرين.
الأنواع الأقل جودة والتي كانت على الرف ظهرت على مبدأ (أحسن من بلاها)، فعلى سبيل المثال زيوت من (ل.ل) بسعر ٤١٥ ليرة سورية للأربعة لترات.

التجار.. دور فاصل

وزير الاقتصاد أشار إلى التجار برفق، وطلب منهم بشفافية أن يكونوا مواطنين، فهم على رأيه مواطنون أولاً... وفي الوقت نفسه هدد بخفاء أنه لن يتم السكوت على محتكر.
يقول السيد الوزير: (طلبنا من التجار والصناعيين أن يأخذوا مصلحة المواطن بعين الاعتبار لأن التاجر والصناعي بداية ونهاية هو مواطن، فإذا كان سعيداً برفع الأسعار لفترة مؤقتة فإن ذلك سينعكس عليه سلباً في المستقبل، ونتمنى ألا يحدث هذا الأمر، وإنني على استعداد شخصياً لإقفال أي محل يمارس أي عملية ظلم غير مبرر على المستهلك).
ولكن كيف رد التجار على ذلك الكلام غير الاحتشاد والاعتراض.. المرتديلا حشوة سندويشات الأطفال إلى مدارسهم قفزت على رفوف المحال التجارية التي تلقي باللوم على الموزعين الذين يتهمون الشركة والشركة هي المعمل.
مرتديلا «هنا» زادت خمس ليرات على كل العبوات، بينما المستوردة المذعورة من أن لا تعود فوصلت إلى ١٥٠ ليرة (زوان) على سبيل المثال.
سمنة ممتاز قفزت من ٨٥ - ١٢٠ ليرة بزيادة ٣٥ ليرة، وهي من الأنواع التي لا تحمل اسماً كبيراً في السوق مثل أصيل مثلاً.
التجار الذين لا يكثرون من الأحاديث ويفعلون ما يدور في عقولهم المفصصة على الدولار واليورو وأحياناً الليرة لم يتركوا فقط احتجاجهم بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك.. تصرفوا بأخلاقهم المعهودة وأدخلوا المواطن في نفق البحث عن كميات يحتاط بها لارتفاعات قادمة.

هراء الاستثناء

بعض المواطنين الذين استغلوا بعض الظروف «المؤاتية» فانتهزوا الأزمة التي تمر بها البلاد، وفعلوا ما حرمتهم منه قوانين ضابطة البناء وفساد الوحدات الإدارية، وبنوا ما شاؤوا من غرف لأبنائهم، وشاركهم في ذلك تجار البناء الذين استفادوا من فوضى القوانين ومن أزمات البلاد.. هؤلاء المواطنون وما يستخدمون استثنوا من قرار تعليق المستوردات ومع ذلك طاش حجر مواد البناء، فالاسمنت والحديد والبلوك زادت بأرقام مخيفة:
الاسمنت زاد بين ١٠٠٠ - ١٥٠٠ فبلغ سعر الطن ٧٥٠٠ - ٩٠٠٠ ليرة، أما الحديد فزاد برقم خيالي فاق ١٦٠٠٠ليرة فبلغ سعر الطن بين ٤٢ - ٤٣ ألف ليرة، وكان قبل القرار بـ ٢٧٠٠٠ ليرة.
والسؤال الذي يجيب عنه مواطن عادي لماذا هذا الاستثناء في الوقت الذي تصر الحكومة على تأمين أساسيات المواطن العادي وتستثني أدوات التاجر، يقول المواطن العادي يد التاجر حتى في القرارات الوطنية واضحة.. مدلل وقوي.
وزير الاقتصاد يقول في معرض تصريحه: (المواد الغذائية والحاجات الأساسية للمواطن والمواد الطبية سواء كانت صحية أو أدوية والمواد التي تدخل في عمليات البناء والتي يمكن اعتبارها مواد أولية أو مستلزمات إنتاج قمنا باستثنائها من القرار).
المواد الغذائية المحلية من ألبان وأجبان ارتفعت هي أيضاً، فزادت بين ١٠ - ٢٠ ليرة على الحليب واللبن المصفى والجبنة بأنواعها، ناهيك عن المعلبات والزبدة وغيرها من المواد الغذائية المعلبة و«الفرط».
ويعزو البعض ذلك إلى أنه موسم (غرز) المواشي أي أن إنتاجها يقل، وهذا أمر اعتيادي ودوري، ولكن يبقى السؤال: هل عادت سلعة إلى سعرها بعد انتهاء أزمتها طوال تاريخ سورية القريب؟.

المواسم المتعثرة

على طريق «سنتر الشام»، يفرش المواطنون المعتاشون على بسطات الفواكه بضائعهم، قبل أول الشهر سعر كيلو العنب ٢٠ - ٢٥ ليرة، وفي أول الشهر يقفز إلى ٣٥ ليرة، وهذا من باب مزاج البائع، وأما العنب الجيد فيصل إلى ٦٠ ليرة سورية.
أما الخضراوات التي في قلب سلة المستهلك اليومي، فارتفعت هي أيضاً، فالبطاطا بات الكيلو غرام الواحد منها بـ٣٠ ليرة سورية، والباذنجان سيد موسم المونة فوصل في عشرة أيام إلى ٣٠ ليرة في عز موسمه. الخضراوات التي تدخل في وجبات دسمة ومعتبرة أسعارها (نار) كما يقول الحانوتي أبو سليمان، فالفاصولياء الحب بـ١٢٥ ليرة، والخضراء ٧٠ ليرة، والعريضة ١٢٥، واللوبيا بين ٨٥ - ٩٥ ليرة، الباميا ١٢٥ ليرة.. وهكذا دواليك..
وعلى سيرة الباذنجان/ مونة الشتاء، والذي يسمى بعد صناعته (المكدوس)، ستكون هذا عام ارتفاعاته القصوى على الغالب، ولن تستطيع أسرة عادية من ذوات الدخل المحدود ارتكاب فعل (المكدوس) ما لم تكن قادرة على ضغط نفقاتها بشدة، مع أن هذه «الأكلة» وجبة الشعب الصباحية.
فلنعدد معاً ما يدخل في صناعة المكدوس لنتبين السبب: فالجوز البلدي سعر الكغ الواحد منه ٨٠٠ ليرة سورية، أي بزيادة ٢٠٠ ليرة، وأما الإيراني فسعره ٥٥٠ ليرة، والأوكراني ٦٠٠ - ٦٥٠ ليرة.
الثوم، وهو إنتاج محلي لكنه دخل سريعاً في الغلاء، فحسب حجم (السن) بين ١٢٥ - ١٥٠ ليرة سورية، والفليفلة الحمراء سعر الكغ ٣٠-٣٥ ليرة سورية.

مفاجأة

القرار الحكومي لم يصمد سوى خمسة عشر يوماً فقط لا غير، وقد تحمل في فترة حياته القصيرة جداً من المديح والإطراء حدود الخيال، ووصف كما العادة بالوطني والذي يصب في مصلحة الوطن والمواطن.. لكن الحكومة قررت إلغاءه دون مقدمات.
بالطبع كما يقول السوريون عامة..متخصصون وصحفيون.. معارضة وموالاة.. يفهمون لعبة الاقتصاد أم لا... التجار فعلوها.
وبالطبع.. من الطبيعي أن ينعكس إلغاء قرار الحكومة على السوق، وعلى المواطن والتاجر، وأن تسقط في الوقت نفسه كل عبارات المديح للقرار الملغى.
بالطبع.. وكلنا متأكدون أن الأسعار لن تنخفض، فهي لم تفعلها في السابق ولن تفعلها الآن ولاحقاً طالما النواظم والإدارات والمنهجيات هي نفسها.. التاجر المحتكر سيكون مواطناً أيضاً، لكنه لن يسقط احتكاره من فلسفته طواعية أبداً، ومصلحة المواطن الوحيدة في أن يجد ما يأكل على قدر ما في الجيب وليس بحجم القرارات الارتجالية ومدائحها.
يعتقد أغلب من سمعوا بقرار الإلغاء أن التجار فعلوها، نعم!! استطاعوا أن يبطلوا القرار الحكومي، وأن كل مبررات الحكومة في إصداره لم تصمد أمام اجتماعات قليلة لغرف التجارة..
أما المواطن فعلى حاله بين التاجر والحكومة وقراراتها... هو في محور اهتمام الحكومة كذريعة، واهتمام التاجر كزبون مكشوف. ■■

أزمة النقل في ظل الأزمة الوطنية المستعصية..

الشوارع تزدحم بمنتظري وسائل النقل.. ووسائل النقل تنتظر الإفراج عنها!!

◄ يوسف البني

بادرت وزارة النقل، ضمن مسلسل خصخصة القطاع العام الذي اتبعته الحكومة السابقة أو تحويل استثماراته من منتفعين وصغار الكسبة إلى حيتان المال والتجار الكبار والشركة الاحتكارية التي بُنيت أساساً على قروض من خزينة الدولة كان من الواجب أن تستخدمها الدولة لإعادة إحياء القطاع العام، الذي هو العماد الأساسي للاقتصاد الوطني، بادرت هذه الوزارة إلى إخراج السرافيس التي تعمل على نقل المواطنين في شبكات واسعة من أحياء دمشق للعمل في القرى والأرياف والبلدات الصغيرة، مقابل حضور شركات استثمار خاصة أخذت على عاتقها استيراد أعداد من الباصات الحديثة وتشغيلها مكان السرافيس المهجّرة.. وكان يفترض بوزارة النقل أن تسعى، مثلما تفعل معظم دول العالم الحديث والمتطور، إلى الاستمرار في دعم قطاع النقل من خلال تطوير إمكانات وقدرات الشركة العامة للنقل في كل المحافظات، والتوسيع في أعمالها ومهامها، بينما على أرض الواقع، وتحت يافطة التشاركية، جرى السعي بالتدريج إلى إلغاء المهام والأعمال التي تقوم بها الشركات العامة وبخطوات متسارعة، ليكون من نتيجتها أن المواطن السوري هو الذي راح يسدد الثمن من خلال فرض تعرفة ركوب لا تتوازى مع حقيقة الرواتب والأجور، وخضوع الركاب إلى معاملة سيئة أحياناً من السائقين في الشركة التي لا يضبطها قانون ولا تخضع لأية شروط، وكان الأجدر بالمسؤولين في وزارة النقل أن يبادروا في وقت مبكر إلى استيراد الباصات الجديدة بمواصفات بيئية صحيحة لمصلحة الشركة العامة للنقل الداخلي في المحافظات بدل دخول القطاع الخاص على هذا المجال والسعي خطوة خطوة لاحتكار الاستثمار في هذا القطاع الحيوي الذي لا يخلو من المغريات والأرباح الكبيرة.

مع ذلك، ورغم انصياع الناس وقبولهم بالأمر الواقع، وقبولهم بوجود باصات شركات النقل الخاصة إلى جانب باصات الشركة العامة للنقل الداخلي في شوارع مدينة دمشق، إلا أن أزمة النقل لم تجد إلى الحل النهائي سبيلاً، فكل يوم باتت هناك أزمة جديدة، وكثيراً ما بتنا نرى مظاهر التجمعات الكبيرة للمواطنين على المواقف الرسمية في انتظار وسيلة نقل توصلهم إلى أماكن عملهم أو دراستهم أو العودة إلى مساكنهم..

مؤخراً، وأمام إحدى الكليات التابعة لجامعة دمشق لاحظت «قاسيون» تجمعاً كبيراً غير مألوف لطلاب وموظفين ومواطنين آخرين، ينتظرون قدوم وسيلة نقل، ولكن طال الانتظار عبثاً. وفي لحظة، بدت كأنها غير حقيقية، اجتاز الشارع عدد كبير من باصات النقل الداخلي، تبين أنها خارج الخدمة، وتقوم بنقل عناصر الأمن والشرطة وحفظ النظام في مهمة معينة، بعيدة تماماً عن مهمتها الأساسية، وفي لحظة تالية تم الربط بشكل منطقي بين منظر هذه القافلة من الباصات وبين الجمع الغفير من المواطنين الذين أحرقتهم شمس الظهيرة، وهم ينتظرون وسيلة نقل إلى بيوتهم أو أعمالهم أو دراستهم. ودار الجدل والنقاش بين المتواجدين، واستطعنا ضمن هذا الزحام استشفاف الآراء والتصريحات التالية:

تهميش المواطن أدى إلى الاحتقان

- الطالب نعمان ط قال: «إن أزمة النقل والتنقل والسير والمرور، مرادفات لمضمون واحد، وهو أن دمشق، كنموذج للمدن السورية كافة، تعيش أزمة نقل مستعصية منذ سنين طويلة، وفي الأشهر الثمانية الأخيرة التي تفجرت فيها الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات، زادت وتفاقمت أزمة النقل بسبب الإخراج القسري للباصات العاملة على خطوط النقل الأساسية ضمن المدن، عن خطوطها لوضعها في خدمة عناصر الأمن وحفظ النظام والشبيحة، وترك المواطنين ينتظرون وسيلة نقل فلا يحصلون عليها. وبالنتيجة نرى أن المواطن هو الذي يدفع ثمن أخطاء وزارة النقل والداخلية وغيرها من الجهات صاحبة القرار، علماً أن التهميش واللامبالاة بالمواطن من قبل السلطة، هو أحد الأسباب التي أدت إلى توتر النفوس واحتقانها، والتعبير عن هذا الاحتقان بالاحتجاجات الشعبية والمظاهرات المُطالبة بالإصلاح والحرية والكرامة».

- أحد المواطنين في الخمسين من العمر قال: «لا أدري بأي حق وبأي منطق يتم إخراج الباصات من الخدمة في الوقت الذي ينتظر فيه المواطن وسيلة نقل من غيمة، وكيف تسخَّر هذه الباصات في مهمة ليست مهمتها! مع أنه بالأساس باصات النقل غير كافية لتخديم العدد المتزايد من الركاب، وخاصة طلاب الجامعات، وكان يفترض أن تضمن وزارة النقل مسبقاً بأن الأعداد المتوفرة من باصات الشركات التي تستثمر في النقل الداخلي من الشركة الحكومية أو القطاع الخاص، قادرة على استيعاب أعداد الركاب الذين كانت السرافيس تقوم بتخديمهم، وهذا الجانب بالأساس لم يتحقق وترك هوة واسعة بين أعداد الركاب والحاجة الفعلية المتزايدة للباصات، وهذا يرجعنا بالأذهان إلى واقع حال النقل الداخلي خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وعادت أيام زمان بنكهة هرشو وما شابهها، بعد الترحم على الشركة العامة للنقل الداخلي، فالمظاهر السابقة يُعاد إنتاجها كما كانت تماماً، بدءاً من انتظار الركاب على المواقف الرسمية لمدة قد لا تقل عن نصف ساعة، حتى يحالفهم الحظ في ركوب وسيلة نقل، وليس انتهاء بمظاهر التدافع، واستيعاب الباصات لأعداد مضاعفة من الركاب بحيث يتعذر على الراكب الفوز بمقعد، وهناك عبارة كُتبت داخل الباصات تشير بكل سخافة إلى حجم استيعاب هذه البَاصات للركاب، وتقول «عدد الركاب /١٠٠/ راكب، /٣٦/ جلوساً و/٧٤/ وقوفاً» وهذه الظاهرة تشير دون أدنى شك إلى أن أعداد الباصات مازالت أقل بكثير من احتياجات المواطنين».

لحل الأزمة يخلقون أزمات جانبية خطيرة

- الطالب حسام ع قال: «للأسف ليس هناك ما يبشر بإمكانية معالجة الأزمة السورية بشكل عقلاني، لأنه في إطار البحث والسعي لحل الأزمة يقوم أصحاب القرار بخلق الكثير من الأزمات الجانبية التي تتطلب حلولاً بدورها، وبهذا تتسع دائرة التوتر والاحتقان وغضب المواطنين من الكثير من الممارسات التي يدفعون ثمنها ولا ذنب لهم فيها. وهذه النظرية لم تأت من فراغ، وإنما تعود لرؤيتي على أرض الواقع وبشكل واضح قصَور الحلول وغياب الاستراتيجية التي من شأنها إعادة النظر بكل منظومة السياسات والقرارات والممارسات، والعمل على تلبية المطالب الشعبية، أو على الأقل الممكن والمُلح منها، لتخفيف حدة التوتر والغليان الشعبي. وللأسف مرة آخرى، فإنني أرى أن ما ينتظره المواطن السوري من انفراج وحل للأزمات، مازال أشبه بحلم بعيد المنال. أما بالنسبة لمشكلة النقل الداخلي سواء كان على عاتق الشركة الحكومية أو المستثمرين الجدد، فإن الباصات بقيت تشكل حلاً ترقيعياً، وتدور في فلك الإجراءات القاصرة والمتخلفة، حيث أن بدائل النقل الحضارية تتمثل في مترو الأنفاق أو قطارات المدن، وكانت هناك تصريحات حكومية ورسمية تشير إلى إمكانية تنفيذ الخط الأول مطلع عام ٢٠١٥، ولكنني أشك بمصداقية هذا الوعد وهذا التاريخ، ولا أستبعد أن تطول رحلة الوعود، ويبقى المترو مجرد حلم، رغم أنه بات من منسيات دول العالم منذ أكثر من ربع قرن».

- الطالب مصطفى ب قال: «هذا أحد المظاهر التي اعتدنا عليها من تخبط السلطة والحكومات المتتالية في معالجة الأزمات، ففي حين تحاول السلطة إقناعك بأنها تحاول حل الأزمة، فإنها تعالج الخطأ بخطأ أكبر، وبذلك فإنها للتخلص من أزمة ما تخلق أزمات أكبر، وهذا على الأغلب نابع من عدم وجود دراسة مسبقة لأية خطوة أو أي قرار تتخذه وتمارسه السلطة على أرض الواقع، وخاصة هنا على الصعيد المروري، فغياب الدراسة الجدية للواقع المروري غيَّب النظام، فاختلط الحابل بالنابل، وساد عند الكثير من المواطنين الاعتقاد الشائع بأن الازدحام المروري الحاصل سببه عدم قدرة الشوارع على استيعاب هذا الكم الهائل من السيارات والمركبات، ولكن في الحقيقة أن هذا ناتج عن غياب الخطط الجدية والمدروسة، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية في هذا الموضوع لحل المشاكل المتفاقمة في الواقع المروري، فأحياناً ترى الكثير من المفارق الهامة لا تحكمها أو تنظمها إشارات مرور، وأحياناً نرى إشارات مرور في مكان لا لزوم لها فيه، وأحياناً ترى الكثير من السيارات التي تحتل جانبي الطرقات الضيقة والأحياء الفرعية والجانبية، ولا تترك مجالاً لمرور السيارات بأي من الاتجاهين، ولا يوجد أماكن كافية لمواقف السيارات إلا ما كان مأجوراً منها، فالمحافظة أجَّرت حتى شوارع المدينة لأهلها وسكانها».

استياء الركاب من الباصات وأخلاق سائقيها

- الطالب أيوب ج قال: «نشعر أن كل قرار، حتى وإن كان يُقصَد به ظاهرياً خدمة المواطن، إلا أنه بالنهاية هو خدمة شخصية لأصحاب القرار فقط وتسهيلاً لمصالحهم الخاصة، فإذا كان السبب في إخراج الميكروباصات والسرافيس عن خطوطها ووضع الباصات مكانها، إن كان للشركة العامة للنقل الداخلي أو شركات النقل الخاصة، هو محاولة لحل مشكلة الازدحام، فالواقع أثبت عكس ذلك، حيث نلاحظ وجود أزمة جديدة تتجلى بتضاعف الازدحام، وإنك تحس باستياء الركاب من هذه الباصات، فما بالك اليوم وقد أتى وقت تركتنا هذه الباصات منقوعين في حر الشمس والغبار، وأُخرجت بشكل قسري من الخدمة لتستلم مهمة أخرى ليست مهمتها، ولتحرم المواطنين من الحصول على وسيلة نقل في الوقت المناسب، وتعطِّل لنا أشغالنا ودراستنا، وتؤخرنا كثيراً عن دوامنا، وانظر إلى هذا الازدحام الذي تعاني من مواقف الباصات، والله (قرفونا) حياتنا، وشعلوا نار الغضب جوانحنا على ممارسات الحكومة».

- الطالب إلياس خ قال: «أنا لا أجد غريباً أن تتركنا هذه الباصات في هذه الحالة، فهي بالأساس ليس همها أن تخدمنا كمواطنين عاديين، بل هي وجدت في ظروف خاصة وضمن قرارات خاصة لتقوم بمهمّات خاصة لأناس مخصصين في أوقات خاصة، وهذه لعبة من وزارة النقل وإدارة الشركة العامة للنقل الداخلي حتى يخلو الجو لباصات الشركات الخاصة لتحصد الأرباح والعائدات كاملة، فباصات الشركة الحكومية لم يتم إعادة تأهيلها لمنافسة القطاع الخاص الذي يتم تشجيعه قصداً على حساب القطاع العام، وليست جاهزة كي تتحمل العمل على خطوط المدينة، رغم أنه تم تسكيجها على أعين العالم فقط، فماذا تنتظر من باصات عمرها أكثر من ٣٥ عاماً؟ أبي موظف في الشركة العامة للنقل الداخلي، وقد ذكر أن تكلفة إعادة تعمير الباصات باهظة، وتتراوح بين ٤٠٠ ألف ليرة سورية وصولاً إلى مليون و٣٠٠ ألف ليرة سورية للباص الواحد، وهذا أعلى من ثمن شراء الباص الصيني الجديد، الذي يمكن للشركة أن تشتري الآلاف منه وتضعها في الخدمة كمنافس قوي للقطاع الخاص ويرفد خزينة الدولة بمبالغ طائلة، لأن قطّاع النقل رابح بامتياز، وهناك في الوقت الحاضر عدد من الباصات التي يمكن تأهيلها بقليل من الصيانة، ووضعها بالاستثمار في حال توفُّر السائقين، وهذا يوفر خدمة للمواطنين في توفير النقل، ويخلق فرص عمل لعدد من السائقين، ولكن للمسؤولين الكبار في وزارة النقل رأي آخر هو أنه يمكن تأجير هذه الباصات للقطاع الخاص لاستثمارها برسوم رمزية، وهذا بهدف تبادل اللقمة (طعميني حتى طعميك). واللافت للنظر لهاث بعض المسؤولين للتخلي عن الأرباح والمكاسب التي يمكن جنيها لمصلحة خزينة الدولة، والاستغناء عنها ليستفيد منها القطاع الخاص والتجار الكبار والشركات الاحتكارية، الذين هم وراء كل المآسي والمشاكل التي يعانيها ويواجهها المواطن السوري».

• بأي حق وبأي منطق يتم إخراج الباصات من الخدمة في الوقت الذي ينتظر فيه المواطن وسيلة نقل من غيمة؟! وكيف تسخّر هذه الباصات في مهمة ليست مهمتها؟!

• أرجعتنا الأزمة بالأذهان إلى واقع حال النقل الداخلي خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، بدءاً من انتظار الركاب على المواقف الرسمية لمدة قد لا تقل عن نصف ساعة، حتى يحالفهم الحظ في ركوب وسيلة نقل، وليس انتهاء بمظاهر التدافع، واستيعاب الباصات لأعداد مضاعفة من الركاب حيث يتعذر الفوز بمقعد

• في إطار البحث والسعي لحل الأزمة يقوم أصحاب القرار بخلق الكثير من الأزمات الجانبية التي تتطلب حلولاً بدورها، وبهذا تتسع دائرة التوتر والاحتقان وغضب المواطنين من الكثير من الممارسات التي يدفعون ثمنها ولا ذنب لهم فيها

• إن غياب الاستراتيجية التي من شأنها إعادة النظر بكل منظومة السياسات والقرارات والممارسات والعمل على تلبية المطالب الشعبية، أو على الأقل الممكن والمُلح منها، لتخفيف حدة التوتر والغليان الشعبي، يجعل ما ينتظره المواطن السوري من انفراج وحل للأزمات أشبه بحلم بعيد المنال

اصطياد الراكب حتى تحت خطر الحادث

- المواطن عبد الله ن قال: «نحسن أن الباصات قديمة من حيث أدائها، رغم أنها من الخارج تبدو جديدة، ولكن ينبعث الدخان بشكل كثيف من محركاتها، وهذا يؤثر على الصحة العامة والبيئة، أما من حيث العمل فيبدو أن للسائق نسبة من الإنتاج أو من ثمن مبيع التذاكر، الأمر الذي يدفع سائق الباص للوقوف في منتصف الشارع، وأحياناً بشكل مفاجئ، وقد يهدد ذلك بحدوث الحوادث الضارة للسيارات والمارة، وكل ذلك فقط ليصطاد حتى لو كان راكباً واحداً، ولا يهمه تذمر أو استياء أو حتى ضرر الآخرين».

- السائق عباس، العامل في الشركة العامة للنقل الداخلي قال: «العلاقة بين جميع شركات النقل الخاص والشركة العامة للنقل الداخلي هي عبارة عن عقود استثمار أعدتها وزارة النقل وهي مشمولة بقانون الاستثمار رقم ٨ لعام ٢٠٠٧، وبدل الاستثمار هو ١٥٠ ليرة سورية فقط يومياً للباص الواحد لمصلحة الشركة العامة للنقل الداخلي، ومدة العقد ١٠ سنوات قابلة للتمديد بموافقة الطرفين، إن هذه الـ١٥٠ ليرة سورية هي أجور ١٥ راكباً فقط، وهذا العدد لا يتعدى كونه ربع عدد الركاب في سفرة واحدة للباص، فإذا علمنا أن متوسط عدد السفرات للباص الواحد خلال الواردتين في يوم عمل كامل هو ١٦ سفرة، نجد أن النسبة من العائدات التي تحصل عليها الشركة العامة لا تتجاوز ٢٪، بينما يحصل المستثمر على ٩٨٪ من العائدات، فاحسبها يا رعاك الله.. علماً أن الشركة تدفع من هذه الـ٢٪ أجور ورواتب موظفيها، حيث أن كل مستثمر يعمل تحت إشراف لجنة مؤلفة من ثمانية أفراد هم معاونو مدراء أو مهندسون أو خبراء نقل، ويكون دور اللجنة مراقبة الباصات، وعدد العاملة منها، ونظافتها والازدحام، وتعامل السائقين مع المواطنين، من خلال جولات صباحية ومسائية يقومون بها على الخطوط الخاصة بهم. وهذا من حيث الظاهر فقط، ولكن تبقى الأمور المخفية تحت الطاولة هي الأخطر، فمعظم العقود تقوم على الاحتكار لا على المنافسة الشريفة، مما يؤدي إلى سوء في الخدمة المقدَّمة للمواطن، فقد انفردت كل شركة بخط نقل، بينما كان من الواجب اتِّباع طريقة المزايدة التي تتيح للشركات كافة الاشتراك في هذا المشروع، ولكن هناك خلف الأكمة ما خلفها».

كلمة أخيرة

إن أزمة النقل والمرور في دمشق والمدن السورية الكبرى التي زادت وتفاقمت مع أشهر الأزمة الوطنية التي تمر بها سورية واستغلال وسائل النقل العامة المخصصة لخدمة المواطنين في مهمات جانبية ليست مهمتها، يدل على غياب التنظيم وانعدام المسؤولية من أصحاب القرار تجاه المواطن وتهميشه وجعله في أسفل قائمة الاهتمامات، وهذا ما يزيد الهوة بين المواطن والسلطة، الأمر الذي يولد استياءً واحتقاناً قد يتجلى بأي شكل من أشكال الرفض والاستنكار والاحتجاجات. ■■



سورية على مفترق طرق..

الحراك السلمي ضمان لتحقيق الإصلاحات

◄ عبدي يوسف عابد

مضى أكثر من ستة أشهر على انعتاق الحراك الشعبي من إساره الذي استمر عشرات السنين، وانطلاقه تحت ضغط الوضع الاقتصادي السيئ وغياب الحريات وقمع الأجهزة الأمنية وفسادها وسيطرتها على مختلف مناحي الحياة، والذي سرعان ما ووجه بالحديد والنار واتهام المنخرطين فيه بشكل عام بأنهم «مندسون» و«متآمرون»، ما أدى لنزيف شلال من دم المواطنين الأبرياء، والذي ما يزال يسيل يومياً بغزارة، وراح يشكل ذريعة للتدخل العسكري الخارجي لأعداء البلاد.

إن عنوان الفترة الماضية عموماً هو صدام حاد ومستمر بين النظام والحراك الناشئ، فلا الحراك الشعبي قنع بما تحقق له من مطالب قيد التنفيذ، ولا الحل الأمني تمكن من لجم هذا الحراك المتصاعد.. إنها حالة الوصول إلى عنق الزجاجة، والتي قد تطول وتطول إذا لم يتم التوصل إلى التوصل إلى حل توافقي يؤمن مخرجاً آمناً، لأن الدم يستدعي الدم، الأمر الذي إذا ما استمر على الوتيرة ذاتها يشي بتصاعد الأحداث وتفاقمها أكثر فأكثر لتقود البلاد إلى المجهول.

إن استعمال السلاح ضد الحراك الشعبي السلمي غير مبرر إطلاقاً، ويوحي برفض الأجهزة واستنكارها الشعارات الديمقراطية والاجتماعية التي ينادي بها الحراك، أما استعماله ضد المسلحين الذين يعتدون على الشعب وقوى الأمن والجيش ويقتلون الأبرياء وهم أدوات المؤامرة على الوطن، فهو ليس مبرراً وحسب، بل ضرورة تقتضيها ظروف الأمن والسلم الأهلي لدرء الفتنة الطائفية، وعلى الحراك السلمي للفظ كل من يستعمل السلاح من بين صفوفه.

لكن رغم كل المخاطر القائمة على وحدة البلاد واستقرارها، يبدو أن هناك من يريد الاستمرار في السلوك القمعي المتبع كاستمرار للسلوك الذي مارسته الأجهزة الأمنية خلال عشرات السنين، انطلاقاً من مبدأ «لا يجوز لأحد أن يتحرك إلا بأمري»!.

إن أغلب الأجهزة الأمنية ولا أقول جميعها، اتخذت من فرض قانون الطوارئ منذ حوالي نصف قرن، والذي شل الدستور والقوانين، ذريعة للسيطرة على مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالقمع والاغتناء غير المشروع دون حسيب أو رقيب. فهل يتصور أحد أن هذه الأجهزة التي مارست هذا السلوك الفوقي القمعي الفاسد، ستتخلى عنه



وعن مكاسبها التي تعودت عليها؟

لذا أعتقد بأن لجوءها للحل الأمني، لاسيما تجاه الحراك الشعبي السلمي، تقتضيها مصلحتها في المحافظة على مكاسبها التي تأبى أن تتنازل عنها، لهذا بالذات تستدعي الضرورة استمرار الحراك الشعبي السلمي كضمان لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

ثمة عامل آخر يفرض ضرورة استمرار الحراك الشعبي لتحقيق الإصلاحات، وهو التغيير الكبير الذي طرأ على البنية الطبقية لمن بأيديهم مقاليد أمور الشعب والوطن، فلقد استلموا الحكم وهم فئة من المثقفين: محامون، أطباء، مهندسون، أساتذة مناضلون قوميون... وسالت أنهار العسل بين أيديهم، فتذوقوه بادئ الأمر بصحن، ثم بطنجرة فبرميل وبراميل، فتحول بعضهم إلى حيتان مالية بيروقراطية.. ولكن اقتصاد البلد الموجه تحت رعاية وإشراف الدولة، حال دون دخولهم ميدان الاستثمار والسيطرة الكاملة على اقتصاد البلد، فلجؤوا إلى الاقتصاد الليبرالي تحت تسمية اقتصاد السوق الاجتماعي، وعملوا هدماً وتخريباً علنياً في مؤسسات القطاع العام وسنوا القوانين التي تبيح لهم تأسيس المنشآت المالية والاقتصادية كالمصارف وشركات التأمين والجامعات الخاصة... وحرروا التجارة الخارجية والداخلية، وضعف أو الغي دور الدولة الرعائي للاقتصاد... الأمر الذي نتج عنه ضرب اقتصاد البلد بشكل عام والقطاع العام تحديداً، وازداد الفقر والبطالة والغلاء بين أوساط الجماهير الشعبية التي تشكل بمجموعها خلفيات مشروعة للحراك الشعبي السلمي.

ورغم التوجهات التقدمية التي تنص عليها أدبيات أغلب أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ورغم أن إحدى فقرات المادة /١٣/ من الدستور السوري تنص على أن اقتصاد البلد اشتراكي، جرى خرق الدستور بكل وقاحة، وتركوا الحبل على الغارب للفريق الاقتصادي برئاسة الدردري أن يصول ويجول ويسير باقتصاد البلد في اتجاه يخدم قوى السوق عن سابق برمجة وتصميم. وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، التي تضم بين صفوفها حزبين شيوعيين، لم تحرك ساكناً في هذا الخرق الفاضح للدستور، إلا بأضعف الإيمان.

إن السنوات الخمس الأخيرة التي جرى فيها ضرب منجزات اقتصادية واجتماعية هامة للعمال والفلاحين والجماهير الشعبية على أيدي أولي الأمر، لمصلحة قوى السوق والسوء، تستدعي بالضرورة استمرار الحراك السلمي لضمان تحقيق الإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية المنشودة. ■■

المثقفون والحركة الشعبية

◄ إيمان الأحمد

تطرح الأزمة الوطنية الكبرى التي تعيشها البلاد في كل يوم ومع كل حدث جديد وطارئ يمر بها، أسئلة جديدة وكثيرة، لا تتعلق بحجم المشكلات، ومدى عمقها، والكيفية التي يمكن أن تكون عليها الحلول أو المخارج فقط، وإنما ترتبط أيضاً بالقوى الموجودة في البلاد وقدرتها على المساهمة في الحل، سواء كانت جماعات أم أفراداً، ويفترض أن يكون على رأسها النخب المثقفة.

لماذا لم يستطع المثقفون في سورية المشاركة بشكل فعال في تقديم الحلول الواقعية للأزمة الوطنية الراهنة؟! أو على الأقل عدم فعالية دور المثقف كما يجب أن يكون، بما فيه إمكانية توجيه الحركة الشعبية وقيادتها؟!

إن غياب الحريات السياسية في المجتمع على مدى عقود أدى لشلل فاعلية القوى الحية في المجتمع، وحكم بالإعدام على أية مبادرة إبداعية سواء في الحقل السياسي أو الثقافي، وأوجد هوّة واسعة وفراغاً كبيراً بين الجماهير والنخب السياسية والثقافية التي من المفترض أنها تعبر عن مصالحها.

يضاف إلى ذلك أسباب موضوعية تتعلق بالظرف الراهن، وتحديداً بارتفاع درجة العنف، وكما هو معروف، عندما يتقدم العنف إلى الأمام يتراجع دور العقل إلى الخلف أو يغيب، كما أن ظهور ظاهرة العنف المضاد ولو كان جزئياً حتى الآن، أو اقتصر على مناطق محددة، ساهم في تغييب دور العقل وإمكانية أن يلعب دوراً في تفعيل الحراك الشعبي ويدفعه إلى الأمام.

وهناك أسباب أخرى متعلقة بمستوى وعي الحركة الثقافية في سورية وطريقة تفكيرها وتعاملها وتفاعلها مع الحدث والمتمثلة بالدرجة الأولى، بتقديس العفوية والسير في ذيل الحركة الشعبية، عوضاً عن المشاركة في توجيهها وقيادتها، على الأقل من خلال المساهمة في تصحيح وإعادة صياغة شعاراتها، وهتافاتها، بما يؤدي إلى بلورة اصطفافات حقيقية تذهب إلى نهاياتها في تحقيق التغيير المطلوب.. بل ذهب البعض إلى قبول كل ما يصدر عنها، وأكثر من ذلك، قبول حتى أخطائها بدل انتقادها حرصاً وغيرة عليها، وهذا السلوك كان نتاج أمراض مزمنة تعاني منها بعض النخب الثقافية التي تبحث عن المجد الشخصي، وولوج دائرة النجومية والشهرة على أكتاف الحركة الشعبية بعد أن فشلوا في حقول إبداعية أخرى من جهة، ونتاج الابتعاد عن الحراك، ومتابعته من الخارج، وعدم الاحتكاك به بشكل مباشر ومعرفة ما يريده من جهة أخرى.

أما الوجه الآخر للمشكلة فيظهر عند مثقفي السلطة الذين وضعوا أنفسهم في خانة الدفاع عن النظام على طول الخط، وتبرير كل ممارساته أملاً في المزيد من المكاسب والامتيازات التي لا تأتي إلا من خلال الدوران في فلك النظام.

إن كل ما سبق يقود إلى الاستنتاج أن كلا الموقفين ليس قاصراً فقط عن تأدية دوره والمساهمة في وضع الحلول للازمة، بل إنهما في العمق - رغم ما يبدو من اختلافهما في الشكل - يعبران عن الموقف ذاته في المضمون، وكي تتمكن النخب الثقافية من إنجاز دورها الحقيقي المطلوب المجرد عن أمراض الحقل الثقافي المعرفي السائدة، عليها أن تعود إلى ذاتها كفئة منتجة للمعرفة، وتنخرط فعلياً في الحراك العام من خلال تبني مطالبه المحقة، والمشاركة فيه قولاً وفعلاً من جهة، ونقد الأخطاء التي يمكن أن تظهر فيه من جهة أخرى. ■■



الإخوان..

◄ محمد الجندي

حسب وكالة الصحافة الفرنسية أن السيد أردوغان اقترح قبلاً على الرئيس الأسد إدخال الإخوان في الحكومة السورية من أجل إنهاء الاحتجاجات، ورفض الرئيس ذلك. ولا ندري مدى صحة الخبر، ولكن أيا يكن ذلك، فإن التعرف على الإخوان ضروري لمعرفة مدى صحة وخطأ الموقف منهم.

الإخوان هم بالأصل إنتاج باكستاني، وربما أبوهم الروحي هو الباكستاني أبو الأعلى المودودي.

وقد نشؤوا في مصر في عشرينيات القرن الماضي على يد المؤسس حسن البنّا الذي اغتالته المخابرات المصرية في ١٩٤٩.. وانتشرت الدعوة الإخوانية في سورية وغيرها في ثلاثينيات القرن الماضي على يد طلاب سوريين درسوا في مصر، منهم مصطفى السباعي الحمصي، وعمر بهاء الدين الأميري الحلبي، وشيوخ دين سوريين زاروا مصر، أو نفوا إليها (محمد سعيد العاريف).

في عام ١٩٥٣ كانت للإخوان جريدة في سورية، وفي ١٩٧٣ كان لهم مكتب مرخص في حلب.

طبعاً الدين والتدين يتعلقان بحرية الإنسان، وانتشار الإسلام من الجملة في المنطقة العربية يستوجب الاهتمام به كتراث ثقافي وتاريخي، وكان يمكن أن ينبري الإخوان لهذه المهمة فقهياً وثقافياً، لا فقهياً فقط.. وأن يتعاونوا في مجتمعاتهم وطنياً مع القوى السياسية الأخرى، على أساس ديمقراطي، وأن يأخذوا دورهم في بناء المجتمعات العربية.

بيد أنهم رسموا لأنفسهم دوراً آخر، دوراً طائفياً يجعلهم في تناقض مع القوى السياسية الأخرى، وبالفهم الخاطئ التزمتي للإسلام، جعلوا منه أداة توتر اجتماعي بين الجار وجاره، وبين طائفة وأخرى، في الوقت الذي كانت المجتمعات العربية، ومازالت بحاجة للوحدة الداخلية الصلبة في مواجهة أعداء بلدانها.

أيضاً وضعوا لأنفسهم برنامجاً سياسياً هو إعادة الخلافة.. الأمر غير الواقعي من جهة، ويتضمن شداً للمجتمع إلى الوراء بكل ما تعنيه الكلمة، وبكل ما ينطوي عليه ذلك من عدوانية غير إسلامية تجاه الغير.

لذلك تناقض الإخوان مع النظام الملكي المصري، فحل النقراشي باشا تنظيمهم في أربعينيات القرن الماضي، وتناقضوا مع نظام عبد الناصر، وأدى ذلك إلى ملاحقتهم الدموية المعروفة.

في ثمانينيات القرن الماضي قامت الإدارة الأمريكية بتفعيل الطائفية الإسلامية الإسلامية ضد أفغانستان، ودمرت أفغانستان إلى أن جاء النظام الطالباني، الذي اتخذته نفس الإدارة الأمريكية ذريعة لغزو ذلك البلد المنكوب.

تطعم الإخوان بالقاعدة وبجهاديي الإدارة الأمريكية، وكانوا يختلفون إلى هذا الحد أو ذاك قبلاً.

ففي سورية كان مثلاً، مصطفى السباعي، ومحمد المبارك مؤسس جمعية الشبان المسلمين ديمقراطيين، ومنطقيين في حواراتهما السياسية، ووطنيين، وكان معروف الدوالبي الإخواني الهوى والعضو في حزب الشعب السوري، ذا تاريخ جيد كأستاذ جامعي، وكنائب في البرلمان. ولكن جميع المذكورين لم يكونوا يمثلون نفس سعة الأفق لدى الإخوان. كان لدى الإخوان في كل مكان ورقتان يعتمدان عليهما، أولاً الدعم السعودي (وبالتالي الأمريكي)، وثانياً، استغلال المساجد للدعوة، وفي ذلك مخالفتان للدين والتدين، فالمسجد هو للعبادة، وليس للدعوة السياسية، وعندما كان يستخدم لذلك أيام الخلفاء، ومن الجملة الحرم المكي، كان يقتحم أو يدك، أي كان المسجد يفقد حرمته لدى الخلفاء، واستغلال المسجد يخالف التدين، ففيه خداع للمؤمنين البريئين، الذين قد يتضررون قليلاً أو كثيراً نتيجة ذلك، وفيه عدم احترام لوظيفة المسجد، التي هي للعبادة.

ما يسمونها إمارات إسلامية تحت وصاية أمريكية مباشرة أو غير مباشرة. هذا ليس من الدين في شيء، ويصطدم بكونه غير واقعي. ليس من الدين مساعدة الإدارة الأمريكية في البوسنة، أو في الشيشان أو في الصين أو في الفيليبين أو في نيجيريا أو في الجزائر.

وليس من الدين أن يقوم محامون يتظاهرون بالتزمت، وربما هم غير ذلك، بإقامة دعاوى لتطليق أزواج رغماً عنهم، أو لتقطيع أيدي وأرجل فنانة أو لتحريم فيلم... إلخ.

الطائفية التي تتعامل مع أعداء بلدها لا علاقة لها بالدين، أيا يكن دينها، والطائفية التي تعمل على شق المجتمع وخلق التوتر داخله، لا علاقة لها بالدين، أيا يكن دينها.

المفروض أن يساعد الدين على بناء المجتمع بشكل سليم، وعلى تطويره وعلى مقاومته لأعدائه، وإذا قام الزعماء الطائفيون بغير ذلك، كانوا أولاً غير متدينين، وثانياً أعداء لبلدهم.

في الموضوع الطائفي ثمة عقدة هامة وخطيرة في نفس الوقت: الدين هو ملاذ الفقراء والمهمشين في المجتمعات، ولذا يظن المؤمنون أنهم بالالتصاق بالطائفة يحصلون على الأمان، الذي لا تضمنه لهم إدارات بلدانهم التعسفية والاستغلالية. فالقمع والفساد يساعدان الطائفية على تقوية جذورها في المجتمع، وأيضاً الأنظمة التي ليس لديها ما تعطيه لشعبها تحاول أن تقوي نفسها بتعزيز الطائفية، غير عارفة أن الطائفية ليس لها. مثلاً، حاول الرئيس المصري أنور السادات تقوية مركزه بالطائفية، فلقب بالرئيس «المؤمن» وقتلته الطائفية، أما من يجعل الطائفية أداته الأساسية في كل العالم من التيبت وحتى بولندا، فهو الإدارة الأمريكية، ولا ينس المرء في هذا المجال، أن إسرائيل نفسها كانت وما تزال مشروعاً طائفياً.

الشعب المتدين بأي دين يستحق الاحترام من القوى السياسية الوطنية في كل مجتمع، والعناية بالمهمشين، وأيضاً النهج الوطني هما اللذان ينقذان المجتمع من الطائفية.

أيضاً الإخوان وغيرهم من التشكيلات الطائفية، لا يستطيعون التكامل مع مجتمعهم، إلا بأن يكونوا وطنيين، وبأن يساعدوا على وحدة المجتمع، لا على شقه.

أما إذا كانوا غير ذلك، فإنه حتى «انتصاراتهم» تكون كارثة عليهم وعلى المؤمنين، والشواهد في مناطق عديدة من العالم تشهد على صحة ذلك.

الطائفية هي وضع الإيمان الديني، الذي يجب أن يحمل الراحة الروحية إلى الناس، في خدمة الإدارة الأمريكية. كانت كذلك، وما تزال. ■■

سورية على مفترق طرق..

التغيير المطلوب من وجهة نظر الاقتصاد السياسي

◄ مهند دليقان

تعيش سورية في ظل أزمة عميقة هي في الجوهر أزمة بنية، وتحتاج للخروج منها إلى القطع مع البنية السابقة وصولاً إلى بنية جديدة، والمقصود بالبنية تلك الدرجة من التناسب بين علاقات الإنتاج القائمة والشكل السياسي المعبر عنها من جهة، ودرجة تطور القوى المنتجة وتطور حاجاتها من جهة أخرى.. وينبغي لتثبيت هذا الاستنتاج، المرور على مجموعة من الطروحات التي تذهب نحو كون الأزمة الحالية هي أزمة تمرحل، أي انتقال من مستوى إلى آخر أعلى منه ضمن البنية نفسها، حيث يكمن في خلفية هذه الطروحات نظرة سكونية إلى الواقع السوري، تعمل على القياس مع أوروبا وفق المنطق الأرسطي دون رؤية جديدة للواقع الجديد الداخلي والعالمي، ولعل البداية التي تؤسس لفهم اقتصادي- سياسي حقيقي للواقع الجديد تبدأ من تفنيد التسمية التي يروق للكثيرين استعمالها لتوصيف الاقتصاد السوري والاقتصاديات النامية عموماً، وهي الرأسمالية المشوهة..



رأسمالية «صحيحة» ورأسمالية «مشوهة»!!

ينطلق أصحاب التوصيف الآنف الذكر - أي توصيف رأسمالية بلدان العالم الثالث بالمشوهة- من قياس منطقي يعودون من خلاله إلى الرأسمالية كظاهرة تاريخية ظهرت أول ما ظهرت في أوروبا، ويتابعون على الخط الزمني مراحل تطورها من سيطرة البرجوازية الصناعية خلال مرحلة المزاحمة الحرة، إلى سطوة رأس المال المالي وسيادة الاحتكار في عصر الامبريالية، وصولاً إلى النيوليبرالية التي أحدثت القطع النهائي مع الكينزية وتالياً مع مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عائدة القهقرى باتجاه الميركانتيلية، وهم عند هذا الحد من القراءة يمتلكون منطقاً قوياً تتأتى قوته من قراءة الوقائع التي وقعت فعلاً وتجريدها للخلوص إلى النتائج، ولكن الأخطاء تبدأ بالانتقال نحو التطبيق، فهم إذ يعالجون الاقتصادات النامية يحاولون قولبتها ضمن القالب الزمني الكلاسيكي لتطور الرأسمالية في بلدانها الأصلية، وبذلك يصبح مبرراً بالنسبة لهم أن يصفوا رأسمالية بلدان العالم الثالث بالمشوهة، ذلك أنها لم تتقدم وفقاً للمخطط المسبق الذي تطورت وفقه الرأسمالية «الصحيحة»، حيث لم تكد تدخل بلدان العالم الثالث في طور التصنيع - الذي لم تكمله- حتى تم الانتقال نحو اقتصاد الخدمات السائد عالمياً، وعليه فإنهم يقترحون حلاً وحيداً هو العودة إلى النص المقدس للتطور الطبيعي للرأسمالية، أي يجب على البلدان النامية أن تمر بمرحلة البرجوازية الصناعية الوطنية ومن ثم الاحتكار وصولاً إلى اقتصاد الخدمات من جديد، وتلك الرغبة الجامحة في العودة إلى الأصول تملي عليهم قراءتهم للأحداث السياسية الجارية على أنها تمرحل في إطار تطوير البنية القائمة.. ولعل الواقع يعنّف هذه الرؤية ليس فقط من باب أن التاريخ مأساة في حدثه الأول ومهزلة في تكراره، بل وأيضاً من الباب الآخر الأهم وهو غياب المنطق الديناميكي في رؤية الواقع، وتحديداً غياب بل وتغييب العولمة الاقتصادية بوصفها رسملة عالمية مكتملة النصاب يفرضها المركز على الأطراف، ويملي على البنى الطرفية تطوراً محكوماً إلى معادلات خارجية أقوى من السير «الصحيح» و«الطبيعي» للتجربة المخبرية التي يحاولون إعادة تطبيقها على البلدان النامية..

هل يمكن الحديث عن برجوازية وطنية؟

يتطلب السير وفقاً للمراحل الكلاسيكية لتطور الرأسمالية «الصحيحة» الاعتماد على البرجوازية الوطنية، التي تكتسب صفة الوطنية من كونها صناعية أي تعمل على دفع عجلة النمو والتنمية في البلد المعني، وتطور القوى المنتجة، وتقوي الاقتصاد المحلي. هذا وفقاً للتعريف الكلاسيكي، فهل يمكن الحديث عن برجوازية كتلك في بلدان العالم الثالث، بل هل مسموح وجودها؟..إن القارئ الموضوعي لخريطة تقسيم العمل العالمي التي تفرضها الكتل المالية الكبرى- مستخدمة أدواتها الاقتصادية (صندوق النقد ومنظمة التجارة..)، والسياسية (الديمقراطية والتعددية التي تخدم وصول التمثيلات السياسية للبرجوازيات التابعة)، والعسكرية (الناتو ودروعه المختلفة)، والأيديولوجية (التخرصات الدينية-السياسية، والطائفية والعرقية والإثنية.. الخ)- يرى أن إمكانية نشوء برجوازية صناعية في بلدان العالم الثالث هي إمكانية معدومة ضمن البنية نفسها، وإن تجارب مثل النمور الآسيوية والبرازيل لم تكن سوى حل مؤقت لمشكلة الفائض من خلال تصدير الرساميل، والذي غدا اليوم تدويراً للرساميل عبر المشتقات المالية لا يلعب أي دور إنتاجي، وكل ما يقوم به هو التغطية على التضخم من خلال سرعة التداول الجنونية..

تمرحل أم قطع..؟

ينتج عن الاستناد إلى فكرة «تشوه» الرأسمالية في بلدان العالم الثالث البحث عن العودة إلى التطور «الصحيح»، وبما أن التطور«الصحيح» ليس سوى افتراض نظري خاطئ كما بينا سابقاً فإن الإصرار على تصحيح المشوه، والإصرار تالياً على التمرحل، لن يفعل سوى أن يزيد تبعية الأطراف للمركز ويعمق الأزمات القائمة من خلال حصر الأفق المطلوب للتغيير بمقولات محاربة الاستبداد والديكتاتورية السياسية وأدواتها الأمنية بطبيعة الحال، الأمر الذي نراه جلياً في طروحات الجزء الأكبر من شخصيات المعارضة السورية وحتى في أوساط النظام، حيث المطلوب وإن لم يصغ من قبلهم بعد هو ثورة وطنية ديمقراطية تعيد بناء دولة المواطنة والحرية والمساواة والإخاء «الفرنسية» على الأرض السورية، ومرة أخرى يصطدم هذا المطلب بكونه مهزلة.. فهو من جهة مكرر ومن جهة أخرى غير قادر على تقديم حل حقيقي، فالثورة الفرنسية التي ولّدت دولة المواطنة وما إلى هنالك من شعارات وقوانين على المستوى التشريعي هي تحديداً ومن حيث الجوهر الثورة التي ثبتت السلطة السياسية في يد البرجوازية الصناعية المتطورة والسائدة اقتصادياً، فاتحة بذلك الباب أمام القوى المنتجة للتطور من خلال تحرير البرجوازية للعبيد وتحويل الفلاحين إلى عمال زراعيين، الأمر الذي يختلف أيما اختلاف عن متطلبات الوضع السوري حيث يمكن صياغة مطلب البنية السورية بأنه ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تتحد فيها المطالب السياسية وتندمج اندماجاً عميقاً مع المطالب الاقتصادية- الاجتماعية، فسورية اليوم بحاجة إلى نمط عال جدا من الحمائية الاقتصادية وليس الانفتاح، يدعم هذه الحمائية إنتاجٌ صناعي ضخم تقوده دولة معادية سياسياً للمركز الإمبريالي الذي لن يسمح لدولة «صديقة» بالتطوير الصناعي.. ومن هنا يصبح فهم التغيير المطلوب أكثر عمقاً وأعلى مسؤولية، حيث ينبغي الانتقال إلى بنية سياسية تحارب الفساد والرؤى الليبرالية التابعة، وتعزز الحريات السياسية الحقيقية التي تعبر عن مصالح القوى المنتجة، وتكرس ممانعة المركز الرأسمالي ومعاداته، وتنقل الممانعة إلى مستوى المقاومة والهجوم.. بذلك فإن التغيير المطلوب ليس تمرحلاً ولكنه قطع حقيقي مع البنية السابقة يحمل الإيجابي منها وينبذ السلبي مضيفاً الضروري الجديد لنقل سورية إلى بنية جديدة يطلبها شعبها ويطلبها التاريخ..

■■

بيان من أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية»..

نعم للحوار الوطني.. نعم لطرد السفير الأمريكي.. لا لعصابات الإجرام.. لا للتدخل الخارجي



بحثت أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية» في اجتماعها المنعقد في ٤ تشرين الأول ٢٠١١ مجمل تطورات المشهد السياسي السوري، وتوقفت عند :

١- مؤتمر الحوار الوطني في محافظة حلب، فثمّنت عمل اللجنة التحضيرية لهذا الحوار، واعتبرته ناجحاً بكل المقاييس حيث تمثّل في هذا الحوار كل الطيف الوطني والسياسي في محافظة حلب ممن لم يستثن نفسه، ورأت أن مشاركة القوى والشخصيات الفاعلة على الأرض من مختلف المشارب الفكرية والسياسية (معارضة وطنية وموالاة) قد قدمت قيمة مضافة لهذا المؤتمر، حيث استطاع الجميع أن يعبّروا عن آرائهم في الرؤيا المستقبلية لبناء سورية بحس وطني عال بالمسؤولية. واعتبرت الأمانة النتائج التي أفضى إليها مؤتمر الحوار في محافظة حلب هامة، بل هامة جداً.

٢- توقفت الأمانة باستغراب ودهشة شديدين أمام استقبال المعارض حسن عبد العظيم للسفير الأمريكي بدمشق في مكتبه، ورأت أن جميع أبناء الوطن (معارضة وطنية وموالاة) يستغربون كيف يستقيم الأمر مع بعض من يسمي نفسه معارضة باستقبال سفير عدو الشعوب في العالم عامة، وشعبنا العربي والسوري خاصة، وفي الوقت نفسه يرفض لقاء الأشقاء في الوطن وكذلك الأصدقاء؟؟!! كيف يستقيم الأمر مع من يرفض الحوار مع أبناء جلدته أن يستقبل ممثل أعتى دولة إمبريالية ظالمة لشعبنا العربي وداعمة للعدو الصهيوني؟!! قتلت وثكّلت وشردت الملايين من أبناء شعبنا في العراق.

إن أمانة إعلان حلب إذ تدين هذا الاستقبال لسفير العدو الأمريكي ترى أن المطلوب هو القطيعة الكاملة مع كل السياسات الأمريكية ومن يمثلها على كل المستويات، لأن التعامل مع أمريكا في ظل هذه الظروف يرقى إلى مستوى الخيانة العظمى، وليس هنالك من عذر للتعامل معها، وهي تعد ذلك الاستقبال شكلاً من أشكال الاستقواء والتطبيع. وترى الأمانة أنه إذا كان لدى الحكومات ضرورتها فإن للشعوب خياراتها، ولذلك في ظل العقوبات المفروضة على الشعب السوري بأن يصل التعاطي مع السياسة الأمريكية إلى أقصى حد، وذلك بطرد السفير الأمريكي ومقاطعة كل الشركات الأمريكية والأوربية على المستويين الرسمي والشعبي، فكيف إذاً بالسياسيين العاديين الذين يتعاملون مع أمريكا؟!!. إن التجربة التاريخية لشعبنا مع الامبريالية الأمريكية تبين أن مصلحة شعوب المنطقة لا تتحقق في إرضائهم، بل في إغضابهم.

يجب أن يفهم العالم أجمع عقلية الشعب السوري الذي يأبى الخنوع أو التواطؤ منذ معركة ميسلون وإلى يوم يبعثون.

٣- ترى الأمانة من خلال قراءة راهنية الوضع الحالي أن مواجهة الأزمة لا يمكن أن يتم إلا بتوافقات وطنية توقف نزيف الدم وتعزز الوحدة الوطنية، وتحفظ وحدة البلاد أرضاً وشعباً. وهذا يتطلب ليس القبول بمبدأ الحوار الجدي والملموس فقط، بل القيام ودونما إبطاء بواجباتها الوطنية والاجتماعية والإنسانية بشكل حقيقي وفعال، بعيداً عن الكيدية والثأرية والاستئثار. كما أن الخروج الآمن من الأزمة يتطلب الإسراع بالتطبيق الفعال للإصلاحات، وعلى الرغم أننا في الأمانة نتمنى عودة الجيش العربي السوري إلى ثكناته، والتحضير لحرب استرداد الجولان الحبيب، إلا أننا نفرق بين الحراك الشعبي السلمي والعصابات المسلحة التي تبنت سفك الدماء منهجاً، وبالتالي نتفهم الاستعانة بالجيش لإيقاف مسيرة سفك الدماء هذه، ونتمنى على الحراك الشعبي السلمي أن ينزه نفسه عن المجموعات التي تبنت منهج سفك الدماء، وتدين الأمانة بشدة كافة أنواع الاغتيالات وتتقدم بأحر التعازي للوطن ولذوي كافة العلماء والمفكرين والطلاب البريئين الذين تم قتلهم.

٤- تعتبر الأمانة أن المؤتمر الذي عُقد مؤخراً في اسطنبول برعاية أمريكية والذي سمى نفسه (المجلس الوطني السوري) لا يمثل المعارضة الوطنية السلمية الداعية للإصلاح، والتي تعارض التدخل الخارجي. لا نستطيع أن نتجاوز قناعاتنا الراسخة بأن أي تحرك أمريكي في المنطقة تؤطره مصالح إسرائيل. نعتقد أن مسار ما يُسمى (المجلس الوطني السوري) يمهد لإعادة إنتاج الأحداث الدامية التي عاشها الشعب السوري في أوائل الثمانينيات وبنفس أدواتها واستدعاءً للناتو تحت مسمى الأمم المتحدة.

■ **حلب في ٤ تشرين الأول ٢٠١١**
أمانة «إعلان حلب للثوابت الوطنية»

فلسطيني.. «ما دخلك»!

◄ مهند عمر

مع الحراك الشعبي الذي تشهده سورية صارت المقاهي والحانات وحتى الحدائق العامة وسيارات الأجرة، منابر للحوار الوطني بين معارض وموال، طبعاً بعيداً عن الإقصاء والاتهامات التي تكال جزافاً في هذه الحوارات، فإن أية محاولة لك كلاجئ فلسطيني مقيم في سورية لإبداء الرأي تقابل بكم هائل من الاتهامات للفلسطينيين، بأنهم «شبيحة» يدعمون النظام بسبب تصريحات بعض «القيادات» الفلسطينية المرتبطة بنيوياً ومصلحياً بالنظام السوري، أو بأنهم «مندسون» انخرطوا في الحراك الشعبي ودعموا الشباب المنتفض في أكثر من مدينة سورية، وحسب توزع مخيماتهم، ولكن بعد كيل كل هذه الاتهامات تأتيك كلمة السر التي أجمع عليها موالون ومعارضون سوريون كثر ووحدتهم رغم خلافاتهم الجذرية: «أنت فلسطيني... ما دخلك».

ويبدو أنه مع تصاعد الأزمة التي تمر بها البلاد، واستمرار حال الانسداد السياسي، تكشفت الصورة عن أمراض اجتماعية وفكرية ضربت المجتمع السوري بشكل مباشر، وقسمت المواطنين السوريين على أسس إثنية وطائفية ومذهبية، ووجدت في الأوضاع الراهنة مطية لتظهر بشكل علني ودون تورية، وفي سياق الانقسام السوري الراهن تعالت أصوات نشاز هنا وهناك بعيدة كل البعد عن العقلانية والمنطق، وهو ما جعل قسماً كبيراً من فلسطيني سورية يتخذون جمعياً -دون اتفاق- قراراً بعدم الانحياز إلى أي من الأطراف السورية، إلا أن استمرار حال الانسداد السياسي ووصول الأزمة إلى عنق الزجاجة، انعكس بشكل مباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وأثر بطريقة أو بأخرى على واقع المخيمات الفلسطينية -البائس أصلاً- حيث دفع ذلك بعض اللاجئين للمشاركة معنوياً ومادياً في التحركات الشعبية السلمية التي طالبت بالحقوق الأساسية للشعب السوري.

فعلياً.. وكلاجئ فلسطيني متمسك بهويتي الوطنية، لا يمكنني الاكتفاء بلعب دور المراقب في هذه الأزمة، فأنا وجلُ اللاجئين الفلسطينيين في سورية سنتأثر بشكل أو بآخر بانتقال البلاد نحو الدولة العلمانية الديمقراطية...دولة المؤسسات والقانون، التي تعامل جميع مواطنيها على قدم المساواة، وإن أي إنسان يقيم على الأراضي السورية في هذه الفترة لن يستطيع أن يكون بمنأى عن الحراك السياسي والاجتماعي والفكري الذي تشهده سورية، ورغم تمسكي بهويتي الوطنية ورفضي المطلق للتوطين، يتعالى منذ بداية الأزمة شعوري بالمواطنة السورية من حيث الولادة والنشأة، وهو ما دفعني للوقوف مع الحراك الشعبي السوري المطالب بحقوقه.

إن المطلوب اليوم إيجاد حلول لحالة الانسداد السياسي، والعمل على إرساء قواعد العمل المؤسساتي في البلاد، والانتقال بالدولة نحو الديمقراطية والتعددية عبر إصلاحات حقيقية، والتراجع عن الخيار العسكري والأمني، والإصرار على الحوار الوطني كبوابة للخروج من هذه الأزمة التي قد تودي بالبلاد نحو الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي، أو التقسيم إلى كانتونات طائفية ومذهبية لكل منها مرجعيتها السياسية، تحديداً في ظل تراجع الشعور بالمواطنة لحساب الطائفة أو المذهب أو المنطقة.

■■

إصرّار حكومي على معاملة السوريين كـ«كائنات» تجارب..

افتقار للتخطيط.. وسياسات اقتصادية على مبدأ «يا بتصيب يا بتخيب»

◄ حسان منجه

خمسة أشهر على إعلان حكومة سفر، والنتيجة قرارات وتراجعات لم يفهمها أغلب السوريين، فالمواطن السوري ليس أكثر من «كائن» معد للتجارب من أصحاب اللون الأسود، فالحكومات المتلاحقة تستمتع في التجريب به، وعليه، وكأن الاقتصاد هو علم التجارب، والإجراءات والقرارات الاقتصادية بالنسبة لهم، ليست أكثر من تجربة مجهزة للتعديلات، وكأنما لا يمكن فهم تأثيراتها وتبعاتها بدقة على الاقتصاد أو المواطن قبل اتخاذها، وذلك على عكس كل التجارب الاقتصادية الناشئة في العالم التي استطاعت توصيف وتحديد أثر كل إجراء أو قرار على مواطني بلدانهم، فالتخطيط الاقتصادي ليس أكثر من حسابات يمكن التنبؤ بها قبل اتخاذ أي قرار، وبدرجة خطأ لا يتجاوز الـ٥٪..

«بناء» اقتصادي بردات الفعل

ما يميز الحكومة الحالية منذ استلامها لمهامها، هو اعتمادها مبدأ ردات الفعل انطلاقاً من فعل الحكومة السابقة، وهذا ما جرى تبريره جزئياً عند التعامل مع القرارات السابقة، لأن حكومة العطري قد أجرمت بحق السوريين في أغلب قراراتها الاقتصادية، ولكن أن تصبح هذه الردات نهجاً وخطة تعتمدها الحكومة في كل قراراتها، وهذا يؤشر إلى خللين لا يمكن تجاهلهما، الأول، هو غياب الرؤية والخطة الواضحة لمستقبل الاقتصاد السوري لدى هذه الحكومة، وافتقاد النموذج الاقتصادي المطلوب لسورية المستقبل، والذي يمثل بكينونته خطوة أكثر خطورة من وجود خطة مهما كان نوعها، لأنها تنتج في نهاية المطاف جملة من القرارات غير المنظمة، والتي لا تخدم في محصلة الأمر توجهاً واضحاً..

«يا بتصيب يا بتخيب»،

الخلل الآخر، هو انعكاس هذه العقلية المتذبذبة على قراراتها هي ذاتها، فالتراجع عن الخطأ فضيلة، ولكن حسابات نسب الخطأ في أي قرار اقتصادي هي التي تحتم اتخاذه من عدمه، «والشغلة مانا شلفة حجر، يا بتصيب يا بتخيب»، فهناك ٢٣ مليون سوري هم متضررون أو مستفيدون من أي قرار متخذ، وبهذا الشكل لا يمكن بناء اقتصاد متين قادر على مجابهة العقوبات أو الأزمات..



الحكومة تراجعت عن قرارها.. ولكن هل سيخفض التجار أسعار السلع التي رفعوها؟!

«الجدوى» المفقودة

لدينا من الأمثلة الشيء الكثير، حكومة العطري كانت ماضية في مشروع قانون ثلاث مؤسسات حكومية في مؤسسة واحدة، (مؤسسة الخزن والتسويق، المؤسسة العامة الاستهلاكية، والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية)، وهذا ما اعتبر في حينها من الخطوات الجريئة الكبرى لقدرته على ضبط النفقات، وتمت تزكية القرار من مدراء هذه الشركات ورؤساء أقسامها أيضاً، وبات الدمج حلاً سريعاً لدمج المؤسسات الخاسرة والرابحة معاً، ليس بهدف إيصالها لوضع متوازن، بل بغاية تخسير كلتا المؤسستين معاً، ولكن ومع وصول الحكومة الجديدة تغيرت الرياح، فاتخذ قرار مخالف، باعتبار قرار الدمج من كوارث القرارات وأسوئها، وهم ذاتهم مدراء هذه الشركات ورؤساء أقسامها - الذين لم يتغير أحد منهم – شجعوا على هذا القرار، واعتبروه الخطوة التي طال انتظارها، وهنا من حقنا أن نسأل: هل المزاجية هي التي تحكم وتتحكم بأي قرار اقتصادي؟! أم أن دراسة الجدوى التي يفترض وجودها هي المعيار والمقياس لاتخاذ أي قرار اقتصادي؟! ويبدو أن فلسفة «الجدوى» لم تصل بعد لمؤسساتنا، ولا لوزاراتنا، ليس لجهل بأهميتها، وإنما خدمة لفساد هؤلاء المسؤولين القابعين خلف مكاتبهم بعقلياتهم، وجشعهم الباحث عن المنافع الشخصية، التي لم ترَ ولا تريد أن تسمع بالمنفعة العامة مهما علا صوتها..

أسرع قرار حكومي

لم تمض عشرة أيام فقط على إصدار قرار تعليق المواد المستوردة حتى جاء القرار الحكومي المعاكس بإلغائه، فالبعض يجد بذلك إيحاءً إيجابياً يدل على مرونة حكومية غير معهودة، وهذا جزء من الحقيقة، ولكن ما الذي تخبئه هذه المرونة وراءها؟! أليس ذلك دليلاً قاطعاً على التسرع الحكومي في إصدار القرارات؟! وأليس ذلك إثباتاً دامغاً على أن توازنات القوى السياسية والاقتصادية هي التي تحدد استمرار أي قرار اقتصادي بعيداً عن مدى فائدته للاقتصاد والمواطن السوري معاً، خصوصاً وأن قرار إيقاف الاستيراد لم يكن قراراً حكومياً فقط، بل كان سياسياً أيضاً..

الحكومة بررت عند إصدارها قرار تعليق المواد المستوردة بضرورة توفير القطع الأجنبي الذي تحتاجه سورية، والكثيرون قالوا إنه سيخدم تحسين الإنتاج ودعم المنتج الوطني إذا ما أُحسن استخدامه، هذا المنتج الذي تعرض لمنافسة غير متكافئة في سنوات الانفتاح الماضية مع مختلف المنتجات الأجنبية، دون أن يخفوا مخاوفهم من استغلال القرار من التجار لرفع الأسعار، وهذا تقليد تعارف عليه التجار وأحسنوا استغلاله، وهذا ما حصل فعلاً، الأسعار ارتفعت، ولكن الحكومة تراجعت عن قرارها بإيقاف الاستيراد، ولكن هل سيتراجع التجار عن الارتفاعات التي فرضوها على مبيعاتهم من المواد والسلع، والتي كان بعضها خارج دائرة الإلغاء من الاستيراد؟! وما هو المبرر لبقاء أسعارها مرتفعة؟!

خطأ في السياق

هذا ليس القرار الوحيد الذي تتراجع عنه الحكومة الحالية، بل إن السجال حول تصدير الأغنام لم يتوقف، فبعد أن أصدر وزير الاقتصاد والتجارة نضال الشعار قراراً بإيقاف تصدير الأغنام إلى الخارج، كخطوة نحو تخفيض أسعار اللحوم، عادت الحكومة وسمحت بتصدير الأغنام والماعز الجبلي على الرغم من اعتراض الاتحاد العام للفلاحين والزراعة على السماح بتصدير الأغنام، وفي المحصلة انتصر صوت مصدري الأغنام على حساب المنتجين..

التراجع الحكومي الحالي عن القرار يعكس دون أدنى شك أن صوت التجار والمستوردين هو الصوت الأعلى عند اتخاذ أي قرار اقتصادي، ومصالحهم فوق مصالح غالبية السوريين، فالذي أدى للتراجع عن هذين القرارين هو اعتراض التجار، وليس الخوف على المواطن السوري كما تحاول الحكومة التسويف، على الرغم من تضرره الجزئي في محصلة الأمر من تداعيات هذا القرار، فما الذي يمنع من معاملة الشعب السوري كالتجار؟! ولماذا رضخت الحكومة، ومن خلفها إلى احتجاجات التجار على قرار وقف الاستيراد بعد عشرة أيام من اتخاذ القرار، بينما تتجاهل احتجاج ملايين السوريين على جملة من القرارات الاقتصادية التي أضرت بمعيشتهم وبقدرتهم الشرائية وعقدت مشكلات حياتهم؟!..

■■

بعد توليفة الجليلاتي لتمويل الموازنة

التضخم ينتظر السوريين

بعد أن «شطحت» الحكومة مجتمعة بمخيلتها الاقتصادية بعيداً عند إعداد موازنة عام ٢٠١٢، استفاقت إلى سبل التمويل، لتبدأ رحلة البحث المضني.. يعني «راحت السكرة وأتت الفكرة»، ولكنها لم تتأخر، فأتى وزير المالية د. محمد الجليلاتي بتوليفته للتغلب على العجوزات، والمؤلفة من ثلاثة جوانب، التمويل بالعجز، وإصدار أذون خزينة، أو سندات، أو تمويل بعض المشاريع من جانب القطاع الخاص..

رفع الحكومة لموازنتها بمقدار ٤٩١ مليار ليرة دفع البعض للتفاؤل بفورة إيرادات تخبئها الحكومة للسوريين، ولكن تصريح وزير المالية الأخير حسم مخاوف السوريين، فطرق التمويل المقترحة، والتي تسمى التمويل بالعجز، ستترك آثارها السلبية على الاقتصاد، وعلى المواطن أيضاً..

وأبسط ما يمكن أن تنتجه طريقة التمويل هذه، وخصوصاً بعد تضخيم الإنفاق الجاري (٧١,٢٪ من الموازنة) على حساب الإنفاق الاستثماري، هو ضخ سيولة جديدة في الأسواق، وبين أيدي الناس، غير المترافقة مع زيادة في الإنتاج المادي، وهذا بعمومه سيشكل إجراءً اقتصادياً غير سليم سيضاعف حجم الإنفاق، وسينتج تضخماً اقتصادياً، مما يبشر السوريين بارتفاعات قادمة في الأسعار، وانخفاض القدرة الشرائية، فما الاستفادة التي حققها السوريون من زيادة الموازنة، إذا كانت ستمول بالعجز، وستؤدي إلى حدوث التضخم، وانخفاض مستوى معيشة المواطن العادي؟!. ولكن هل هذه هي الطريقة الوحيدة لتمويل الموازنة؟!

يكفي أن نجدد تذكيرنا بالموارد التي يمكن بها تمويل الموازنة العامة عوضاً عن التمويل العجز، كاسترجاع الموارد المنهوبة عبر الفساد، أو مكافحة التهرب الضريبي الذي يقدره أحد الاقتصاديين بـ ٣٥٠ مليار ليرة سورية، وغيرها الكثير من الموارد غير المستثمرة، والتي لا نجد أسباباً تمنع من استغلالها، فالتمويل يجب أن يتم على حساب الناهبين الكبار، وأموال كبار المتهربين والتجار، لا أن يقع تمويلها على عاتق الطبقات الفقيرة، وعلى حساب معيشتها.

■■

رضوخ حكومي لمطالب التجار والسماسرة.. يقابله تجاهل لمطالب الشعب

◄ ن. عادلة

محاباة التجار كانت قاعدة التخطيط والتنفيذ للحكومات السابقة، وهذا ما تفعله الحكومة الحالية بعد كل تراجع عن قرار متخذ، فإصدار القرار الحكومي القاضي بتعليق استيراد المواد التي تزيد رسومها الجمركية عن /٥٠٪/ أثار غضباً وسخطاً كبيرين لدى التجار والسماسرة، وكذلك لدى وكلاء الاستيراد، وقد وجهت غرف الصناعة والتجارة، وتحديداً غرف صناعة وتجارة حلب مذكرات إلى الحكومة السورية تندد وتستنكر فيها القرار الحكومي، بل وتهدد أيضاً..



استجابة حكومية سريعة

استجاب وزير الاقتصاد سريعاً، وألغى قرار تعليق استيراد المواد لإرضاء وكلاء الاستيراد والتجار، وقبل غضب التجار والسماسرة، وبعد ثلاثة أيام من القرار الحكومي العتيد، أصدرت وزارة الاقتصاد قراراً استثنت بموجبه /٥٠/ مادة يحتاجها المواطن ولا تنتجها الصناعة المحلية وتزيد رسومها عن /٥٪/، والحقيقة تقول، إن هذه المواد لا يحتاجها المواطن، وهي جوز الهند، وجوز البرازيل، والأناناس، والكمثرى، ومثيلات هذه المواد التردد في اتخاذ القرار، والسرعة في اتخاذ القرار، والاضطراب في اتخاذ القرار..

محرقة اقتصادية

محرقة اقتصادية يعيشها المواطن السوري منذ أن تبنت القيادة والحكومة السابقة اقتصاد السوق، حيث تحول الاقتصاد لخدمة مصالح قلة من التجار والسماسرة، وهو الاقتصاد الوحيد في العالم الذي ضرب الصناعة، والزراعة، لمصلحة التجار والاستيراد، وهو الاقتصاد الوحيد في العالم الذي عمل خلال سنوات على خلق فئات طفيلية، وتكريم هذه الفئات، وهو الاقتصاد الوحيد في العالم الذي يقف عاجزاً عن وضع حد للمهربين الذين يعملون علناً، وكذلك فشل في إيقاف المتهربين من دفع ضرائبهم للخزينة العامة، والذين أقاموا مشاريع استثمارية وهمية على الورق، وأخذوا قروضاً من مصارف الدولة بالمليارات.. الحكومة السابقة والحالية وقفتا عاجزتين عن وقف تهريب المازوت، وحسب وزير النفط فإن نسبة التهريب تصل إلى نحو /٣٠٪/ من كميات الاستهلاك، وهذه الكمية تسجل على أنها مباعة، وعندما سأل نقابي الوزير: لماذا لا تقيمون محطات للدولة؟! فأجاب الوزير: مافيا التهريب تهددهم بالقتل ولا نستطيع حمايتهم!

استثمار الموانئ يهدد الأمن الوطني

تجاهل حكومي آخر لمطالب السوريين، إذ لم تعط الحكومة السابقة آذاناً صاغية عندما قال أحد القادة النقابيين، إن المرافئ السورية قادرة على النهوض، ويمكنها أن تحقق نمواً أكبر، وتعمل بطاقة إنتاجية أكبر خاصة بعد أن تم توريد روافع حديثة ومتطورة بقيمة أكثر من /٢٦/ مليون دولار، وبتمويل ذاتي من المرفأ مع العلم أن أرباح المرفأ بحدود /٣/ مليار ل.س سنوياً، واستطرد: إذا كان هناك غيورون في الفريق الاقتصادي حقاً، ويريدون رفع الإنتاجية بطرح المرافئ للاستثمار والخصخصة، أما كان الأجدى بهم لإثبات حسن نيتهم إصدار تشريع يتميز بالمرونة الكافية التي تعطي الإدارات الحرية في تحفيز العامل، ورفع كفاءته؟ وقال: كلنا يعلم أنه عندما أرادت دولة الإمارات العربية المتحدة استثمار ستة موانئ أمريكية، قامت قيامة الكونغرس الأمريكي بحجة أنه يهدد الأمن القومي الأمريكي، ويفتح المجال لدخول سلاح يستخدم ضد أمريكا، وهنا لا بد من التساؤل: ألم يهدد استثمار الموانئ السورية الأمن الوطني السوري؟! ألا يهدد تأجير حدود الوطن الأمن والسيادة الوطنية؟! وهذا السؤال برسم القيادة السياسية!...

الحكومة فشلت في إدارة الاقتصاد

لم تستجب الحكومة السابقة لمطالب العمال الشرفاء، واستجابت الحكومة الحالية لمطالب السماسرة والتجار، الآن يتحدث البعض في الحكومة الحالية عن أن الحكومة السابقة فشلت في إدارة الاقتصاد الوطني، وفشلت في تحقيق نمو اقتصادي، وفشلت في محاربة التهريب، ومنع التهريب الضريبي، وعملت بقراراتها على توسيع حجم البطالة، وأدى لإفقار الشعب من خلال زيادة الأسعار، وزيادة الضرائب على الفقراء. فالحكومة السابقة انتهجت سياسة اقتصادية ليبرالية، وجعلت من الاقتصاد السوري حقل تجارب للوصفات الجاهزة التي أملاها صندوق النقد، والبنك الدولي، والذي قدم المديح والثناء للحكومة السابقة نتيجة سياستها الاقتصادية، وكانت الحكومة مبتهجة لهذا المديح، وهو يجر مصير الاقتصاد الوطني نحو خط الانحدار، فخرجت أرقام العجوزات، وتراجع مخزوننا من العملات ومن المحاصيل الاستراتيجية، وما كان يكفينا لعدة سنوات بدأ بالتراجع والنضوب، كالقمح الذي تقاعست مؤسسة الحبوب عن استلام /١,٥/ مليون طن عام ٢٠٠٨ بحجة أنه مصاب بداء العفن، وذهب هذا الرقم إلى التجار ليتحكموا بالسوق ومن ثم بيع المتبقي إلى مؤسسة الحبوب.

أليست هذه صفقة فساد إبطالها من السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة السابقة أدت إلى تمركز الثروة بين شريحة ضيقة تمثل البورجوازية السورية الجديدة، والتي تكون الهرم المالي المرتبط عضوياً بالاحتكارات العالمية، والتي حولت الجزء الأكبر من المدخرات والمداخيل إلى الخارج؟!

تزايدت حدة التفاوت الاجتماعي، وتوسعت ظاهرة الفقر والبطالة، وأعلن عن استحالة إصلاحه، والهدف إعادة نهب البلاد، وتساءلنا خلال سنوات: ماذا يعني رفع الدعم عن المواد الأساسية؟! وماذا يعني ضرب مكتسبات العمال؟! وماذا يعني تفاقم الفساد والناهبين لقوت الشعب وعدم مساءلتهم ومحاسبتهم؟! وماذا؟! وماذا؟! ولم نلق رداً!!

استجابت الحكومة لمطالب الغرف

استجابت حكومة سفر الحالية لمطالب غرفة صناعة وتجارة حلب، الآن مصالحهم مهددة، وتراجعت عن قرارها، وكنا نأمل أن تستجيب الحكومة لمئات المذكرات التي رفعت من إدارة ونقابة شركة الإطارات المتوقفة عن العمل والإنتاج منذ أكثر من عام، وهي تطالب بمنحها قرضاً لا يتجاوز /٢٠٠/ مليون ل.س، ولم تستجب الحكومة لذلك، وكنا نأمل أن تستجيب الحكومة لمطالب القيادات النقابية بإخراج عشرات المشاريع التي طرحت لإصلاح شركات القطاع العام، وهي الآن نائمة في الأدراج. وكنا نأمل بقرارات تصب في مصلحة أكثرية الشعب السوري، فلا قرارات تصب إلا في مصلحة حفنة من التجار والسماسرة.

■■

الثورة تشعل الوطن:

إطلاق نفير الانضمام إلى احتجاجات «وول ستريت»

◄ أرون غوبتا
ترجمة موفق إسماعيل



ما يحدث الآن في «وول ستريت» أمر غير عادي فعلاً! فعلى امتداد ما يزيد عن عشرة أيام، في حرم أكبر كاتدرائية للرأسمالية المعولمة، نجح المنبوذون بتحرير أرض من قبضة الحكام الماليين المطلقين وكتائب البوليس.

لقد خلقوا فرصة فريدة لتحويل مد وجزر التاريخ سيراً على خطا التحركات السلمية الكبرى، من الإضرابات الاعتصامية في فترة الثلاثينيات، مروراً باعتصامات الستينيات، وصولاً إلى الانتفاضات الديمقراطية الآخذة بالانتشار حالياً في العالم العربي وأوروبا.

وبينما يكبر «احتلال وول ستريت» وينمو، تبرز حاجته إلى تكاتف كل من فرح بجماهير مصر المجتمعين في ساحة التحرير هاتفين «كلنا ويسكنسون»، ومتضامنين مع الشعبين اليوناني والإسباني. فهذا الاحتجاج هو حركة كل من يحتاج لعمل أو بيت أو ضمان صحي، ولكل من فقد الأمل بالمستقبل.

لقد تعطل نظامنا على جميع الأصعدة، حيث أصبح ٢٥ مليون أمريكي بلا عمل، وأكثر من ٥٠ مليون إنسان بلا ضمان صحي. وبمقاييس الواقع، يغرق حوالي مائة مليون أمريكي في الفقر. ورغم ذلك يستمر تخفيض ضرائب القطط السمان التي تجني المليارات، فيما يتنافس السياسيون على تحميلنا أعباء التقشف!!

في لحظة ما، سواء احتشد في «وول ستريت» خمسة آلاف أو خمسون ألف إنسان، وهؤلاء سيجبرون السلطات على تقديم التنازلات. ولا أحد يستطيع التكهن بالأعداد اللازمة لذلك، ولا حتى بكيفية سير الأمور، ولكن تتجسد هنالك إمكانية واقعية لتجاوز العملية السياسية الفاسدة ولتحقيق مجتمع قائم على أساس تلبية حاجات الإنسان لا على أساس تعبئة صناديق رؤوس الأموال بالأرباح.

وفوق كل اعتبار، من ذا الذي كان يتخيل قبل عام من الآن أن التونسيين والمصريين سيطيحون بطغاة بلادهم؟

في حديقة الحرية، عصب حياة الاحتلال، يجتمع يومياً أكثر من خمسمائة إنسان (والعدد في تزايد) للنقاش، ولبحث وتنظيم ما يجب فعله إزاء نظامنا الفاشل الذي سمح لأربعمائة ثري أمريكي بامتلاك ثروة تناهز ما يملكه مائة وثمانون مليون أمريكي يرزحون في القاع.

ومن المدهش كيف نبت مهرجان الديموقراطية ذاتي التنظيم فوق تراب سادة الكوكب الذين يرقص على نغم أوتارهم كلا الحزبين السياسيين وكافة وسائل الإعلام الأمريكية. وكذلك كان مثيراً للدهشة أن قسم شرطة نيويورك الذي نشر مئات من عناصر الشرطة لمحاصرة المحتجين وترهيبهم، كان قادراً على اعتقالهم جميعاً وإفراغ بلازا الحرية خلال بضعة دقائق، ولكنه لم يفعل.

لأن الاعتداء على الجماهير المسالمة المحتشدة في ساحة عامة للمطالبة بديموقراطية حقيقية (اقتصادية لا مجرد ديموقراطية سياسية)، سيذكّر العالم كله بوحشية تعامل المستبدين مع شعوبهم المطالبة بالعدالة قبل أن يجرفهم الربيع العربي. وقد ارتدت مباشرة نتائج استخدام العنف على الدولة إثر مهاجمة الشرطة مظاهرة السبت الفائت التي انطلقت من حديقة الحرية وتضخم حجمها واستحوذت على اهتمام الإعلام بها.

وهكذا، نجح احتلال وول ستريت فعلياً بفضح إفلاس القوى المهيمنة: اقتصاداً وسياسة وإعلاماً وأمناً. وبإظهار عجزهم عن تقديم أي شيء إيجابي للإنسانية، ليس بسبب ما لم يقدموه للجنوب فقط، بل كذلك بسبب أن سعي تلك القوى لتحقيق أرباح سرمدية يعمق البؤس فارضاً آلاف الإجراءات التقشفية على شعوبهم.

وحتى الحلول التي يطرحونها ليست أكثر من مزاح وحشي، إذ يخبروننا بأن ما يسمى «قانون بافيت» (Buffett Rule) سيكون مؤلماً لدرجة التضحية بمخزون الكافيار في سقيفة الأثرياء، نتيجة زيادة الضرائب المقترحة!! في الوقت ذاته يتعين علينا نحن بقية الناس التضحية بالرعاية الصحية والغذاء والتعليم والعمل وربما بأرواحنا لأجل إشباع نهم رأس المال.

ولهذا السبب ينضم مزيد من الناس لاحتلال وول ستريت. ليخبرونا عن بيوتهم التي خسروها بعمليات الإفلاس، وعن أشهر من آلام البطالة أو العمل بالحد الأدنى من الرواتب، عن ثقل أعباء ديون الدراسة، أو عن الكفاح من أجل البقاء دون رعاية صحية. جيل كامل من الأمريكيين يحيا بلا أفق أو أمل في ظل نظام قيل لهم إنه جدير بالثقة، لكنه في الحقيقة لا يقدم لهم إلا «الرقص مع النجوم» أو ذر الرماد في العيون.

ورغم كل النعوت السلبية التي يوصف بها أبناء هذا الجيل، من كونهم نرجسيين لا مبالين طالحين، إلا أنهم يشقون لنا الدرب نحو مستقبل أفضل.

ولهذا السبب نحتاج جميعا للانخراط فيهم. ليس فقط من خلال ضغط أيقونة «أعجبني» على «الفيسبوك»، أو توقيع عريضة منشورة على موقع ما، أو إعادة تحميل الصور على «تويتر»، بل بالنزول إلى الساحة ذاتها حيث الإمكانيات الكامنة كبيرة. صحيح أنها صرخة بعيدة عن ميدان التحرير وحتى عن ويسكنسون، لكنها تشكل الآن نواة ثورة بمقدورها هز بنية السلطة الأمريكية مثلما قلبت حال العالم العربي.

بدلاً عما يقارب ألفي شخص يشاركون في الاعتصام يجب أن يكون هناك عشرات آلاف المحتجين ضد القطط السمان الراكبة في السيارات الفارهة وتحتسي أغلى أنواع الشمبانيا على حساب الأموال المنهوبة من أموال التعويض عن خسائر الأزمة المالية بينما، يموت الأمريكيون في الشوارع، بكل ما تحمله الجملة من معنى!

لكي نكون منصفين، يبدو المشهد في ساحة الحرية فوضوياً وعشوائياً، لكنه يتشكل كمختبر للإمكانيات والاحتمالات المفتوحة المجسدة لروعة الديموقراطية. فعلى النقيض من ثقافة العالم الأحادية، حيث تطوي الحياة السياسية صفحة كل أربعة أعوام، وتتحول الحياة الاجتماعية إلى حالة استهلاكية، وتنكمش الحياة الاقتصادية أكثر، يخلق احتلال وول ستريت خليطاً متنوعاً من الأفكار وأساليب التعبير والفنون.

وفيما يؤيد كثير من الناس احتلال الساحة إلا أنهم ما زالوا يترددون بالانضمام للحراك ويتسرعون بتوجيه النقد، بما يكفي لإدراك أن العقبة الأساسية أمام بناء حركة احتجاجية قوية ليست الشرطة أو رأس المال بقدر ما هو حالة يأسنا وهزلية حالنا. ولعل آراء أولئك الناس تأخذ ألوانها من مقالات صحيفة «نيويورك تايمز» التي تهزأ بالمتظاهرين وتسخر من رغباتهم وتطلعاتهم بكثير من النقد الخالي من أي معنى.

إنما ما الخطأ في ذلك؟ لن تنبت حركة مكتملة من العدم وحدها، لا بد من خلقها. ومن الذي يستطيع أن يحدد ما العمل بالضبط؟ لا يدور الأمر هنا عن الإطاحة بديكتاتور مستبد؛ بل يدور حديث بعض الناس عن إرادة الإطاحة بديكتاتورية الشركات العملاقة.

فيجري طرح الكثير من الأفكار المتطورة: إنهاء شخصنة الشركات، فرض الضرائب على مبيعات الأسهم والتبادلات المالية، تأميم البنوك، الرعاية الطبية للجميع، وظائف حكومية بتعويضات كاملة وصناديق تحفيز كينزية جدياً، رفع القيود المفروضة على تنظيم الحركة العمالية، السماح للمدن بتحويل المنازل المصادرة إلى مساكن شعبية.

ولكن كيف نتمكن من إبرام اتفاق واسع حول أي من هذه القضايا؟ إذا اكتفى المتظاهرون بالمجيء إلى الساحة مع مجموعة محددة مسبقاً، فمن الممكن أن يبقى الاتفاق على مطالب عليا محدوداً برغباتهم وإمكانياتهم فقط، أو يتوافقون على مطالب دنيا لا تختلف عن «قانون بافيت»، قابلة لأن يمتصها النظام الفاشل، ويتم بالتالي تقويض الحركة.

ولهذا يتعين بناء الحركة بالتوازي مع خوض النضال المشترك جنباً إلى جنب في النقاش وفي ممارسة الديموقراطية الجذرية فعلياً. تلك طريقتنا في إيجاد الحلول الإبداعية التي تستحق وصفها بالشرعية. وهو الأمر الجاري حدوثه الآن في وول ستريت. بالفكر النقدي والآراء والتضامن نغير العالم.

كم فرصة تسنح لك في الحياة لمشاهدة التاريخ مكشوفاً أمامك، لتشارك بفعالية في بناء مجتمع أفضل، لتجتمع مع آلاف الناس حيث تُمارس الديموقراطية الأصيلة واقعياً وليس وهمياً؟

لفترة طويلة من الزمن، تقيدت عقولنا بسلاسل الخوف والانقسام والعجز. الأمر الوحيد الذي تخشاه النخب كثيراً هو الصحوة، وها قد أتت لحظتها، وبمقدورنا التقاطها.

■■

اقتصاد أوروبا.. والخيار النووي

أعرب المحلل الاقتصادي المعروف «مارتن وولف» عن اعتقاده بأن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تعصف بالاتحاد الأوروبي قد تدفع بقادة الاتحاد إلى اللجوء إلى خيار طباعة مزيد من الأوراق النقدية رداً على إحجام الأسواق عن شراء السندات الحكومية للدول المأزومة، حسبما نقل موقع الجزيرة نت عن صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية.

وأضاف وولف وهو كبير الخبراء الاقتصاديين في الصحيفة الشهيرة أن الأوضاع الراهنة تدفع باتجاه تبني هذا الخيار رغم المحاذير المرتبطة به، إذ ينظر إليه بوصفه «خيارا نوويا» اقتصاديا، موضحا أن البديل لذلك سيكون ما سماه «عقدا مفقودا» (Lost Decade) من النمو الاقتصادي، في إشارة إلى توقف نمو الاقتصاد الياباني في عقد التسعينيات لعشر سنوات.

وقال وولف- الذي يعد أحد أكثر المعلقين الاقتصاديين تأثيرا في العالم- إن الأفق يحتشد بنذر ركود اقتصادي جديد في بريطانيا ودول أوروبية أخرى بعد أقل من أربع سنوات من «الركود العظيم» الذي هز العالم عام ٢٠٠٨.

وأضاف أنه إذا ما وقع هذا الركود، فسيكون كارثة محققة على ملايين العاملين الذين سيفقدون وظائفهم، وأولئك الباحثين عن فرص عمل، والطامحين في بناء مستقبل مشرق.

ويشير الكاتب إلى أن الخطر الأكبر لاقتصاد بريطانيا ودول القارة عموماً هو حدوث هبوط حاد في أسعار العقارات، وهو ما سيخلق مشكلات مالية عميقة للأسر والمصارف. ويضيف «في حال غرق اقتصاد القارة في ركود ثان، فستكون أولى ضحاياه الثقة الهشة في قطاع الأعمال التي لا تزال تقل بنسبة ٢٠٪ عن مستوياتها ما قبل الأزمة الراهنة».

وقال وولف إن وقوع ركود ثان في ظرف أربع سنوات سيحدث مشكلات هيكلية وسيكون أطول وأكثر كلفة (من حيث الإنتاج الضائع) من «الكساد العظيم» الذي ضرب الاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي، وستكون تأثيراته عميقة بما في ذلك بريطانيا التي لا يزال إجمالي ناتجها المحلي أقل مما كان عليه في الأزمة بنسبة ٤٪.

«ما المطلوب»؟ يتساءل الكاتب الذي يجيب بالقول إن «أول مهمة تنتظرنا هي التخلي عما يسميه عضو اللجنة السياسية النقدية الأوروبية آدم بوسن، «السياسة الانهزامية». بوسن يقول إن «التاريخ الاقتصادي الحديث يظهر لنا أن الحكومات عادة تعاجل حالات التباطؤ الاقتصادي بالتخلي سريعا عن برامج الحفز الاقتصادي، وهي أهم أدوات إنعاش الاقتصاد».

«ولهذا يصبح الحفاظ على ديمومة الطلب أمراً بالغ الحيوية. ومع بلوغ إجراءات التقشف الاقتصادية العامة ذروتها لتصل إلى مستويات «انتحارية»، ومع استنفاذ خيارات السياسات النقدية التقليدية، تصبح طباعة النقود (التيسير الكمي) خيارا محتوماً». ويقترح بوسن طبع ٥٠ مليار يورو، ثم ٧٥ مليارا، ومن ثم ١٠٠ مليار يورو».

ويمضي بوسن ليقترح خطوتين مبتكريتين لتعزيز العرض، إنشاء مصرف سلطة حكومية لتوفير القروض لقطاع الأعمال الصغيرة، ومؤسسة أخرى لتوريق القروض الخاصة بالمشاريع المتوسطة والصغيرة. ومن البدائل المقترحة بهذا الشأن، إنشاء مؤسسة أو وكالة جديدة تتحمل المخاطر المترتبة على إقراض المصارف للمشاريع المتوسطة والصغيرة. وعندها سيبدو ذلك الإجراء خيارا معقولا بوسع الحكومة أن تتبناه للتشجيع على إقراض قطاع الأعمال الصغيرة عوضا عن مجرد توفير الضمانات للمصارف فقط.

ويقول وولف إنه شخصيا يفضل خيار «الأموال المروحية» (وهو تعبير ابتدعه المنظر الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، في إشارة إلى طباعة النقد وضخها في الأسواق بكميات كبيرة)، بحيث تتاح هذه الأموال للجمهور على نطاق واسع عبر الحكومة. وبهذا توفر البنوك المركزية الأموال للحكومات، وتتحول إلى مصارف تجارية توفر القروض للمستثمرين.

غير أن البعض- يضيف الكاتب البريطاني- قد يجادل بالقول إن اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل الحكومات من شأنه أن يتسبب في حدوث تضخم في الأسعار. لكن الكاتب يقول إن هذا الاستنتاج خاطئ، فلا رابط مباشراً بين الأموال التي يضخها البنك المركزي والتضخم. التضخم لا يحدث إلا في حالة حدوث زيادة مفرطة ومزمنة على الطلب، فما دام البنك المركزي يحتفظ بحق وقف الطباعة (التيسير الكمي)، فلن يترتب على تلك السياسة أي مخاطر تذكر».

ويختم وولف بالقول إن الخطر الأكبر هو أن يستمر ضعف الطلب، وهو ما سيقود حتماً إلى إضعاف العرض وزيادة مستويات البطالة والفقر في البلاد ومفاقمة الدين العام، قائلاً إن «الخطر الداهم، باختصار، أن تتكرر التجربة اليابانية وتجد أوروبا نفسها أمام «عقد مفقود» من النمو الاقتصادي، علينا التحرك الآن لكي لا يحدث ذلك».

■■

احتجاجات عنيفة باليونان لرفض التقشف

اندلعت اشتباكات في شوارع العاصمة اليونانية أثينا بين قوات الشرطة وآلاف المحتجين على إجراءات التقشف الحكومية، بينما أغلقت المدارس وأصيبت حركة النقل بالقطارات والملاحة الجوية بالشلل بسبب الإضراب.

ورفع المتظاهرون لافتات ترفض خطط الحكومة التي تقول إنها ضرورية للحصول على الدعم الأوروبي لليونان في أزمة ديونها.

وقد وقعت الاشتباكات بعدما بدأت النقابات العمالية الكبرى إضراباً عاماً يوم الأربعاء لمدة ٢٤ ساعة احتجاجاً على الإجراءات التقشفية شارك فيه موظفو الطيران المدني والمراقبون الجويون مما أدى إلى إغلاق المجال الجوي وإجبار شركات الطيران على إلغاء جميع رحلاتها وتأجيلها لليوم التالي.

وتجمع آلاف من العاملين في الدولة والطلبة وأصحاب معاشات التقاعد بشكل سلمي ودقوا الطبول ورفعوا لافتات كتب عليها «امحوا الدين»، و«ينبغي أن يدفع الأثرياء»، وساروا إلى ميدان خارج البرلمان حيث يناقش أعضاؤه إجراء استفتاء بشأن التعامل مع الأزمة المالية.

يأتي ذلك بينما تتوقع أكبر نقابتين للعمال في البلاد انضمام مئات الآلاف للإضراب الذي لم يشارك به القطاع الخاص، وسط توقعات بالانضمام لإضراب عام أوسع نطاقا بعد أسبوعين.

يشار إلى أن أزمة الديون اليونانية تمثل تهديدا لقدرة منطقة اليورو على البقاء. وقد تفاقم الوضع بعد إعلان أثينا أنها لن تتمكن من تحقيق خفض العجز المستهدف للعام الجاري.

يذكر أنه وفي حزيران الماضي أصيب أكثر من مائة شخص في اشتباكات بين المحتجين والشرطة في ميدان سينداغما، في احتجاجات مماثلة.

● وكالات

متظاهرو «وول ستريت» يتوسعون ويحظون بدعم مطرد

أعلنت نقابات أمريكية عن دعمها لمتظاهري حملة «احتلوا وول ستريت» وقررت الانضمام إلى مظاهرات الأربعاء ٢٠١١/١٠/٥ في وسط مدينة نيويورك باتجاه الحي المالي. ونشرت الحملة على موقعها على الإنترنت، أسماء النقابات التي أعلنت دعمها بينها عدد كبير من النقابات في مدينة نيويورك، منها نقابة عمال السيارات ونقابة عمال النقل والإتحاد الموّحد للمعلمين ونقابة موظفي الكونغرس. وقالت الحملة: «إن هذه النقابات قررت الانضمام إلى المظاهرة المقررة في مدينة نيويورك، تضامناً مع (احتلوا وول ستريت) من ساحة (فولي) إلى الحي المالي حيث اختفت رواتب تقاعدهم واختفت صحتهم أيضاً»، وأضافت «معاً سنحتج على هذا الظلم الكبير وسنقف متضامنين مع عمالنا الصادقين».

وتضم النقابات في نيويورك مئات آلاف الأعضاء، وقال قادتها إن الشباب الذين يقفون وراء حملة (احتلوا وول ستريت) يتحدثون باسم غالبية الأميركيين المحبطين من الشركات والبنوك التي استفادت على ظهور الكادحين.

وأعلنت نقابة الممرضين في ماساشوستس أيضاً أن المئات من أعضائها سيشاركون في احتجاجات (احتلوا بوسطن) الأربعاء.

وتستمر المظاهرات ضمن حملة (احتلال وول ستريت) منذ ١٧ أيلول الماضي، ويسعى المتظاهرون إلى جذب الانتباه إلى ما يؤكدون ما أنه «السياسات غير المتوازنة في وول ستريت»، وانتقلت المظاهرات من نيويورك إلى مدن أميركية أخرى.

وانتشرت الدعوة إلى الاعتصام في وول ستريت على مواقع التواصل الاجتماعي منذ أشهر، مستلهمة التحرك من اعتصامات ميدان التحرير في القاهرة، وخيم المحتجين في مدريد المناوئين لأسلوب الحكومة في معالجة الأزمة الاقتصادية.

ودعت مؤسسة (أدباستز) الإعلامية التي تضم مفكرين وناشطين ينتقدون كافة جوانب حياة المجتمع الأميركي الحديث إلى تنفيذ الاعتصام، واعتبرت أن الهدف من الحملة هو أن يتدفق ٢٠ ألف شخص على مانهاتن السفلى بهدف احتلالها لعدة أشهر من خلال نصب خيم وإقامة مطابخ وحواجز سلمية..

في السياق ذاته ذكرت وكالة أنباء موسكو أنه وعلى الرغم من الاختلاف بين الاحتجاجين من حيث العدد والمطالب إلا أن السلطات والمؤسسات بدأت تأخذ تجمع مئات المحتجين في وول ستريت على محمل الجد مع امتداد حركتهم إلى مدن أخرى مثل لوس أنجلوس وبوسطن مرورا بشيكاغو، والذين انتفضوا بعد أشهر طويلة من مراقبة تطورات الثورات العربية حيث تواجه الولايات المتحدة منذ ثلاثة أسابيع احتجاجات لا علاقة لها بالخارج إنما تجسد احتجاجاً داخلياً على تبعات الأزمة الاقتصادية..

وبداية انتشر الناشطون في حديقة صغيرة في جنوب منهاتن قبل أكثر من أسبوعين احتجاجاً على أزمة الديون وتدخل الشركات الكبرى في تسيير السياسة في البلاد، واحتجاجاً على هيمنة مطلقة للمؤسسات المالية الكبرى ليس على اقتصاد الولايات المتحدة فحسب بل وعلى العالم بأكمله. ومن ثم انتقلت تظاهراتهم إلى جسر بروكلين وعلى الرغم من عمليات الاعتقال التي رافقت هذه الاحتجاجات نراها اليوم تمتد إلى مدن أميركية أخرى عدة.

وفي وسط مدينة لوس أنجلوس رفع المحتجون لافتات كتب عليها «نحن ٩٩ في المائة» و«هذه بلدنا وسنحتلها» وغيرها من اللافتات المناهضة لسياسات المصارف والمؤسسات المالية الكبرى والتي تقارن بين النازية والنظام المصرفي.

وعرف المحتجون عن أنفسهم أنهم ممثلو نقابات وحركات طلابية ومدرسون وأسر مستقلة وعاطلون عن العمل اجتمعوا في القلب النابض للنظام المالي، وول ستريت.

■■

منَّاع: المجلس الوطني لا يمثل المعارضة السورية

باريس – اتهم ناشط حقوقي وسياسي سوري المجلس الوطني السوري الذي تم إعلانه مؤخراً في مدينة اسطنبول التركية بأنه ممول من مؤسسات أمريكية، واعتبر أنه لا يمثل المعارضة ولا تركيبة مكونات المجتمع السوري، منتقداً الحملة الإعلامية الإقليمية ضد سورية من دول ديكتاتورية تقمع شعبها وتشارك في قمع الشعوب الأخرى مثل الانتفاضة في البحرين.

وقال المتحدث باسم الهيئة العربية لحقوق الإنسان هيثم مناع في تصريح خاص لقناة العالم الإخبارية الاثنين ٢٠١١/١٠/٠٤: إن المجلس الوطني السوري يمثل مجموعة من القوى والأطراف السورية معظمها في الخارج وأنه ذو لون إيديولوجي محدد هو اللون الإسلامي، معتبراً أن ذلك لا يتناسب مع حقيقة مكونات المجتمع السوري السياسية.

وأضاف مناع أنه ليس هناك أي بعد ديمقراطي في عملية انتخاب وتكوين المجلس الوطني حيث يضم أطرافاً متناقضة تضم من يريد التدخل العسكري الأجنبي الفوري ومن يدعو للتأجيل ومن يرفض ذلك البتة.

وأشار هذا الناشط السياسي والحقوقي السوري إلى أن برهان غليون وقبل أن يتولى رئاسة المجلس الوطني في اسطنبول كان مع المعارضة في الدوحة وقدم نفسه بصفته من هيئة التنسيق الوطنية وإعلان دمشق وقد تمت دعوته لاجتماع برلين لفرع المهجر لهيئة التنسيق الوطنية وقد وافق على ذلك مع المعارض نوار عاطفة لكنه بدل أن يكون في برلين كان في اسطنبول.

وأكد مناع أن هيئة التنسيق الوطنية لا تعتبر غليون الآن عضواً فيها لأنه لم يحضر ولم يتابع، ويسلك سلوكاً مختلفاً معها، حيث تناضل هيئة التنسيق سياسياً وفق قيم ومبادئ من أجل سورية ديمقراطية مدنية واضحة المعالم، وعهد واضح فوق دستوري للكرامة والحقوق.

وتابع مناع بأن ذلك يجب أن يحدد كل معالم الدولة السورية الديمقراطية الجديدة التي تؤكد حقوق الجميع خاصة الأقليات الدينية والقومية ومفهوم المواطنة والسيادة الوطنية وأن الجمهورية السورية الثانية ستكون حريصة على وحدة أراضيها والمساواة بين مواطنيها ومشاركة كل المواطنين في بناء المستقبل السوري، معتبراً أن هذا المشروع شرط واجب الوجوب لتوقيع أي اتفاق مع أي طرف آخر.

وحذر المتحدث باسم الهيئة العربية لحقوق الإنسان هيثم مناع من أن الجلوس باسم إسقاط النظام دون أي برنامج لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حالة ضياع وتخويف أكثر للأغلبية الصامتة في المجتمع السوري (..)

وشدد على أنه لا يمكن أن يستمر أي مجلس حتى نادي واشنطن السوري لشهر واحد بعقلية تدخل خارجي وتمويل من دول مشبوهة، معتبراً أن الشعب السوري اليوم في انتفاضته تم ضربه بضربات لم يتحملها شعب في القرن الواحد والعشرين وقد نادى البعض بما يسمى فليأت الشيطان لكنهم أقلية ويمكن أن يحملوا بمئتي دولار شعار عاش المجلس الوطني والمجلس السوري وليأت الشيطان وإسرائيل، لكن هؤلاء لا يمثلون شيئاً في الثورة السورية، معتبراً أن خيرة كوادر الانتفاضة هم في السجن الآن.

ونوه مناع إلى أن المسؤول من الناحية السياسية عن جرائم القتل (الرد فعلية) هو الخيار الأمني السلطوي، لكن لا يمكن إعفاء الأشخاص الذين يرتكبون هذه الجرائم من الناحية القانونية، مشيراً إلى أن أربع مؤسسات أمريكية مولت فكرة المجلس الانتقالي إضافة إلى بعض رجال الأعمال السوريين، حيث من المعروف أن المتحدثة باسم المجلس تعمل في هذه المؤسسات الأمريكية.

وحذر المتحدث باسم الهيئة العربية لحقوق الإنسان هيثم مناع مما وصفه بالهجمة على الثورة والثوار لتشويه صورتهم بتكوينات كالمجلس الانتقالي على أنها ممثلة للثوار وهي لا تمثل إلا نفسها، مشدداً على رفضه الدعوات من إعلام الدول العربية في الخليج للمشاركة في لقاءات حول سورية وذلك أن هناك آلاف المعتقلين يقبعون في سجونها، كما أنها تقمع انتفاضة البحرين، لذلك فإنهم يأتون من المعارضة السورية بمن يمجد السعودية ودول مجلس التعاون لأنها تدعمه.

وطالب مناع مؤسسة آفاز الأميركية والتي لها مكتب في بيروت بتقديم كشف عن المبلغ الذي قدمته لإنشاء المجلس الوطني وكذلك مؤسسة اندومنت فور دموكراسي ومؤسسة فورد فونديشن، مشيراً إلى أن المتحدثة باسم المجلس الوطني موظفة في هذه المؤسسة منذ عشر سنوات.

وتابع أن نادي واشنطن السوري أخذ حصة في المجلس الوطني أكثر من حصة قوى إعلان دمشق والإخوان المسلمين، مشيراً إلى أن الخارجية الفرنسية أكدت أنها لن تأخذ موقفاً من المجلس الانتقالي حيث تعلم أن القوى الأساسية لم تعد في المجلس.

واعتبر مناع أن المشكلة الأساسية هي أن مجموعة من الناس جاءت وجلست في اسطنبول وأصدرت مجلساً مسخاً وكان مهزلة، فجمع عزمي بشارة (نائب عربي سابق في الكنيست الإسرائيلي) في الدوحة المعارضة ودعاها إلى مناقشة مشاكلها، مشيراً إلى أن الجلسة مع بشارة ضمت ٢٥ شخصاً وقف ٣ منهم مع قيام مجلس وطني سوري هم احمد رمضان وعبيدة النحاس وعماد الدين الرشيد.

وأشار المتحدث باسم الهيئة العربية لحقوق الإنسان هيثم مناع إلى أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان كانت وراء متابعة قضايا الانتهاكات في سورية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتشكيل لجان التحقيق والمحكمة الجنائية ولم يكن في ذلك أي من أعضاء المجلس الوطني الذين يتنقلون من فندق خمس نجوم إلى آخر مماثل.

وأوضح مناع أن من يناضل فعلاً من أجل حماية الثورة والثوار والشعب هم مناضلون على الأرض من تنظيمات جديدة مثل ائتلاف شباب ثورة ١٤ آذار في درعا أو غيرها ومن تنسيقيات الفعل وليس الإعلام.

■■

نداء وتعليق على بيان المعارضة الوطنية السورية الأخير



◄ **أ.د. محمد أشرف البيومي**

(تبنى هذا النداء كل من اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية وحركة الديمقراطية الشعبية المصرية)

أعلنت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة في سورية قبولها الضمني للحوار المشروط مع السلطة، وأعلنت في بيانها الصادر في ١٧ سبتمبر أنه «لا يمكن تجاهل العمل السياسي من حيث المبدأ، إلا أن الحل السياسي لا يمكن أن يتحقق ما لم يتوقف الحل الأمني- العسكري ليفتح الطريق إلى مرحلة انتقالية تجري مصالحة تاريخية وتوفر الظروف والشروط الملائمة لبناء الدولة المدنية الديمقراطية البرلمانية التعددية».

ونحن بصفتنا جزء من الوطن العربي نعتبر أن مشاركتنا بالرأي فيما يدور من أحداث خطيرة بالوطن السوري ليست فقط من حقنا بل هي من صميم واجباتنا القومية كما لا نكترث إذا اعتبر البعض من النظام أو المعارضة أن هذه المشاركة تدخل في الشأن السوري.

نعتبر قبول البيان بالحوار المشروط خطوة إيجابية كما أننا نؤيد الهدف المشهود وهو إقامة دولة ديمقراطية تضمن كرامة المواطنين وإحداث تغيير جذري في وظيفة أجهزة الأمن بحيث تصبح وظيفتها المحافظة على أمن وكرامة المواطنين وليس إشاعة الخوف وإرهابهم. لكننا لا نفهم مطلقاً كيف أن البيان لا يؤكد على ضرورة تصحيح المسار الاقتصادي ولا على حتمية مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية خصوصاً وأن أعضاء بارزين بهيئة التنسيق هم من القيادات الناصرية!! (كان المطلب الأول لجمال عبد الناصر هو «القضاء على الاستعمار وأعوانه») وعلما بأن قوى الهيمنة تعمل جاهدة على اختزال مطالب الحراك الشعبي في الوطن العربي وقصرها على مطالب نيوليبرالية حول «الديمقراطية» وحسب تعبيراتهم «منع تجذيرها بحيث تلتزم «بالسلام» مع «إسرائيل» وبسياسات «اقتصاد السوق».

كنا نود أن يوضح البيان على ماهية رفض التدخل الأجنبي التي تهدر كرامة الوطن والمواطن معاً وتدين بوضوح المنادين بالتدخل الأجنبي الواقع بالفعل من تهديدات سياسية وحصار اقتصادي والتلويح بتدخل حلف الناتو وتزويد عناصر معينة بالسلاح والتليفونات الذكية والأجهزة الإلكترونية الأخرى والدعم المالي والإعلامي واللوجيستي المعلن. إن إغفال خطورة التدخل الأجنبي أو التردد في إدانته وفضحه هو لا شك جزء كبير من المشكلة خصوصاً بعد أن أصبح من الجلي مدى التدخل والتآمر الأوربي والأمريكي والصهيوني. انظر على سبيل المثال (والأمثلة عديدة) إلى حديث تسيبي لفني وزيرة الخارجية الصهيونية السابقة مع الصهيوني العتيد برنارد هنري ليفي (بطل التدخل المسلح في ليبيا بحجة حماية المدنيين الذين قتلت منهم الآلاف صواريخ الناتو) وسعيهما على التدخل العسكري في سورية. (شاهد الفيديو على موقع: http://www.youtube.com/watch?v=qYHV5qtCyC0)

لماذا لم يرفض البيان التهديدات الصريحة من قبل دوائر صنع القرار بالناتو والإدارة الأمريكية ويدينها بشدة؟ لماذا لم يدن رفع شعار «جمعة الحماية الدولية»؟ لقد أصبحت أبعاد التآمر على سورية الدولة والشعب واضحة من مصادر عديدة غربية فكيف ندين عنف السلطة ولا ندين العناصر المسلحة المخربة ونعتبرها مجرد رد فعل؟ إننا نسعى إلى وقف العنف من المتآمرين ومن النظام. هل ننتظر حتى يبدأ تنفيذ المؤامرة أم أن الالتزام الوطني يحتم العمل بكل جهد على سد الثغرات التي يستغلها متآمرو الداخل والخارج، كما يحتم الإصرار في نفس الوقت على التغيير الجذري والتحاور لإنجازه لمصلحة الشعب والوطن. إن واجب القيادة الملتزمة سواء من قبل المعارضة الوطنية أو النظام أن تتخذ المواقف الصعبة والحاسمة ودون تردد في هذه الأوقات الحرجة حتى وإن اتهم البعض المعارضة الوطنية بأن النظام قد احتواها وحتى إن اتهمت بعض الدوائر في السلطة بتراجع النظام واستسلامه لمطالب المعارضة. لقد بدأت هذه الاتهامات بالفعل من قبل المتآمرين إلى المعارضة الوطنية والرافضين للتغيير داخل النظام.

الواهمون يعتقدون أن بديلاً قومياً ديمقراطياً هو المنتظر رغم أن كل الدلائل والشواهد تؤكد أن البديل الأكثر احتمالاً هم أنفسهم الذين يطالبون بالتدخل الأجنبي والذين يستعدون لإقامة حكم مهادن وتابع للسيد الأجنبي وبغطاء ديني والذين استبدلوا اللون الأحمر بالأخضر في العلم السوري. لن يكون البديل القادم القيادات الوطنية التي ساهمت في البيان. إن البديل الذي تدفع به وتدعمه الإدارات الأمريكية والأوربية والرجعية العربية هو الجماعات التي طالما استغلت الدين للقفز على السلطة.

لا بد أن يقوم النظام بإصلاحات جوهرية في مجالات الديمقراطية وطبيعة أجهزة الأمن ومحاصرة الفساد وتغيير المسار الاقتصادي الذي أدى إلى إفقار الملايين من الشعب السوري ورفض السياسات الاستعمارية التي تصر عليها المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية المرتبطة بمشروع إعادة استعمار الوطن العربي واستدامة الهيمنة الصهيونية.

يجب أن يكون على رأس المطالب الوطنية الاستمرار في رفض المعاهدات الاستسلامية على نمط كامب دافيد بل أن يتحول النظام السوري من الممانعة إلى المقاومة، وليس فقط دعمه للمقاومة العربية رغم أن هذا الدعم هو السبب الحقيقي لتربص الإمبريالية بالنظام السوري وليس بالتأكيد عدم ديمقراطيته. انظر إلى تقرير مجلة «تايم» الأمريكية في ٢٨ مارس ٢٠٠٣ المعنون «سورية المحطة التالية؟» فبعد احتلال العراق كان التخطيط هو احتلال سورية لولا المقاومة العراقية للباسلة. انظر الفيديو على الموقع: http://www.informationclearinghouse.info/article29129.htm والذي يتحدث فيه عام ٢٠٠٧ ويسلي كلارك القائد السابق لحلف الناتو عن التخطيط السابق لاحتلال سورية ودول «مارقة» أخرى. لم تكن هناك إدلب أو درعا أو جسر الشغور ولم يكن قد مضى على حكم بشار الأسد إلا ثلاثة أعوام!!

أليس واضحاً تماماً أن الدفع في اتجاه الإصلاح الجذري والإصرار عليه هو أفضل السبل المتاحة؟ أما الاستسلام للمشروع الاستعماري الرجعي لإسقاط النظام مهما اختلفنا معه فهو متناقض تماماً مع مستقبل سورية المناضلة ومن ثم مستقبل الأمة العربية كلها. نتساءل من هم الداعون لإسقاط النظام منذ سنوات عديدة؟ الإدارة الأمريكية والعديد من الدول الأوربية وأجهزتها المخابراتية ومؤسساتها العسكرية وشخصيات مثل برنارد هنري ليفي الصهيوني العتيد. من الذي يمكن أن يقبل بهذه الصحبة ويقبل بشعارها المعلن بضرورة إسقاط النظام؟؟؟ اللهم إلا إذا أصبحت هذه القوى فجأة قوى تسعى لنصرة العرب وضمان حريتهم ورخائهم!!!

إن مقياس الإخلاص للوطن العربي أصبح واضحاً تماماً وهو العمل بكل ما أوتينا من قوة لإخراج الوطن السوري من محنته الخطيرة ومن فخ التآمر الإمبريالي والصهيوني والرجعي العربي والإصرار على الإصلاح الجذري الذي يخدم الشعب (وليس حفنة من أصحاب البلايين) ويحمي كرامة الوطن والمواطن.

نعم لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين... نعم للتظاهر السلمي... نعم لمرحلة انتقالية توفر الظروف والشروط لبناء دولة مدنية ديمقراطية.. نعم للوحدة الوطنية كما جاء بالبيان.

ونضيف لا لاستخدام السلطة للعنف إلا في حالات الدفاع عن النفس وحماية المدنيين... نعم لدولة مناوئة للاستعمار والصهيونية والرجعية منتهجة اقتصاداً يوفر معيشة كريمة لكل الشعب... نعم لحوار جاد بعيد عن المماطلة. نعم لمرحلة انتقالية تحكمها جبهة وطنية ديمقراطية شعبية من القوى المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية.. نعم لتوفير الظروف المناسبة لانسحاب الجيش... لا للشعارات المغرضة المتناغمة مع المخططات المعادية للشعوب... نعم للوحدة الوطنية.

من الطبيعي أن يتهم كل من يتفق ويؤيد نداءنا هذا باتهامات عديدة ولكن هذا ثمن ضئيل مقابل محاولة إنقاذ الوطن بالإفصاح عن رأي صادق ومستقل. وفي نهاية الأمر الشعوب ستحاسب إن لم يكن الآن فغداً.

القاهرة ٢٥ سبتمبر

● **عن «كنعان» الالكترونية**

«قطر تغذي عدم الاستقرار في ليبيا»..



نشرت صحيفة «ذي غارديان» البريطانية تقريرا لمراسلها في طرابلس ينقل فيه عن عدد من الدبلوماسيين الغربيين في العاصمة الليبية قلقهم مما يصفونه بتمويل قطر للتوتر وعدم الاستقرار في ليبيا بعد القذافي. ويتهم الدبلوماسيون الغربيون الدولة الخليجية الصغيرة بالتدخل في شؤون سيادية ليبية.

وتأتي الاتهامات، حسب هيئة الإذاعة البريطانية BBC، في وقت يتزايد فيه القلق في صفوف المجلس الوطني الانتقالي من إنفاذ قطر أجندتها الخاصة ما بعد الحرب دون أي اعتبار لجهود إعادة الاستقرار السياسي للبلاد.

وكانت قطر في مقدمة الداعمين لمناوئي القذافي بالسلاح والعتاد، كما شاركت طائراتها في عمليات الناتو في ليبيا ضد نظام القذافي. ويقول مراسل ذي غارديان ان المخاوف تتصاعد من تجاوز قطر ما يوصف بأنه إستراتيجية متفق عليها دوليا لمساعدة الليبيين وتقدم الدعم المباشر لأفراد وجماعات تسهم في استمرار عدم الاستقرار السياسي.

وينقل المراسل عن دبلوماسي رفيع المستوى قوله: «قطر لا تحترم (الاتفاقات)، وهناك شعور بأنها تتجاوز سيادة البلاد». ويقول المراسل إن كل القوى ذات المصلحة في ليبيا، بما فيها أمريكا وبريطانيا وفرنسا، لها أجنداتها إلا أن أحد الدبلوماسيين يقول: «هناك شعور بأن قطر تقدم المال والدعم لأشخاص بعينهم». فبدلا من دعم المجلس الوطني الانتقالي، تدعم قطر رئيس المجلس العسكري للعاصمة، الإسلامي عبد الحكيم بلحاج.

وتلقي قطر بثقلها وراء عدة شخصيات مثل الشيخ علي الصلابي، المقيم في الدوحة وعلى علاقة وثيقة ببلحاج. وهناك توتر بين الصلابي ورئيس وزراء حكومة الانتقالي محمود جبريل الذي يتهمه الصلابي بأنه «طاغية في طور الإعداد». ■■

فيتو مزدوج يعرقل الضربة العسكرية المباشرة على سورية



فشلت الدول الغربية في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي حول سورية حيث استخدمت روسيا والصين حق النقض «الفيتو» ضد مشروع القرار الأوربي خلال جلسة ليلة الأربعاء للتصويت على المشروع كما امتنعت أربع دول عن التصويت عليه هي لبنان والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل.

وقال المندوب الروسي فيتالي تشوركين في كلمته أمام المجلس.. إن نتيجة تصويت اليوم ليست قضية قبول الكلمات والصياغة بل هي اختلاف في الأساليب والنظرة السياسية وقد قام الوفد الروسي منذ البداية بجهود كبيرة للتوصل إلى رد فعل إيجابي من المجلس حول الأحداث التي تحصل في سورية وظهرت بدايات هذا الرد على شكل بيان رئاسي في الثالث من آب الماضي.

وأضاف تشوركين.. بناء على ذلك الأسلوب حددنا مع زملائنا الصينيين مشروع قرار وضعنا فيه بعض التغييرات بالتزامن مع تطور الأحداث وأخذنا بعين الاعتبار أفكار بعض زملائنا.. وهنا نود أن نشكر الدول التي دعمت نصنا.. ومن المهم جداً انه في النص الذي وضعته روسيا والصين أنه تضمن إشارة للسيادة الوطنية وعدم التدخل في سورية ولاسيما التدخل العسكري مع الدعوة إلى الابتعاد عن المصادمات وإلى حوار متوازن لأجل تحقيق السلام المدني والمصالحة الوطنية وتحقيق الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

وأكد مندوب روسيا أن رفض مشروع القرار اليوم كان على أساس فلسفة مختلفة ولا يمكن أن نوافق على مثل هذا النص لأنه من غير المقبول التهديد بوضع إنذار لتوجيه عقوبات ضد السلطات السورية وهذا الأسلوب يتعارض مع حل النزاعات على أساس الحوار.. ومطالبنا بعدم قبول التدخل العسكري لم تؤخذ بعين الاعتبار موضحاً أن الصياغة الحالية لمشروع القرار قد تؤدي إلى حصول تطرف بناء على بعض تصريحات السياسيين وذلك يمكن أن يؤدي إلى نزاع وحرب واسعة في سورية وعدم استقرار في المنطقة الأمر الذي سيكون له تأثيرات سيئة على الوضع في الشرق الأوسط.

وأوضح تشوركين أنه لا يمكن دراسة الوضع في سورية في مجلس الأمن بمعزل عن الخبرة والتجربة الليبية وخاصة أن المجتمع الدولي يشعر بقلق شديد من التصريحات المتعلقة بقرارات مجلس الأمن حول ليبيا وتفسير الناتو للتدخل فيها لافتا إلى أن كيفية تطبيق القرارات مهمة جدا ولاسيما أن قرارات مجلس الأمن تم تغييرها وحرفها عن طريقها وتحولت إلى حرب شاملة ونتائج كارثية على الصعيد الإنساني والاقتصادي والسياسي في ليبيا حيث تحول وضع حظر الطيران إلى قصف للمنشآت النفطية ومحطات التلفزيون والمنشآت المدنية كما تحول الحظر على الأسلحة إلى حصار بحري إضافة إلى حصار إنساني واليوم لدينا مأساة في ليبيا.

وقال المندوب الروسي.. فيما يتعلق بسورية نعتقد أنه من غير المقبول حصول أعمال عنف ونرفض الضغوط المبذولة على المحتجين المسالمين إلا أن هذه المأساة ليست فقط بسبب السلطات، فقد أظهرت الأحداث الماضية أن المعارضة لا تخفي تطرفها وهي تأمل بان تحصل على رعاية الأجانب لنشاطاتها وأعمالها الخارجة على القانون كما أن المجموعات المسلحة قامت بدعم من المهربين ومن جهات أخرى بعمليات قتل وتهديد الناس.

وأكد المندوب الروسي أن أفضل طريقة للخروج من الأزمة في سورية هي رفض الاستفزازات وجمع كل الأطراف المسؤولة في المجتمع الدولي لجلب الأطراف المعنية في سورية للتوصل إلى حوار سوري- سوري.

وأضاف تشوركين.. ليس هناك بديل عن الحوار وأن روسيا تواصل اتصالاتها مع دمشق وتدعو السلطات السورية إلى الإسراع في إجراء التغييرات ولا بد من إطلاق سراح الأشخاص المعتقلين أثناء هذه الاحتجاجات الذين لم يرتكبوا أي أعمال إجرامية وإجراء حوار مع المعارضة السورية التي ينبغي عليها أن تقبل دعوة القيادة للدخول في مناقشات حول القوانين الصادرة مؤخراً مبيناً أن روسيا ستستمر في العمل من أجل تحقيق الاستقرار في سورية من خلال حوار شامل بين القيادة السورية والمعارضة بناء على الصيغة أو مشروع القرار الصيني الروسي الذي يدعو إلى حل المشكلة.

من جهته دعا مندوب الصين «لي باو دونغ» في كلمته كل الأطراف في سورية إلى نبذ كل أنواع العنف معرباً عن أمله في أن تقوم القيادة السورية بتطبيق التزاماتها بإجراء الإصلاحات بأسرع وقت ممكن وأن يقوم المجتمع الدولي بتقديم مساعدة بناءة لتسهيل إنجاز هذه الأهداف مع ضمان الاحترام الكامل لسيادة واستقلال سورية.

واعتبر لي باو دونغ أن العقوبات أو التهديد بها لا يحل الأزمة بل يعقدها أكثر وعلى المجتمع الدولي تقديم الاحترام الكامل لسيادة واستقلال سورية.

وأشار المندوب الصيني إلى أن إجراءات مجلس الأمن حول موضوع سورية يجب أن تسهم في تخفيف التوتر ونزع فتيل الخلافات بين الأطراف المعنية وتحقيق حوار سياسي الأمر الذي من شأنه الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط مؤكداً ضرورة أن تتوافق هذه الإجراءات مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولاسيما أن هذا المبدأ يؤثر في أمن الدول النامية وبقائها وخاصة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا من المبادئ المهمة جدا للسلام والاستقرار في العالم بشكل عام.

ولفت مندوب الصين إلى أن بلاده قامت بجهود بناءة بالمشاركة في المشاورات الخاصة بمشروع القرار موضحاً أن مجلس الأمن في الوقت الحالي أمامه مشروعا قرارين.. أحدهما تدعمه الصين لأنه يدعو إلى احترام سيادة سورية وحل الأزمة فيها عن طريق الحوار السياسي أما مشروع القرار الثاني فيركز فقط على بذل الضغوط على سورية ويهدد بفرض عقوبات عليها وهذا أمر لا يساعد على تسهيل تخفيف التوتر في سورية ولذلك صوتت الصين ضد هذا القرار مضيفاً أنه بالنسبة للظروف الحالية فإن العقوبات أو التهديد بفرضها سيعقد الوضع بشكل أكبر ولكن ومع الأسف وبشكل مثير لخيبة الأمل نجد أن هذا القلق لم يلق انتباها جيداً من رعاة هذا المشروع.

من ناحيتها عبرت مندوبة الولايات المتحدة عن خيبة أملها من فشل مجلس الأمن الدولي في تبني القرار حول سورية.

■■

خطة تشمل إقامة قاعدة سرية أمريكية جديدة في السعودية

توسيع شبكة قواعد الطائرات دون طيار لقصف الصومال واليمن

◄ جيم لوب

قررت إدارة الرئيس باراك أوباما توسيع شبكة قواعد إطلاق طائرات دون طيار للقصف ضد الإرهابيين المشتبه بهم في الصومال واليمن، حسب تقارير نشرتها صحيفتان رئيسيتان في الولايات المتحدة استنادا في جزء منها إلى برقيات دبلوماسية أمريكية جديدة نشرتها «ويكيليكس» مؤخراً.

فقد ذكرت صحيفة واشنطن بوست في ٢٢ أيلول أن الجيش الأمريكي أطلق طائرات دون طيار على الصومال واليمن من قاعدة في جيبوتي، كما أنه يخطط لبناء قاعدة ثانية في أثيوبيا.

وأفادت واشنطن بوست وجريدة وول ستريت جورنال أن الجيش الأمريكي سبق وأن استخدم قاعدة في سيشيل أيضاً لإطلاق طائرات استطلاع دون طيار، وأن القاعدة ستأوي الآن أيضا طائرات دون طيار قادرة على التحليق بحمولتها المسلحة القاتلة على مدى أكثر من ١٥٠٠ كلم وهي المسافة التي تفصل بين هذه الجزيرة الواقعة في المحيط الهندي وبين الصومال والبر الأفريقي ذهاباً وإياباً.

كذلك فمن المقدر أن تشمل «كوكبة» الطائرات من دون طيار أيضاً قاعدة سرية جديدة لوكالة الاستخبارات المركزية، سبق وأن أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستقام في مكان ما في شبه الجزيرة العربية هذا العام.

وسوف تقام هذه القاعدة في المملكة العربية السعودية، وفقا لما نقلته FoxNews.com عن «مسؤول عسكري أمريكي كبير» دون الكشف عن هويته. وقال المسؤول أن «العمليات في السعودية هي التوسع الجديد الوحيد لهذه الخطة» في إشارة إلى خطة تعزيز شبكة الطائرات دون طيار في المنطقة.

«أما البقية (القواعد ذات الصلة) فهي تعمل منذ أكثر من سنة عندما أدركنا منذ زمن بعيد مدى خطورة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» وفقا للأقوال المنقولة عن المسؤول وفي إشارة إلى أن فرعاً تابعاً لها في اليمن بحسب التصريحات الأخيرة لمسؤولي المخابرات الأمريكية، قد عزز الروابط مع حركة الشباب، أي الحركة الصومالية التي تزعم واشنطن أن لها أيضاً علاقات بتنظيم القاعدة.

وقد اتصلت وكالة انتر بريس سيرفس بالمكتب الإعلامي في البنتاغون للحصول على تأكيد بأن المملكة العربية السعودية تأوي القاعدة الجديدة، ولكن دون جدوى.

لكن تشاز فريمان السفير الأمريكي السابق في الرياض الذي احتفظ بعلاقات جيدة مع الحكومة السعودية، قال إن التقرير المذكور «معقول جداً» نظراً إلى التعاون «الوثيق والقوي» في مجال مكافحة الإرهاب بين الولايات المتحدة والسعودية وقربها الجغرافي من اليمن.

ومن الجدير بالذكر أن التقارير المفيدة عن خطة الولايات المتحدة لتعزيز شبكة قواعد إطلاق الطائرات دون طيار في المنطقة، تأتي وسط جدل كبير حول الاستخدام المتزايد من إدارة الرئيس باراك أوباما للطائرات المسلحة دون طيار المعروفة باسم «بريديتور» (المفترسة) وكذلك تلك ذات المدى الأطول Reapers في حملة مكافحة الإرهاب.

ويشار إلى وكالة المخابرات الأمريكية قد كثفت بمعدل كبير في باكستان حملة القصف بطائرات دون طيار من جانب واحد- إلى نحو ٢٠٠ عملية قصف- ضد أهداف «ذات قيمة عالية» للقاعدة وطالبان، وذلك في السنتين الأوليين من إدارة أوباما، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع مشاعر العداء للولايات المتحدة.

وبين استطلاع أجراه مركز بيو الأمريكي للأبحاث مؤخراً في باكستان حيث تبلغ نسبة العداء لأميركا أعلى مستوى على الإطلاق، أن غالبية ساحقة بنسبة ٩٧ في المئة من المشاركين في الاستطلاع ينظرون نظرة سلبية إلى هجمات الطائرات الأمريكية دون طيار.

● (آي بي إس)

نجاد: الدرع الصاروخي الذي سينشر في تركيا يهدف لحماية «إسرائيل»

انتقد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تركيا لاستضافتها نظام رادار للإنذار المبكر قائلاً: «إن الهدف منه هو حماية إسرائيل».

وأعلنت حكومتا تركيا والولايات المتحدة الشهر الماضي أن نظام الرادار سيساعد على رصد أي تهديدات صاروخية آتية من خارج أوروبا بما في ذلك التهديدات الإيرانية المحتملة، وسيبدأ تشغيل النظام الذي توفره الولايات المتحدة في وقت لاحق من العام.

وقال الرئيس الإيراني في مقابلة تلفزيونية «هذا النظام الراداري الهدف الرئيسي له هو الدفاع عن النظام الصهيوني، يريدون التأكد من ألا تصل صواريخنا إلى الأراضي المحتلة إذا ما تحركوا يوماً عسكرياً ضد إيران».

وأضاف نجاد «أبلغنا أصدقاءنا الأتراك انه ليس من الصواب إعطاء هذا التصريح وأن هذا ليس من مصلحتهم... لكن مثل هذا النظام الراداري لن يحول دون سقوط النظام الصهيوني».

وأصبحت تركيا صاحبة ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي من اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط، ويدفعها إلى ذلك اقتصادها المزدهر وهي تسعى لتعزيز روابطها مع دول إسلامية في منطقة الشرق الأوسط مثل إيران.

وتخوض واشنطن وحلفاؤها مواجهة مع إيران حول برنامجها النووي المزعوم والمثير للجدل، ولم تستبعد الولايات المتحدة و«إسرائيل» التي ترفض طهران الاعتراف بها توجيه ضربة عسكرية لإيران إذا لم تنجح الجهود الدبلوماسية في منعها من امتلاك أسلحة نووية.

وكان المسؤولون الإيرانيون قد أعلنوا من قبل أن الصواريخ الإيرانية الصنع يمكن أن تصل إلى «إسرائيل» والقواعد الأمريكية في الخليج.

وتقول إيران إن ردها على أي هجوم عسكري تتعرض له البلاد سيكون «مؤلما».

وتعد مناهضة «إسرائيل» من أعمدة السياسة في إيران حيث اعتاد الرئيس الإيراني على أن يشن في خطبه هجوماً حاداً عليها، حسب وكالة رويترز التي أوردت النبأ.

■■

عاد ليئد الثورة..

◄ جبران الجابر

عاد الرئيس اليمني بعد أن أنقذت السعودية حياته وأزالت التشويهات عن وجهه وصدره وعمقت التشويهات السياسية في دماغه، وكان كل ذلك بمتابعة أميركية على الصعيدين الطبي والسياسي.

قبل أن تهبط الطائرة على أرض اليمن كانت الدبابات والمدافع والطائرات تقصف ساحات وميادين المتظاهرين وأماكن تجمعات قبلية وكان ضحايا استقباله قرابة خمسين شهيداً، فما هي حقائق الأمور في اليمن؟!

الولايات المتحدة الأميركية تنصلت ظاهرياً من الساحة اليمنية واكتفت بترداد عبارة «نقل السلطة»، وكان ذلك دلالة على اهتمامها بأن تحافظ اليمن على السياسات التي أتبعها علي عبد الله صالح والمعروفة بالتنسيق العسكري والأمني تحت حجة محاربة الإرهاب، وتغلغلت في الجيش اليمني وفي أطر المستويات السياسية العليا، وتخشى إدارة أوباما من الثورة اليمنية وأفاقها وتأثيراتها على منطقة الخليج. ورغم أن الثورة اجتازت أشهراً إلا أنها حافظت على طابعها السلمي وبذلك أربكت الخطط المعادية للشعب اليمني وأحبطت المحاولات المتتالية التي سلكها علي عبد الله صالح لتحويل الوضع إلى حرب أهلية مدمرة.

إن سياسات الولايات المتحدة أخفت في طياتها خطط تحويل اليمن إلى قاعدة عسكرية وأنجزت في ذلك خطوات استراتيجية عبر اتفاقات غير معلنة وأصبحت طائراتها حرة في الأجواء اليمنية.

لاذت الولايات المتحدة وراء دور للسعودية ومجلس التعاون الخليجي لمعالجة الوضع في اليمن، وفي الوقت نفسه جرى اتفاق على الخطوات التي من شأنها الحفاظ على السلطة اليمنية ودورها ومهامها، إذا تطورت الأمور وجعلت تنحية علي عبد الله صالح ضرورة لا مفر منها. وكانت السعودية الأكثر انسجاماً مع تلك الخطة فكانت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي التي أحبطها علي عبد الله صالح برفضه توقيعها، وقد طرح ذلك تساؤلاً هاماً كيف لرئيس اليمن أن يحبط تلك المبادرة لو أن السعودية جادة في تنحيته الفورية.

إن إدارة أوباما فهمت أن المبادرة لاستهلاك الوقت عل ذلك ينشر اليأس في صفوف الثوار اليمنيين ويمنح المملكة السعودية وقتاً إضافياً للتأثير على القبائل التي دعمت الثورة، ويعيد «التوازن» للشارع اليمني. إن السعودية تريد نقل الملك إلى نجل الرئيس اليمني فهو المعد لمتابعة المهام والحفاظ على العلاقات الإقليمية والدولية التي التزم بها الرئيس اليمني، إلا أن المناخ الذي وطدته الثورة في الوعي الشعبي يرفض ذلك وقد عبر الثوار عن حقيقة الأمر عندما رفعوا شعارات واضحة ترفض وصاية السعودية على اليمن وثورته.

إن تعقيدات الوضع وارتقاء الثورة وطنياً وضعت السياسة الأميركية والسعودية في مأزق كبير، وأصبحت الثورة مثالاً على نفاق الأميركي الذي يتخذ زوراً وبهتاناً، رداء دعم الثورات الديمقراطية والحرية والعدالة، وإنهاء الحكم الدكتاتوري بتركيبته العائلية قبل كل شيء، ومساراته القبلية أيضاً.

أما السعودية فليس من جهد ضروري للبرهنة على عدائها للثورات ولكل القوى الديمقراطية الوطنية. أليس تصعيد الوضع في اليمن بعد عودة الرئيس اليمني مباشرة هو المؤشر الملموس على حقيقة أن السعودية وإدارة أوباما وصلتا إلى مرحلة تريان فيها أن التصعيد ومواجهة الثورة بالسلاح أصبح الباب الوحيد الذي ينبغي ولوجه لإحباط الثورة وفرض الوريث رئيساً على اليمن تحت عنوان تلبية مطالب الثورة.

مازال شباب الثورة ومادتها وقواها السياسية يقفون على أرضية سلمية الثورة وخارج المدن الكبرى مثل صنعاء وتعز وغيرها يضطر رجال القبائل للدفاع عن أنفسهم وبيوتهم وأطفالهم ونسائهم.

ولا يبخل الرئيس اليمني باستمرار رفع لافتة الدستور، ويعلن أن الفراغ الدستوري سيؤدي للفوضى، وأنه لن يترشح في الانتخابات القادمة، وكل ذلك حيلة مفضوحة وخديعة «دستورية»، ترمي إلى أن تجرى الانتخابات القادمة على إيقاعات الانتخابات السابقة ووفق خططها وآلياتها وذلك هو ما تريده الولايات المتحدة والسعودية، هكذا فالرئيس اليمني هو من صاغ الدستور ويريد لليمنيين أن يأخذوا به بقوة السلاح وتحت وابل قذائف الدبابات والمدافع والطائرات.

إن سلمية الثورة لم تكن مطلوبة من تلك القوى بما فيها السعودية والولايات المتحدة. إن يمنا ضعيفا إثر تصعيد المعارك يؤدي ليمن محبط تنهكه الانقسامات الاجتماعية وتتوطد في جسده التشققات القبلية ويصعب عندها تضميد الجراح، وتتكون مناخات التدخل في شؤونه الداخلية من السعودية والولايات المتحدة، ناهيك عن أنهم يرون في تلك المناخات خير سبيل لوأد الثورة اليمنية وتهميش قواها إن لم يكن الانقضاض عليها كما فعل علي عبد الله صالح في مراحل قديمة حيث أوقف الشمال ضد الجنوب تحت مزية أنه يريد يمناً ديمقراطياً وطنياً، فانتهت دكتاتوريته إلى يمن ترتع به المخابرات الأميركية والسعودية وتتحول السلطة إلى الدكتاتورية المعادية لمصالح الشعب باسره.

إن الشعب اليمني يتابع ثورته السلمية وتزداد عزلة النظام وينكشف دور السعودية والولايات المتحدة، ويطمئن رئيس اليمن إلى موقف الدول الإمبريالية. وقد قطعت الثورة أصعب المراحل ولم تعد مدافع ودبابات علي عبد الله صالح قادرة على تغير مسارات الثورة أو إحباط أهدافها. ■■

خلفية حركة الاحتجاجات في سورية..

الأزمة القائمة.. والأبعاد والدلالات والتّحالفات التي سبقتها

◄ محمد جمال باروت



تشترك الحركات الاحتجاجية التي دشّنها المشهد التونسي بين أواخر العام ٢٠١٠ ومطالع العام ٢٠١١ في ردّة الفعل على سياسات إعادة الهيكلة والخصخصة في الثمانينيات (تظاهرات الأردن في العام ١٩٨٩، وتظاهرات الجزائر والمغرب وتركيا في العام ١٩٩٠)، بينما تختلف عنها في بروز مطالب الديمقراطية وحقوق المواطن، ودمجها بشكل عضوي بالمطالب الاجتماعية بما يمكن تكثيفه تحت اسم الحقوق الاجتماعية والسياسيّة للمواطن.

إطار تاريخي قريب

لقد أفضت حركة الاحتجاجات الأولى إلى انتزاع تنازلات سياسية ذات طابع انفتاحي ديمقراطي من النّظم العربية الحاكمة التيً واجهها اندلاع هذه الحركات. وتمثّلت هذه التنازلات في توسيع رقعة استواء الملعب السياسي. وحتى نهاية العام ١٩٩٢ كانت الكويت واليمن وتونس والجزائر وسورية قد أجرت انتخابات نيابيةً، كما شكل أمير البحرين مجلساً استشارياً، وعمّ حراكً المثقفين ولا سيّما «حركة الحقوق الشّرعية» أوساط الفئات الوسطى في المملكة العربية السعودية. وترافقت هذه الحركات الاجتماعية مع عملية تغيّر العالم، وإطلاق آليّة عولمته بعد نهاية الحرب الباردة. وفي هذه الفترة انهارت المنظومة السوفياتية ثم انهار النّظام السوفياتي نفسه، ووقعت حرب الخليج الثانية.

كانت وضعية سورية في هذا السياق وضعية دولة خرجت للتوّ، بفضل حرب الخليج الثانية، من العزلة الإقليمية العَربية والدولية، واستعادت مكانتها كدولة إقليمية، كما تحوّل نظام الحكم الذي كان مهدّداً بمحاولة التطويق منَ الداخل في آذار ١٩٨٩ بفعل التحالف بين ياسر عرفات وميشال عون والمعارضة السورية في الخارج، ومن خلفهم العراق إلى نظام قويّ بعد إحباط القيادة الداخلية للتجمع الوطني الديمقراطي مؤامرة «مؤتمر جنيف» (آذار ١٩٨٩) بسحب الشرعيّة عنها، وإسقاطها سياسياً جراء افتتاحيّة في نشرة التجمع.

اقتصرت حدود إصلاحات الرئيس حافظ الأسد السياسية على الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين السياسيّين، وانتخاب مجلس شعب في أيار ١٩٩٠ وزيادة عدد مقاعده من ١٩٥ إلى ٢٥٠ مقعداً لتوسيع تمثيل المستقلين الذين نالوا ثلث المقاعد تقريباً، بينما خصّص للبعث ١٣٧ مقعداً، و٣١ مقعداً لحلفائه الجبهويين (جبهة حزب الواحد والنصف). ويمكن تمييز المجموعات الفرعية التالية في مجموعة المستقلّين: صناعيّون ورجال أعمال تمّ تيسّر وصولهم كتعويض مطالبهم بتأليف حزب للفاعليات الاقتصادية، وممثلو الأكراد القريبون من حزب العمّال الكردستاني (PKK) الذي كان متحالفاً مع السلطة، ووجهاء تقليديون، وبعض النخب المهنية المدينية الحديثة، وبعض النّخب العلمائية المستقلة نسبياً لكنها مسايرة للنظام أو قابلة للعمل في إطار قواعد لعبته(٢٩). ثم أصدر الأسد قانون تشجيع الاستثمار في العام ١٩٩١ الذي شكّل نقطة دفع كبيرة للقطاع الخاصّ للتوسّع، ونهاية «عصر التأميم». عبّرت عمّلية زيّادة عدد أعضاء مجلس الشعب عن توسيع مسرح اللعبة السياسية التي تتمّ بكاملها في إطار القواعد العامّة للنّظام السياسي القائمة على الاستيعاب، أكثر ممّا عبّرت عن تحويله إلى «برلمان» بالمعنى الدّيمقراطي. فالنّظام الدستوري السوري يقوم، من وجهة نظر القانون الدستوري، على الفصل بين الوظيفتين: السّياسية (تتولاّها القيادة القطرية بحسب المادّة الثامنة من الدستور التي تنصّ على أنّ حزب البعث العربي الاشتراكي هو قائد الدولة والمجتمع)، والإدارية (مجلس الوزراء كتجسيد للهيئة التنفيذيّة العليا)، وعلى «التفريق» بين السّلطات وليس على «الفصل» بينها.

باستثناء العام ١٩٩٧ الذي أنجز فيه الأسد اتّفاق مبادئ مع جماعة الإخوان المسلمين يتضمّن عودة الجماعة إلى سورية، وتمثيلها بحزب إسلامي ينضمّ إلى الجبهة، أحبطته أجهزته السياسية والأمنية، لم تشهد التّسعينيات أيّة محاولة للانفتاح السياسي. وبعد انتقال السّلطة في العام ٢٠٠٠ كانت هناك فرصة سانحة لتوسيع الإطار السياسي المؤسسي، لكنها هدرت في سياق هدر فرصة الإصلاح المؤسّسي الذي كان يمكن أن يفتح الباب أمام عملية التحول الديمقراطي في غضون العشريّة الأولى. وكانت هذه الأجهزة قد غدت منذ «محنة الثمانينيات» سيّدة الدولة، أي «أصحاب الحكم»، وتحوّلت معها الدولة السورية إلى نمط من أنماط «الدولة الأمنيّة» في علاقاتها الخارجية-الداخليّة مع لبنان، أو المتغوّلة بشكل مفرط في علاقة الدّولة مع المجتمع.

هشاشة الدولة

وصل برنامج التحرير الاقتصادي التسلّطي في السّنوات الثلاث الأخيرة من العشريّة المنصرمة إلى مفرق الأزمة، وأنتج ما أنتجه في شروط وقوع الأزمة الماليّة الدولية، وآثار موسم الجفاف في سورية، كارتفاع الفجوة على مستوى الاختلال في التّنمية المناطقيّة، وارتفاع معدّل الفقراء، وازدياد تشوّهات توزيع الدّخل، وإفلاس مئات المصانع الصّغيرة والمتناهية في الصّغر بفعل تحرير التّجارة الخارجية، وتركّز رأس المال السّوري في قبضة «المئة الكبار» من مؤسّسي الشّركات القابضة الكبرى، وارتفاع معدّل البطالة، ونشوب هجرة بيئيّة داخلية قاسية ناتجة عن الجفاف، وارتفاع معدّل الفساد الصغير والكبير في الدولة، وانكشاف شبكات فساد بيروقراطية «مافيوزية» في بعض المحافظات كانت تعمل منذ سنوات كمنظّمة نهب سريّة للدولة، وتُوزّع الغنائم على أطراف الشبكة الضاربين جذورهم في مواقع السلطة، وبروز هشاشة أجهزة العدالة في القبض على المطلوبين بموجب مذكرات غير منفذة، علاوة على ركود وظائفها.

على خلفيّة هذا التدهور استعادت الأجهزة الأمنية فاعليّتها، وارتفعت وتائر تدخّلها في أجهزة الحكم وشؤون الحياة اليومية باسم التّحقيق في قضايا وشبهات فساد، وقامت أجهزة وزارة الداخلية بين أواخر العام ٢٠١٠ وأوائل العام ٢٠١١ بأكبر حملة لها ضدّ المطلوبين الفارّين من العدالة بسبب التّواطؤ بين الأجهزة البيروقراطيّة وبينهم لقاء الرّشى. وكانت الحملة شديدة، وذات طابع بوليسي، وسمّمت الحسّ بالأمن في الحياة اليومية، ووضعت المدن في مناخ الطّوارئ الاعتباطي من جديد، لأنها شملت حتّى الذين ارتكبوا مخالفات بسيطة، وتمّت خارج القنوات القضائيّة في التوقيف. كما اتّبعت وزارة المالية سياسة المداهمات للمنشآت الصناعيّة والمكلّفين بهدف الحصول على الدفاتر المحاسبيّة الدّقيقة، وفرض ضريبة واقعية تحلّ مكان الضريبة/ الصفقة بين موظف الماليّة وبين المكلّف التي تكشف العيوب البنيوية للنّظام الضّريبي، ما أبرز الحكومة وكأنها تعمل كحكومة أشخاص وليس كحكومة دولة أو مؤسّسات، بينما حدث فراغ نسبي في القدرات التّعبوية الحزبية نتيجة حلّ قيادات الفروع الحزبيّة، وتشكيل لجان انتخابية «حيادية» للإشراف على الانتخابات الحزبية. يضاف إلى ذلك انكشاف نتائج النموّ التسلطي المرتبط بدعوى زائفة للتحرير الاقتصادي، وارتفاع درجات الحرمان والفقر المادّي والبشري والبطالة وهشاشة الأمن الإنساني بوتائر ومعدّلات كبيرة، وارتفاع وتائر الهجرتين الخارجيّة والدوليّة في المناطق الشّرقية والطرفية الجنوبية وفي معظم المدن المتوسّطة والصّغيرة الطرفية.

كشف ذلك هشاشة الدولة، لا قوّتها، لأنّ اللجوء إلى القوّة المباشرة من خلال الأجهزة «الصلبة» هو تعويض الهشاشة البنيوية للدولة المتمثّلة في شيخوختها المؤسسية، واستشراء الفساد الصغير والكبير في أجهزتها، ومبادلة تسهيل المعاملات بالارتشاء، وتعيّش كثير من موظفيها على هذه الرّشى مع ضعف حسّهم بالواجب.

لقد حكمت هذه الخلفيّة الاجتماعيّة- الاقتصاديّة اندلاع حركات الاحتجاج الحادّة في المدن الصّغيرة والمتوسّطة والكبيرة السوريّة، وطرحت أسئلةً حادةً عن نهاية حقبة كاملة من نموذج النموّ التسلّطي المبرمل. وعبّرت عن نفاد الصبر من تسلّطية نظام قديم غدا هشّاً في بنيته المؤسّسية، بينما بات هذا النّظام غير قابل للاستمرار وفق ديناميّاته السّابقة، ووهنت استراتيجيّاته في الهيمنة، وتقوّضت قواعد عقده الاجتماعي فما عاد النّظام قادراً على الحكم بالوسائل القديمة من دون أن يتحوّل إلى قوّة قمع عارية، كما صار المجتمع غير قابل لاستمرار الانصياع له من دون تغيير جوهري في بنياته. وهي حركاتُ احتجاج على عشر سنوات تحقّق فيها بعض نقاط القوّة في معدّلات نموّ اقتصادي جيّدة نسبياً، ونقاط الضعف التي تمثّلت في عدم توازن التنمية واختلالها المناطقي، وتكديس ثمار النموّ في قبضة الأقوياء وحفنة من رجال الأعمال أو حفنة «المئة الكبار». الذين ينتمي كثير منهم إلى «أصحاب الأعمال» بالمعنى السلبي وليس إلى رجال الأعمال بالمعنى الإيجابي، وهم أقرب إلى ما أطلق عليهم في روسيا للسخرية «الشبّان الرائعون». وجرى خلال هذه العشرية التحوّل من الوعود المؤسّسية الإصلاحيّة التي تفتح أفق التّحوّل الدّيمقراطي لمصلحة نموّ تسلّطي مليرل يغلق هذا الأفق، ويزيد المهمّشين تهميشاً، والفقراء فقراً، والدّيناميات السياسية والحوكميّة تسلّطاً.

تحضر هذه الخلفيّة الاقتصادية- الاجتماعية كخلفية أساسية في فهم الحركات الاحتجاجيّة الأخيرة التي اندلعتً في المدنً السورية منذ التّجمهر العفوي لاندلاع أولى بؤرها متمثلةً في حادثة الحريقة (١٩ شباط ٢٠١١) في قلب مدينة دمشق التاريخية التي تسجّل بدء انطلاق حركة الاحتجاج وانتشارها وحتّى أواخر أيار ٢٠١١.

التحالف الاستراتيجي بين الشّركات القابضة ورأس المال الخليجي والأجنبي

كشف نشاط الشركات القابضة عن ارتفاع وتيرة تعولمها واندماجها برؤوس الأموال الخليجية والأجنبية من خلال صيغ التحالف الاستراتيجي. ويمكن القول إنّ النخب القويّة في القطاع الخاصّ السوري، والمؤسّسة لهذه الشركات، قد دخلت في دورات هذا التحالف بوساطة نخبتها القائدة الصّاعدة في الشركات القابضة التي تنفّذ مشاريعها بالتّحالف مع رؤوس الأموال تلك. ولا تخلو «دهاليز» هذا التّحالف من أبعاد «ريعيّة» غير «مرئيّة»، بين الاستثمارات الخليجية والأجنبية وبين الشركات القابضة باعتبار أنّ هذه الأخيرة هي التي حصلت على الموافقة الحكومية لإقامة هذه المشاريع. فلقد احتلّ أقوياء الشركات القابضة، النّافذين في وسط البيروقراطية الحكومية الصانعة للسياسات والقرارات، مكانة «بوّابة» الاستثمارات المتدفّقة، للاستثمار في سورية، وتسهيل تمرير مشاريعها، وضمان أرباح مرتفعة لها بشكل مسبق، وتخريج صيغ متعددة للتشارك المتبادل المصالح معها تحت اسم التحالف.

يمكن اعتبار التحالف دينامية اجتماعية، أي سيرورة وعمليات. ويمثل التحالف بهذا المعنى دينامية اجتماعية لمبادلة المصالح الاستثمارية/ الخدمية، فهي دينامية تسهل التعقيدات البيروقراطية أمام الاستثمارات، وجني أكبر قدر ممكن من خدمات الدولة. ولا تخلو هذه الدينامية من ريعية ضمنية للخدمات التي تقدّمها نخب الشركات القابضة للاستثمارات الحليفة. ويتأسّس هذا النوع من «دهليزية» المصالح لرؤوس الأموال الخليجية في الاستثمار السياحي في سورية بحكم تنوّع الموارد السياحية السورية على مستوى العرض، وارتفاع الطلب السياحي عليها. فقد جذبت سورية في العام ٢٠٠٥ نحو ٧٧٪ من إجمالي السياحة العربية البينية التي تصل إلى نحو ٤٠٪. وشكّل ذلك أحد عوامل فتح شهيّة رؤوس الأموال تلك للاستثمار في سورية وجنْي أرباح كبيرة وسريعة. وبشيء من توسيع مفهوم مركز العجلة وأذرعها وتكييفه [hub-and-spoke effect]، فإنّ الاستثمارات الخليجية والأجنبية تمثّل مركز العجلة، بينما تمثل الشركات القابضة أطرافها بمرتبة حلفاء. ولأنّ تحالفها ما فوق وطني أو فوق قومي فإنّها تمثّل في الوقت نفسه دينامية من ديناميات التعولم في المجال الخدمي.

أمّا في المجال السلعي، وعلى الرغم من أنّ سورية ليست حتى الآن طرفاً في المنظومة الأورو- متوسطية أو في منظّمة التجارة العالمية، فقد قطعت شوطاً كبيراً في تأهيل اقتصادها للتكيّف مع معايير تلك الشراكات، بل إنّ الشراكة السورية- التركية التي جرى تطويرها إلى مجلس تعاون استراتيجي صارت تمثّل نموذجاً مصغّراً مطوّراً عن اتّفاقية الشّراكة الأورو- متوسطية. وفي هذا السياق حقّقت سورية أهمّ ديناميات التعولم وهي تحرير التجارة الخارجية التي تنعكس على المجالات الخدمية [المرتبطة بقيادة نخب الشركات القابضة] والسلعية [المرتبطة بالقطاع الصناعي الإنتاجي السلعي].

وتؤدّي ديناميات التعولم المتسارعة إلى تحويل سريع للنمط التنموي السّوري من نمطه التاريخي أي «الموجّه إلى الداخل» إلى نمط «التوجّه إلى الخارج»، وينعكس ذلك في دينامية من ديناميات التّحالف والاندماج بين الصناعة السورية وبين رأس المال الخليجي والأجنبي الذي يعمل في مجال الإنتاج السّلعي، لكنها تتّسم بدورها بعدم تكافؤ الثّقل بين مركز العجلة وأطرافها. ويمكن فهم انتشار نمط «العقد من الباطن» فهماً يتخطى الأبعاد الاقتصادوية في ضوء مفهوم عدم التكافؤ بوصفه من ديناميات التعولم. وعلى الرغم من أن التعاقد من الباطن يشمل في الحقيقة مجالات الإنتاج كلها بما في ذلك الزراعة التعاقدية وصادرات الخدمات والسلع، فقد بات شائعاً لجوء الشركات المنتجة للخدمات والسّلع إلى تطبيق استراتيجيات دولية متكاملة في إنتاج الخدمات من خلال تجزئة عمليات إنتاج الخدمات وتنفيذها في عدّة بلدان. وفي النّمط السوري وفي سياق تشابكات الأسواق والتكاملات الإقليمية، فإنه يرتبط بشكل خاصّ بتولّي مركز العجلة استقطاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتّسم بالمهارة وبالقدرة على التكيّف مع مواصفات الشركات المتعاقدة. ويختلف مستثمرو هذه المشاريع عن المستثمرين في الشركات القابضة في أن تكوينهم السوسيولوجي- الثقافي قد تمّ أساساً في فضاءات اجتماعية- ثقافية تقليدية، بينما تطوّر تكوين مستثمري الشّركات القابضة في فضاء حديث قابل للتعولم ومعولم. لكن نمط «التعاقد من الباطن»، بما هو ديناميةُ تعولم «تبعيّة» ومتبادلة المصالح، يمكن أن يفضي إلى تغذية راجعة تنطوي على شحنة متعولمة جديدة في التكوين التقليدي لأولئك المستثمرين.

يشتغل النّمط الشّائع لهذا النظام بالتّصنيع بقصد التصدير، وينطوي على جوانبَ إيجابية من ناحية التطوّر التقاني، واكتسابٍ مزايا تنافسية نسبية. وإذا كان هذا الأسلوب قد ارتبط تقليدياً بالتصنيع الذي يعتمد على كثافة عماليّة، فإنّ اللاّمركزية واللاّرأسية في حلقات الإنتاج العالمية تفضيان بصورة أساسية إلى استخدامه في شراء أو تصنيع حلقات منتجات متخصّصةً تعتمد على الكثافة التقانية، أو من خلال إصدار التراخيص ومنح العلامات التجارية، أو من خلال إقامة بعض العمليات مقابل الحقّ في استخدام العلامة التجارية وترخيص استخدامها، وهو أمر شديد الأهمية في استراتيجية التسويق التي تشكل العلامة التجارية إحدى أبرز محدداتها. وتتمثل الدلالة الجوهرية لهذا النوع الاستثماري في زيادة اندماج الاقتصاد السوري بنيوياً في سلاسل الإنتاج في الاقتصاد العالمي، وفي تحوّل هذا الاندماج إلى علاقة داخلية أو سمة بنيوية من سمات الاقتصاد السوري يزول فيها كثير منَ مقيّداتً ثنائيّات الداخل والخارج، ويغدو مفهوم «الصناعة الوطنية» فيها ضعيفاً أو يتلاشى في اقتصاد عالمي متكامل ومندمج وموزّع الحلقات. وفي الآونة الأخيرة أخذ شيوع هذا النمط ينتشر في إطار التكامل السوري- التركي. وتتمثّل حركته الأساسية السائدة في سورية في تراتبية على مستوى القوّة بين «معلّم» متعاقد [مركز العجلة] من الخارجً مع «صانع» ماهر متعاقَد معه من الداخل [أذرع العجلة].

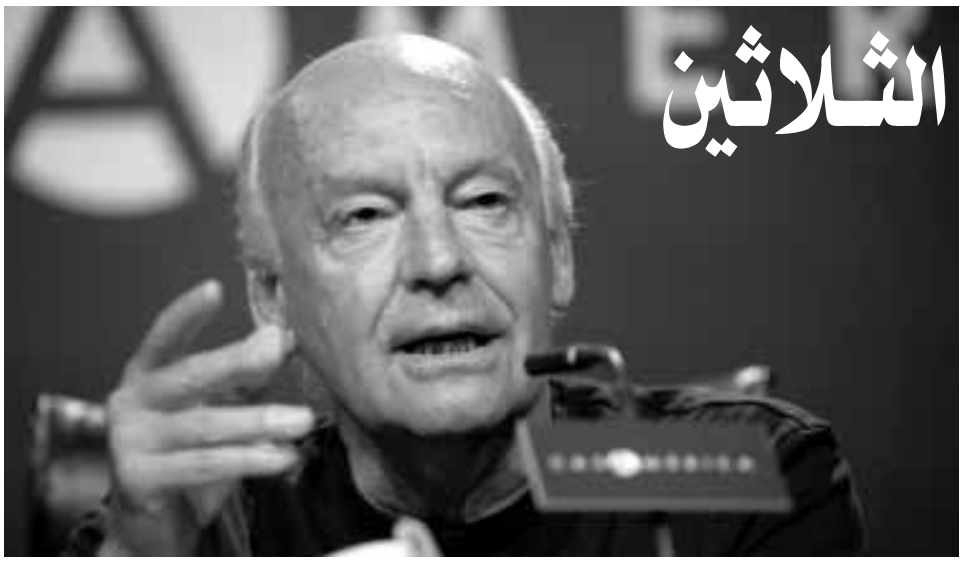
محاولة تركيب

شكّل مشروع الإصلاح المؤسّسي حين اختزل في تحرير اقتصادوي، الإطار السياساتي الذي أعيدَ فيه تشكيل طبقة رجال الأعمال السورية، وبروز شريحة رجال الأعمال الجدد الذين شكّلوا «شركات قابضة» لقطف ثمار الاستثمارات الكبيرة المتدفّقة على سورية في مرحلة الفوائض المالية الخليجيّة. وقد برزت فاعليّة هذه الشّريحة في قيادة التوسّع في مجال القطاعات العقارية والسّياحية والمالية الخدميّة من قطاعات الخدمات الإنتاجية، عبر «التّحالف» مع رؤوس الأموال الخليجيّة والأجنبية وفق قاعدة مركز العجلة وأذرعها. وقام تشكيل نخب قطاع الأعمال على أساس «متعولم»، الذي سرّع وتائر عملية التعولم الداخلية للاقتصاد السوري، وتكيّفه مع السياسات التحريرية «الليبرالية» الجديدة في ضوء منظور يقول إن «تحرير التجارة والخدمات يقود النموّ». ويمثّل تشكيل هذه الشّريحة بهذا المعنى أحد أبرز إفرازات عملية إعادة الهيكلة الجارية في المجتمع السوري، والتي تتخطّى الأبعاد الاقتصادوية لعملية إعادة الهيكلة إلى الأبعاد الاجتماعية والأنثروبولوجية والثقافية والرمزية والعمرانية في ديناميات عملية «التغيير الاجتماعي» الجارية في سورية. وقادت هذه الشّريحة بما في ذلك شركاتها الفرعيّة وشركات مؤسّسيها، عملية النموّ الاقتصادي في سورية خلال النّصف الأخير من العشرية الأولى في القرن الحادي والعشرين، وجذب الاستثمارات إليها، وساهمت، على الرغم من سنوات الجفاف وتأثيرات الأزمة المالية الدولية المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد والمجتمع السوريّين، في تحقيق معدّلات نموّ اقتصادوية معقولة. لكن تشوّهات توزيع الدّخل من الناتج المحلّي مثّلت الوجه الآخر لهذا النموّ. فما هي حصيلة النموّ الاقتصادي خلال تلك الفترة وفترة العشريّة الأولى؟ وما دورها في إنتاج الفقر؟ وما العوامل التي تحكّمت في ارتفاع نسبة مَن هم تحت خطّ الفقر في سورية؟

● مقتطفات من دراسة «العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح» (ج٢) و(ج٤).

> **وصل برنامج التحرير الاقتصادي التسلّطي في السّنوات الثلاث الأخيرة إلى مفرق الأزمة، وأنتج ارتفاع الفجوة على مستوى الاختلال في التّنمية المناطقيّة، وارتفاع معدّل الفقراء، وازدياد تشوّهات توزيع الدّخل، وإفلاس مئات المصانع الصّغيرة والمتناهية في الصّغر وتركّز رأس المال السّوري في قبضة «المئة الكبار» وارتفاع معدّل البطالة، ونشوب هجرة بيئيّة داخلية قاسية وارتفاع معدّل الفساد الصغير والكبير في الدولة، وانكشاف شبكات فساد بيروقراطية «مافيوزية» تعمل كمنظّمة نهب سريّة للدولة، وتُوزّع الغنائم على أطراف الشبكة الضاربين جذورهم في مواقع السلطة، وبروز هشاشة أجهزة العدالة.**

للكبـــار فـوق الثـلاثين



إدواردو جاليانو
ترجمة: أحمد عبد اللطيف

يحدث أنني لا أستطيع السير في العالم ملقياً أشياءً ومبدّلاً أشياءً بموديلها الجديد لمجرد أن أحداً خطر بباله أن يضيف خاصية أو يعدّل قليلاً .

منذ فترة ليست ببعيدة، كنت أنا وزوجتي نغسل حفاضات أطفالنا ونعلّقها على الحبل بجانب ملابس أخرى، كنا نكويها ونطويها ونجهزها ليعيدوا استخدامها مجدداً .

وهم، أطفالنا، ما إن كبروا وأصبح لديهم أطفال حتى صاروا يرمون كل شيء في القمامة، بما في ذلك الحفاضات .

لقد استسلموا بلا وجع ضمير للاستهلاك! نعم، أعرف ذلك. فجيلنا يصعب عليه دائماً رمي شيء. ولا حتى الأشياء المستخدمة كانت تبدو لنا قديمة! وهكذا كنا نسير في الشوارع وفي جيبنا نحتفظ بمخاطنا في منديل من القماش .

لا! لا أقول إن ذلك كان أفضل. ما أقوله إنني أشرد في لحظة ما، أسقط من العالم والآن لا أدري من أين أسير. وأغلب الظن أنني الآن على ما يرام، هذا لا جدال فيه. ما يحدث أنني لا أستطيع تبديل جهاز الموسيقا مرة كل عام، ولا التليفون المحمول كل ثلاثة أشهر، ولا شاشة الكمبيوتر في كل عيد كريسماس.

أحتفظ بالأكواب المكسورة !

أغسل الجوانتيات اللاتكس المصنوعة للاستخدام لمرة واحدة !

تتعايش أطقم السفرة البلاستكية مع أطقم من فولاذ لا يؤكسد في درج النيش !

يحدث أنني جئت من زمن كانت فيه الأشياء تُشترى لحياة كاملة !

بل أكثر من ذلك، تُشترى لتورث لأجيال تأتي بعد ذلك !

الناس كانت ترث ساعات الحائط، أطقم الكؤوس، أدوات السفرة، أواني الفخار .

وحدث أنه في زواجنا غير الطويل جداً، اشترينا بوتجازات أكثر من التي كانت في حي طفولتي وغيّرنا الثلاجة ثلاث مرات .

إنهم يضايقوننا! لقد اكتشفت ذلك! يفعلونها عمداً! كل شيء يُكسر، يستنفد، يؤكسد، يتمزق أو يستهلك في وقت ضئيل حتى نغيّره. لا شيء يمكن تصليحه، فبالنسبة للمصنع صار قديماً .

أين الإسكافي الذي كان يضيف نصف نعل لأحذية «نايك» الرياضية؟

هل رأى أحدكم المنجد الذي ينجد المراتب بيتاً وراء بيت؟

من يُصلح السكاكين الكهربائية؟ عامل السكاكين أم الكهربائي؟

كل شيء يُرمى، كل شيء يستهلك، وأثناء ذلك، ننتج قمامة أكثر وأكثر .

بالأمس قرأت أننا أنتجنا في الأربعين سنة الأخيرة قمامة أكثر مما أنتجته البشرية في تاريخها .

لن يصدق ذلك من كان عمره أقل من الثلاثين: عندما كنت طفلاً لم يكن هناك جامع قمامة يمر ببيتنا !

أقسم على ذلك، وأنا عمري أقل من ...

كل ما كنا نستخدمه كان عضوياً وكان مآله لحظيرة الدجاج والبط والأرانب (ولا أتحدث عن القرن الثامن عشر).

لم يكن هناك البلاستيك والنايلون، والمطاط كنا نراه فقط في إطارات العربات والتي لم تكن تدور كنا نحرقها في عيد سان خوان .

والمستهلكات التي لم تكن تأكلها الحيوانات، كانت تفيد كأسمدة أو كنا نحرقها . من هناك أنا قادم. ولم يكن ذلك أفضل. غير أنه ليس سهلاً على رجل فقير تربى على «احتفظ واحتفظ فذات يوم قد ينفعك في شيء»، أن يصير «اشتر وارم.. لقد جاء موديل جديد».

رأسي لا يحتمل كثيراً .

أقاربي الآن وأبناء أصدقائي لا يبدّلون فقط التليفون المحمول مرة كل أسبوع، بل الأرقام كذلك والبريد الإليكتروني وحتى العنوان الحقيقي .

أما أنا فقد أعدوني لأعيش بالرقم نفسه، المرأة نفسها و البيت نفسه و الاسم نفسه (ويا له من اسم لا يمكن تغييره).

لقد ربوني لاحتفظ بكل شيء، كل شيء! ما ينفع وما لا ينفع. لأن الأشياء ذات يوم قد نعود لاستخدامها. هكذا صرنا مدينين لكل شيء .

نعم، أعرف ذلك، أعرف أن لدينا مشكلة كبيرة: أنهم لم يشرحوا لنا أبداً أي أشياء قد تنفع وأي أشياء لا. وبهدف الاحتفاظ بكل شيء (لأننا مطيعون) احتفظنا حتى بسُرة ابننا الأول، وسُنّة الثاني، ومفارش حديقة الأطفال ولا أدري كيف لم نحتفظ بغوضهم الأول. كيف يريدون إذن أن أستوعب هؤلاء الناس الذين يتخلون عن تليفوناتهم المحمولة بعد أشهر قليلة من شرائها؟

أيكون السبب أننا عندما نحصل على الأشياء بسهولة لا نقدّرها وتصبح قابلة للرمي بالسهولة نفسها التي بها حصلنا عليها؟

في بيتنا كان لدينا أثاث بأربعة أدراج. كان الدرج الأول للمفارش والفوط، والثاني لأدوات السفرة والثالث والرابع لكل ما هو ليس مفرشاً ولا أداة سفرة. وكنا نحتفظ.. بماذا كنا نحتفظ! كنا نحتفظ بكل شيء! بغطيان المرطبات.. لماذا؟ لأننا كنا نستخدمها لننظف بها الأحذية حيث نضعها أمام الباب لنزيل بها الطين. وبتطبيقها وتعليقها على خرز كانت تتحول لستائر للبارات. وعند انتهاء الموسم الدراسي كنا ننزع عنها الفلين ونهرسها بالمطرقة ونسمّرها في قطعة خشبية لنصنع منها أدوات لحفل نهاية العام الدراسي. كنا نحتفظ بكل شيء !

عندما اختبر العالَمُ العقلَ لاختراع ولاعات كانوا يرمونها عند انتهاء دورتها، اخترعنا نحن إعادة ملء الولاعات المستهلكة. وماكينات الجيليت –حتى المكسورة لمنتصفها– كنا نحوّلها لبرايات خلال الفصل الدراسي. وكانت أدراجنا تحتفظ بفتاحات علب الساردين والبيف، فربما تأتي علبة دون فتاحتها! والبطاريات! والبطاريات الأولى لسبيكا كانت تنتقل من الثلاجة إلى سقف البيت. لأننا لم نكن نعرف جيداً إن كانت تحتاج إلى درجة حرارة باردة أم مرتفعة لتعيش فترة أطول. ولم نكن نستسلم لانتهاء حياتها المفيد، ولم نكن نستطيع أن نصدق أن هناك شيئاً من الممكن أن يعيش أقل من الياسمين.

وكنا نحتفظ بورق الشوكولاتة والسجائر الفضي لنصنع منه ألعاباً للكريسماس وأوراق التقويم لنصنع لوحات، وقطّارات الدواء فربما يحضرون ذات يوم دواءً دون قطارة، وكنا نحتفظ بعلب الأحذية التي صارت أول ألبوم للصور وأوراق الكوتشينة حتى لو نقصها ورقة حيث كنا نسجّل بأيدينا على ورقة رقماً يقول «هذه رقم ٤».

الأدراج كانت تحتفظ بقطع مشابك الغسيل اليسرى والخطاف المعدني، ومع مرور الوقت كانت تتبقى القطع اليمنى التي ينتظرها النصف الثاني لتصير مرة أخرى مشبكاً كاملاً .

أنا أعرف ما كان يحدث: كان من الصعب علينا جداً أن نعلن موت شيء من أشيائنا . بينما الأجيال الجديدة اليوم تقرر «قتلها» بمجرد أن تبدو بلا فائدة، كانت تلك أزمنة عدم إعلان موت أحد : ولا حتى والت ديزني !

وعندما كنا نشتري الآيس كريم في أكواب ويقولون لنا : «كلوا الآيس كريم وارموا الكوب»، كنا نقول حاضر، لكن، من ذا الذي يرمي الكوب! كنا نضعها لتحيا في رف الأكواب والكؤوس. وعلب البسلة والخوخ كانت تتحول لقصريات زرع والتليفونات. والزجاجات البلاستكية الأولى كانت تتحول لزينات ذات جمال مشكوك فيه. وكراتين البيض صارت خانات للألوان المائية، وغطيان الزجاجات أصبحت مطفآت سجائر، وعلب البيرة الأولى صارت علباً للأقلام، أما غطيانها فكانت تنتظر العثور على زجاجة .

وأموت كيلا أقيم توازناً بين القيم التي بطلت والتي لا نزال نحتفظ بها . آه! لن أفعل ذلك! أموت لأقول إن الأدوات الكهربائية ليست وحدها التي يمكن نبذها؛ بل أيضاً الزواج وحتى الصداقة .

غير أنني لن أقترف خطيئة المقارنة بين الأشياء والأشخاص. أجز على أسناني كيلا أتحدث عن الهوية التي تضيع، وعن الذاكرة الجمعية التي نلقي بها، وعن الماضي الزائل. لن أفعل ذلك. لن أخلط الموضوعات ببعضها، لن أقول إنهم جعلوا من الغث سميناً ومن السمين غثاً. لن أقول إنهم يعلنون موت العجائز بمجرد ما تبدأ وظائفهم في التراجع، وإن الأزواج يتبدلون بموديلات أحدث، وإن الأشخاص الذين ينقصهم وظيفة ما يتعاملون معهم بتفرقة أو أنهم يقدرون أكثر أصحاب الجمال والبريق والسحر .

هذه فقط كتابة عن الحفاضات والتليفونات المحمولة. وعلى العكس، لو خلطنا الأشياء ببعضها، قد يتحتم عليّ أن أسلّم نفسي لـ«الساحرة» كجزء من المبلغ المدفوع من جانب سيدة تتمتع بأوبشن جديد وأقل وزناً . لكنني بطيء حتى أنقل هذا العالم من وضعه الجديد. وأغامر إن وجدت الساحرة تتربح من ورائي عندما أصير المسلَّم إليها .

■ عن «أخبار الأدب»



الموت يغيّب الشاعر طه محمد علي

توفي الشاعر الفلسطيني طه محمد علي الذي حمل لقب «عاشق صفورية» عن عمر ناهز ٨٠ عاماً، وشيع جثمانه في مدينة الناصرة في اليوم ذاته، تاركا وراءه مجموعة من الدواوين التي ترجمت إلى عدة لغات والعديد من القصص القصيرة.

ولد الشاعر طه محمد علي في قرية صفورية قضاء الناصرة عام ١٩٣١، ونزح مع أهله في نكبة عام ١٩٤٨ إلى لبنان، قبل أن تعود عائلته أدراجها إلى البلاد.

وتوجهت عائلة الشاعر إلى مدينة الناصرة بعد أن منعتها القوات الصهيونية من العودة إلى قرية صفورية التي تم تهجير أهلها وهدمها وبناء بلدة مستعمرة يهودية على أنقاضها.

عاش طه محمد علي ونشأ في مدينة الناصرة ولم ينه دراسته الثانوية، وانخرط في الحياة العملية مبكرا.

ترجمت دواوينه إلى عدة لغات منها الإنكليزية وترجمت خمسة من دواوينه إلى اللغة العبرية، ترجمها الكاتب أنطوان شماس.

وقال الشاعر سعود الأسدي من مدينة الناصرة إن «محتوى شعره إنساني يرصد الناس البسطاء التي تخرج من مجالسها، ويصوغ قصة بقصيدته مثل قصيدة عبد الهادي يحارب دولة عظمى، التي يتحدث فيها عن وصول بحارة مدمرة انكليزية إلى شواطئ حيفا بعد أن انتصروا في الحرب العالمية الثانية». ولفت الأسدي إلى أن الشاعر طه استفاد من الشاعر أبي العلاء المعري بسخريته الفلسفية، واطلع على الوجودية من خلال الفيلسوف والكاتب الفرنسي جان بول سارتر، وعندما قدم سارتر لزيارة الناصرة التقى معه وتناقش معه في كتاباته.

ويوصف الشاعر طه محمد علي بأنه يأتي على لائحة أهم شعراء القرن العشرين في موسوعات الشعر الحديث سواء بالمراجع الصادرة بالإنكليزية أو بالعربية.

■■

مؤلف أمريكي يفضح خضوع بلاده للوبي الصهيوني

صدر مؤخرا كتاب «سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة» للمؤلف جايمس بتراس عن الدار العربية للعلوم. ناشرون ومكتبة مدبولي، وترجمة حسان البستاني.

يتوقف المؤلف جايمس بتراس في كتابه أمام تاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٦، حينما صوّت الشعب الفلسطيني لصالح حركة «حماس» في انتخابات كانت الأكثر حرية، وفور إعلان النتائج رفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالنتيجة الديمقراطية ورفضت تسليم المداخيل الناجمة عن جمع الضرائب إلى الفلسطينيين، وسدّت كل المنافذ، واستهلت سلسلة عميقة وطويلة من الحملات على القرى الفلسطينية، قاتلة المئات.

يقول المؤلف: بالإضافة إلى الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، تشمل هذه السياسة شن حرب عدوانية ضد العراق، والحثّ على القيام بهجوم عسكري على إيران، وضمان الدعم الأميركي للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، وإجبار الفلسطينيين على مغادرة بلدهم بأعداد كبيرة. لطالما أدرك القادة الإسرائيليون نفوذ اللوبي اليهودي في تحديد السياسة الأميركية، وقد سمح لهم هذا الأمر بالتأكيد بتجاهل المناشدات الرئاسية التي كانت تصدر من حين لآخر بهدف وقف المجازر، والاغتيالات، وتدمير المنازل، والعقوبات الجماعية، وممارسات أخرى تصب في إطار الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الفلسطينيون، والكف عن القيام بها. وكما قال إرييل شارون ذات مرة متفاخراً بمدى تأثيره على الرئيس بوش: الولايات المتحدة تحت سيطرتنا .

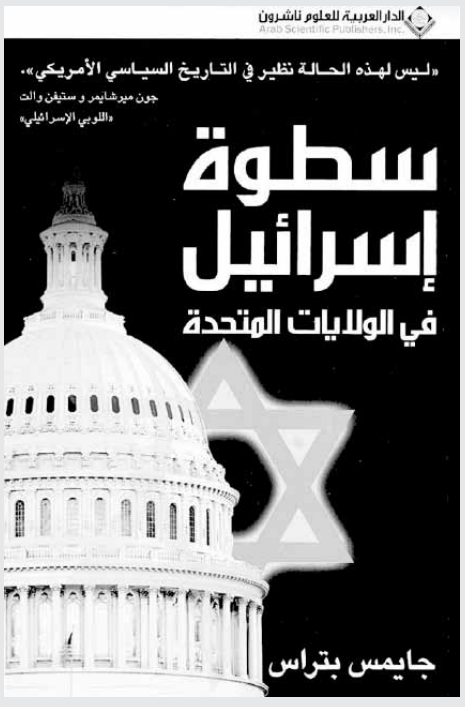
ويذكر المؤلف كيف أن لطغيان إسرائيل على الولايات المتحدة عواقب وخيمة على السلام والحرب في العالم، وعلى استقرار وعدم استقرار الاقتصاد العالمي، ومستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة. ويؤكد الكتاب أن ضغوط اللوبي الإسرائيلي على الكونجرس أدت مباشرة إلى الحصول على دعم أميركي لحروب إسرائيل العدوانية ضد الدول العربية، وللحربين الأميركيتين ضد العراق، واجتياح لبنان، وغزة، وتهديدات عسكرية مستمرة ضد إيران وسوريا ومن غير المفاجئ أن تعتبر أكثرية واضحة من الأوروبيين أن إسرائيل تشكل التهديد الأكبر للسلام العالمي.

قسّم المؤلف كتابه هذا إلى أربعة أقسام، ويركز القسم الأول على النفوذ الصهيوني في أميركا على دور المسؤولين الموالين لإسرائيل في الحكومة، وعلى دور اللوبي في دفع الولايات المتحدة إلى شن حرب العراق. كما يخص بالذكر النزاع القائم ضمن النخب داخل الحكومة، بين المنادين بمصالح إسرائيل أولاً والمسؤولين التقليديين الموالين بشكل أعمى للدولة من جهة ثانية.

في القسم الثاني يناقش المؤلف دور التعذيب، والاغتيالات، والإبادة الجماعية، بصفتها ممارسات أساسية لبناء الأمبراطورية الأميركية . الإسرائيلية، ويركّز أيضاً المؤلف بصفة خاصة على اجتياح إسرائيل الهمجي لغزة كونه مثالاً واضحاً على التطهير الاثني من خلال التفجير الإرهابي وتدمير البنية التحتية المدنية.

في القسم الثالث، يتوسّع المؤلف بتحليله للحرب السيكولوجية والأسس الأخلاقية للمقاومة، ودور خبراء الإرهاب الإسرائيليين والمنتمين إلى اللوبي الذين يسلطون عنف الجلاّدين على الضحايا : بالطبع فلسطينيون ومسلمون، والشعب العربي والمقاومة. وفي القسم الرابع والأخير يتطرق المؤلف إلى النزاع السياسي المستمر حول أهمية اللوبي في تحديد شكل السياسة الأميركية الإمبريالية.

■■



(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2011/10/5) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

حين صارت «قصيدة نثر» مقهى

◄ سناء عون

«كتب الجغرافيا هي أكثر الكتب الجدية، فهي لا تبلى. من النادر أن يغير جبل مكانه، أو أن يجف محيط من مائه، إننا ندون الأشياء الأبدية».
ستطالعك هذه العبارة وهي من قصة «الأمير الصغير»، على جدران ذلك المقهى القابع في أحد أزقة الشيخ ضاهر، والذي حمل منذ ولادته في ٢٠٠٧/١١/٢٤ شهادة ميلاد تعرّفه باسم «مقهى قصيدة نثر».



العبارات المنتقاة بعناية فائقة، والموضوعة ببراويز أنيقة على جدران ذلك المقهى، هي أول المؤكدين أننا أمام مؤسسة ثقافية اكتست حلّة مقهى. تلك العبارات التي يستبدلها بريء خليل ورامي غدير كل أسبوعين، هي ضيافة على شرف، الماغوط، أنسي الحاج، أدونيس، محمود درويش، زياد الرحباني، أمجد ناصر، لوركا، سركون.. شعر، نثر، سرد وكلمات، هي ضيافة تجعلك مضطراً لشرب البيرة دافئة والقهوة باردة، دونما امتعاض.

هكذا يأخذك المقهى إلى أجوائه، بابتسامة، وتأمل طويل. ذلك المقهى الذي ولد مثل غلطة أم، بمولد جديد. لم تكن ولادته إلا مزحة كما يؤكد بريء خليل: «مشروع قصيدة نثر كان مزحة بيني وبين صديقي رامي، وربما طعماً لمدينتنا. كان من المفترض أن يكون المشروع مؤسسة ثقافية صغيرة لكن لصعوبة العمل في سورية تحول شكل المشروع لمقهى قصيدة نثر، حاولنا أن نعمل بنفس مؤسسة ثقافية غير ربحية».

الداخل إلى المقهى، حتى وإن لم يسمع به من قبل، سيكتشف على الفور خصوصية المكان من خلال:

١ ـ الملف المعلق على الجدار الأول.

٢ ـ الجدار الثاني الذي خصص لصور شعراء قصيدة النثر والتفعيلة، وكبار الكتاب في العالم

٣ ـ هذه العبارة وما يليها: «لطالما تخيّلتُ أن الفردوس سيكون مكتبة، على نحو ما»..(بورخيس)..

هذه العبارة كُتبت فوق مكتبة تضم نحو ألفي كتاب، والتي تعتبر وجبة دسمة لرواد المقهى ممن يعشقون النهل من هذه الفردوس. هذا العاشق سيترك الكتاب وحيداً على الطاولة، تنفيذاً لورقة صغيرة علقت بجوار المكتبة «الرجاء إبقاء الكتاب وحيداً على الطاولة... نحن نعيده لمغارته السحرية».

أنشطة المقهى بدأت بإحياء عدد من الأمسيات الشعرية لشعراء من مختلف الأجيال منهم: مرام المصري، منذر المصري، لقمان ديركي، محمد مظلوم، سامر إسماعيل، ندى منزلجي، حسام جيفي، إيلي عبدو... وأحيت «القصيدة» عدداً من الأمسيات القصصية لكتاب من جيل الشباب. لم تغفل عن إقامة حفلات توقيع الكتب كان آخرها توقيع رواية «إلى الأبد ويوم» للشاعر عادل محمود.

كذلك استضاف المقهى جزءاً من أنشطة مهرجان «في رحاب المتوسط» بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي، الذي تضمن معرضاً للتصوير الضوئي لمصورين فرنسيين وسوريين، وأمسيات شعرية.

أما الضيف الكبير المقيم دائماً في القصيدة، كان محمود درويش، حيث أقيم في الذكرى السنوية الأولى لرحيله حفل بعنوان «لقد مات فقط» استمر ليومين تضمن: غناء بعض القصائد للشاعر بصوت رشا بلال وإلقاء قصائد أخرى، ألقاها كل من تمام تلاوي، آلاء أبو الشملات، عيسى حيدر، وبيسان أبو زيد ومن القصائد التي ألقيت «على هذه الأرض»، «يطير الحمام»، «حالة حصار»، «شتاء ريتا الطويل»، ورافق الشعر والغناء العازف مجد بلال على آلة القانون.

أقام المقهى أيضا عدداً من المعارض، كان للأطفال نصيبهم الواسع فيها. حيث أقيم معرض رسوم توضيحية للأطفال، ومعرض تحريك دمى.

مهلاً هناك إعلان مهم: «التدخين خطر مميت يحتوي على ٩١٠٠ مادة مسرطنة ومخرشّة رغم ذلك ما زلت أدخن»، هذا الإعلان الصغير الملصق على الجدار لم يكن الإعلان الوحيد في المقهى، فبعد تعليقه بأشهر ضمت تلك الجدران معرضاً لبوستر إعلاني للفنان مياد خليلي بعنوان «إذا بحكي بتسمعني» يتناول حقوق المرأة.

مقهى يعطيك كل شيء تحتاجه من أفكار ومعنى، ويولد نوعاً من دينامية النقاش، والانسيابية في التعامل والطرح.. أدت إلى ولادة حقيقية لمؤسسة ثقافية أهلية غير ربحية هدفها الأول إشاعة القراءة، ورعاية التجارب الجديدة، وخلق جيل من الشعراء الجدد، وأخيراً جعل الحياة أجمل، والناس أكثر فرحاً.

أقام المقهى مؤخراً مجموعة من ورشات العمل، منها ورشة ترجمة استمرت شهراً، أشرف عليها المترجم السوري ثائر ديب. ورشة لكتابة السيناريو بإشراف السيناريست والروائي السوريّ خالد خليفة. كما أقام المقهى دورات لغوية مجانية لتعليم الإنكليزية والفرنسية.

ولأن لقصيدة النثر تاريخاً إشكالياً وطبيعة مشاكسة لم تسلم من تدخل «زوّار اللّيل» الحريصين على الأمن والأمان من شر الثقافة المستطير. المفاجأة الأولى تهمة اليسار، تلتها خطيئة تجمع ثقافي غير مرخص أو تجمع ماركسيين جدد.. كانت الأسئلة الأمنية تثير الضحك والكثير من السخرية.. التهمة الحقيقية هي مشروع أهلي هدفه الأول نشر الثقافة، ودعم القراءة، وإشاعة حبها، وجعل الحياة تبدو أجمل.. نعم تفاجأ أبناء المدينة بخلوها من نفس البحارة بأسى يهمس بريء: هذه المشكلة الأولى التي واجهتنا.. وجود رجل يرتدي بنطالاً رمادياً وحذاء أسود، وهو بكل تأكيد ليس بحاراً، ولا يستحق أكثر من هذا السطر.

ويضيف: «الذاكرة مع (القصيدة) وحدها تعوض عن عدم اكتمال المشروع الذي في مزحتنا حتى الآن»...

المقهى الذي حاول منذ انطلاقته تحريك الجو الراكد في مدينة اللاذقية، علّ أوغاريت التي صدرت الأبجدية الأولى إلى العالم، تستعيد بريقها الثقافي، قرر تعليق أنشطته إلى إشعار آخر، فسوريتنا تنزف..

الآن وقد توقفت الأنشطة تقدمت الذاكرة، ذاكرة «قصيدة نثر» مكاناً، حيث يكر الشريط بالأبيض والأسود إلى مرور الشاعر «دُمَّر» وعروسه بفستانها الأبيض ليلة الزفاف ليحتسيا كأس بيرة في المقهى لتمتلئ القصيدة بالزغاريد.

ويكر الشريط إلى العاشق المتيم الذي جاء حاملاً خاتماً لفتاة صنعت بالوناً من علكتها، ومع انفجار البالون فجّرته بكلمة: لا أحبك.. الفتاة ذاتها فاجأت رفاق المكان باستبدال وشمها المشاغب على الظهر المكشوف بحجاب أسود.

قبل أن نغادر المقهى سنعيد بكل تأكيد قراءة العبارة المعلقة في الذاكرة وفي جدران المقهى: «لنتفقد أغراضنا ثم نخرج إلى البحر»، ولا بأس حينها إن تفقدنا أغراضنا أو نسيناها تغرق في بحر القصيد.

■■

وخزات..

- **قال أحد «الخبثاء»: «لا أعرف بالضبط كم عدد الشهداء الذين قضوا حتى الآن في الأزمة العنيفة التي تعصف بالبلاد.. ولا أعرف عدد المعتقلين، ولا عدد المفقودين، ولا عدد المطلوبين أو المطارَدين، ولكن أعرف تماماً أن مئات آلاف الأمهات والآباء والإخوة والأخوات والأبناء على امتداد البلاد يعيشون حزناً عارماً على من فقدوا.. وقلقاً هائلاً على الأحياء الذين يعيشون ظروفاً صعبة، في المعتقلات أو في المنافي أو في الحواجز أو في المخابئ السرية.. وأكثر ما يثير الجنون والألم أن هناك من يصر أن «سورية بخير».. فأي خير هذا»؟؟**
- **«خبيث» آخر أبدى توجّساً كبيراً أن ينتهز المتغولون والمتسلطون والشبيحة فرصة فشل القوى الإمبريالية المستكبرة في استصدار قرار من مجلس الأمن ضد سورية، ليسرفوا أكثر في التنكيل بالحركة الشعبية والعمل على سحقها بأساليبهم التي لم تؤد حتى الآن إلا إلى تكريس الأزمة وتغييب الحلول الحقيقية وسدّ المخارج الآمنة..**
- **«خبيث مثقف» من القادة الميدانيين للحركة الاحتجاجية، أبدى إعجاباً شديداً بكلمة مندوب سورية في مجلس الأمن وما تضمنته من «بهدلة رائعة» للدول الاستعمارية، وقال متحسراً: «لم تنقص المداخلة إلا الاعتراف بوجود حركة شعبية شريفة وسلمية.. آه لو فعلها!! لوضع يده على الحلقة المفقودة بين الشعب و«الأوادم» في السلطة».**
- **خبيث بمرتبة شبّيح قال متبجحاً بعد جلسة مجلس الأمن الأخيرة: «والله لنلعن سلاف سلاّف كل واحد بيقول بدي حرية من هلق وطالع.. والله لندوسهم بالبساطير لهالكلاب»!!**
- **خبيث يعمل في جهاز الدولة ما انفك يسأل زملاءه منذ عدة أشهر: «يا ترى فيه رواتب آخر الشهر؟؟»....**

وتستمر الأزمة....

رواية «مديح الكراهية».. مديح للإنسان المتمسك بإنسانيته

◄ سفيتا الذياب



لم يأت عنوان رواية «مديح الكراهية» للكاتب السوري خالد خليفة من العبث، بل جاء ليختزل حياة أجيال بأكملها عنوانها الخوف والقلق والتوجس من الحاضر والمستقبل.. إنه مقطوعة شعرية قلقة على شكل فكرة، تمظهرت بثوب أدبي فيه من الوصف والاستعارات والأناقة اللغوية الكثير، وفيه من الانغماس بالواقع ما هو أكثر وأعمق، استطاع من خلالها الكاتب أن يدون سيرة حياة أناس عاديين، جعل منهم أبطالاً ومخلدين، أبطالاً لا تستطيع مدحهم ولا كرههم، بل كل ما أنت قادر عليه هو قراءتهم بتجرد كتجربة وكتاريخ غير بعيد.

يسرد الكاتب الرواية كبوح خاص لفتاة انتقلت للدراسة والعيش في منزل جدها الواقع قرب الجامع الأموي في مدينة حلب، حيث تنمو وتترعرع في بيئة محافظة. لينطلق الكاتب برسم شخصياته بدءاً من الشخصيات النسائية المحيطة بالفتاة ونظرتها وتفاعلها مع أفكارهن وانفعالاتهن و تقاليدهن وتجاربهن وتناقضاتهن، وصولاً إلى الرجال الذين لم يظهروا متأخرين في الأحداث إلا ليكونوا فاعلين أساسيين في سيرورتها، وهنا تأتي أولى جماليات هذه الرواية، من خطورة بوح النساء في شرقنا، وتظهر بالوقت نفسه قدرة الكاتب على التفكير بمنطق منفرد وجريء، متلبساً لشخصية نسائية تنتمي لأسرة مشرقية تقليدية، ذات انتماء سياسي إشكالي، وتقاليد وعادات كأية أسرة سورية أخرى، أو عربية، تغيب شخصياتها وتظهر مرة أخرى، لتكشف تفاصيل وغرائب خاصة بتكوين كل منها، ليرصد لنا إمكاناتها وبنيتها وتطلعاتها وأفكارها على مدى زمني طويل، وكأن كل شخصية هي شخصية رئيسية، ومجمل هذه الشخصيات هي الحدث الرئيسي، ومجمل البيئات التي يصفها هي بيئة الرواية، وهي بيئة غنية وواسعة لا تقتصر على البيئة الحلبية فقط، وإنما تدخل بخفايا وقصص وتراث أكثر بلدان من خلال عائلة واحدة.

يركز الكاتب على بيئتين اجتماعيتين على الرغم من أن سورية خليط متمازج ومعقد من البيئات الاجتماعية الأخرى، لكن مجريات الأحداث تلزمه بذلك، حيث تنخرط هذه الفتاة وهي في عمر المراهقة في العمل السياسي لمصلحة إحدى التنظيمات الأصولية. وجودها ضمن عائلة أصولية، جعل الحقد والكراهية غير المبرر لطائفة أخرى ينمو ويكبر بداخلها بالتدريج، ممثلة بذلك لعدد كبير من الشباب الذين انخرطوا بالعمل السياسي دون تحليل للواقع واستقراء للمستقبل، فعاشوا تجربة غيرهم، أو بالأحرى اندفعوا ليحققوا ما يريده غيرهم، وتحديداً محاولة قلب النظام واستلام السلطة، رغم أن المضمون السياسي لتلك الأحزاب لا يتفق مع بنية المجتمع السوري الذي يمتاز بتعدديته سواء كانت الطائفية منها أو الحزبية.. تشهد بطلتنا هذا الصراع بكل ما فيه من عنف وقتل.. يموت بعض أفراد أسرتها، أما هي فتقضي سبع سنوات في السجن، لتبدأ حياة أكثر عنفاً وضراوة تصارع فيها الوحدة والمرض والتعذيب مما جعلها تعيد التفكير بمنظومة أفكارها وفاقدة لمعنى أو أي جمالية لحياتها. نقل الكاتب هذه الصورة بأمانة خالصة، ليعرض التاريخ النفسي لشخصية إنسان متلق، منفعل وليس فاعلاً، متأثر وليس مؤثراً، لدرجة أن غالبية شخصيات الرواية ينتهي بها الأمر إما بالموت أو محاولة للهروب ونسيان الذات بطريقة أو بأخرى، منهم من يهاجر، ومنهم من يعيش بانتظار الموت السريري البطيء.

تظهر النزعة الإنسانية للكاتب في كل صفحة من صفحات الرواية، فبقدر ما يضيء على قبح وبشاعة الأحداث الدموية، بقدر ما يظهر جمالية العلاقات الإنسانية. ففي وسط هذا الدمار ينشأ الحب بين إحدى الخالات التي ذاقت مرارة الكراهية من زواجها الأول وعرفت معنى التسامح، وبين أحد الضباط الذي استقى القيم من تربيته على يد أبيه أحد الشيوخ من الطائفة الأخرى، فيتزوجها مضحياً بمراتبه ومناصبه. ونستطيع القول بأن هذين الزوجين هما الناجيان الوحيدان من مرارة الكراهية التي يحملها الصراع الطائفي العنيف. يعرض الكاتب هذا التاريخ غير البعيد من خلال عرضه للشخصيات واحدة تلو الأخرى، ليتابع تطور الحدث من خلال التطور النفسي والفكري لكل شخصية..

تأتي أهمية قراءة الرواية في هذه الفترة العصيبة التي تعيشها البلاد، كونها تصور معنى الغرق في رفض الآخر ونبذه والتناحر معه، وكونها تحمل في طياتها أيضاً المعنى العظيم للخروج من نسق التعصب الأعمى، الذي لن يثمر إلا الحب والطمأنينة والتعايش الإنساني المبني على احترام الآخر بغض النظر عن طائفته..

■■

بين قوسين



هذي دمشق

◄ خليل صويلح

كان على سائق التاكسي أن يتوقف عند مدخل الحارة لصعوبة عبوره الأزقة الضيّقة في حي الأمين. الحي الذي تحوّلت معظم بيوته المهجورة إلى مشاغل للرسّامين. ندخل متاهة المكان، كأننا في فضاء مديني آخر. بيوت متهالكة، وأخرى تمّ ترميمها كمطاعم وفنادق وغاليريهات. لا نعلم الأسباب الجوهرية لهذه الفوضى العمرانية، ولماذا يحصل بعضهم على رخصة ترميم، فيما تمنع عن آخرين. الأمر ذاته نجده في حي ساروجة. مقاه تحتل الشارع الرئيسي دون رخصة. وحي بكامله يخضع لقانون استملاك مضى على صدوره نصف قرن، دون أن نرى كوة ضوء في تحديث هذه المنطقة. قوانين تشبه بيت العنكبوت، جعلت من دمشق القديمة، سواء تلك التي تقع داخل السور أم خارجه، بضاعة للمساومة والصفقات. شخصياً لا أجد أية نفحة جمالية أو تاريخية في بيت آيل للسقوط، تتنزه في ردهاته الجرذان. بيوت مبنية من الطين والخشب، لم تعد تحتمل المقاومة أو القدرة على العيش، فيما تقبع المخططات التنظيمية في الأدراج. بعيداً عن البلاغة الجوفاء ومواضيع الإنشاء المدرسية عن دمشق ونارنجها وياسمينها وبحراتها، فإنني أكتشف كل يوم القبح العمراني الذي يطال أقدم مدينة مأهولة في العالم.

ارتجالات وفساد جعل من هذه المدينة ومحيطها أكبر مركز للعشوائيات. شوارع قذرة ومداخن مطاعم في وسط الأحياء السكنية. عمارة على الطراز الغربي تجاور عمارة شرقية. شبابيك زرقاء وأخرى حمراء في البناية الواحدة، كأن الصفقات السريّة في السماح والمنع هي من يرسم مصير هذه المدينة. حداثة مستوردة، وتقاليد فولكلورية مدفوعة الثمن. واجهات نيون قبيحة، تصدّر بآن واحد وبخط واحد واجهة مطعم للفلافل، ومَدرسة عريقة عمرها أكثر من قرن.

تحتاج دمشق إلى ورشة إنقاذ جمالية يشارك فيها خبراء عمارة وتشكيليون كي تحافظ على الحد الأدنى من التناغم العمراني في مخططات البناء. كأنها مدينة تفقد روحها على مراحل تحت وطأة الفساد في المقام الأول، وإفساد الذائقة ثانياً. تغنّى أحمد شوقي بنهر بردى في قصيدته الشهيرة، فرددنا عليه بأن حوّلنا النهر بفروعه السبعة إلى مستنقع!

khalil.s@scs-net.org